الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الفرع: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

## مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر بعنوان:

# دور النظام المصرفي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر
# دراسة حالة الجزائر.



| اعداد الطلبة | | المشرف |
|---|---|---|
| 1 | بوحوحو ماجدة | لطيف وليد |
| 2 | منصري صليحة | |



## لجنة المناقشة:

| اسم ولقب الأستاذ(ة) | الجامعة | الصفة |
|---|---|---|
| زيد جابر | المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة | رئيسا |
| لطيف وليد | المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة | مشرفا ومقررا |
| بوبكر ياسين | المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة | ممتحنا |

السنة الجامعية 2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم

# شكر و تقدير

بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله رب العالمين الذي منحنا القوة وساعدنا على إنهاء هذا البحث، فبالأمس القريب بدأنا مسيرتنا التعليمية ونحن ننظر إلى يوم التخرج كأنه يوم بعيد، فرأيناه هدفًا ساميًا ومغامرة عظيمة وغاية تستحق السير وتحمل العناء لأجلها؛

وإن هذا البحث الذي نقدمه لكم يحمل في طياته معلومات هامة بذلنا مجهودًا عظيمًا لجمعها و لدراستها لتظهر لكم بهذا الشكل؛

و إيمانًا بمبدأ أنه لا يشكر الله من لا يشكر الناس، فإننا نتوجه بالشكر الجزيل للأستاذ المشرف "لطيف وليد" الذي ساعدنا كثيرًا في مسيرتنا لإنجاز وكتابة هذا البحث وكان له دور عظيم من خلال تعليماته ونقده البناء ودعمه الأكاديمي؛

لا ننسى بالشكر و الاحترام أعضاء اللجنة المناقشة الموقرين على تفضلهم بقبول مناقشة بحثنا؛

نوجّه أيضا شكرنا واحترامنا إلى جميع الأساتذة في مسيرتنا الجامعية و مدراء المعاهد؛

كما نوجه الشكر لأسرتنا فردًا فردًا الذين صبروا وتحملوا معنا ومنحونا الدعم على جميع الأصعدة؛

شكرا لأصدقائنا وأحبائنا وكل شخص قدم لنا الدعم المادي أو المعنوي.

# الإهداء

أحمد الله العزيز الحكيم معيني الدائم الذي وفقني في جانبي الدراسي.

إلى أبي العطوف "عبد الكريم"، قدوتي، ومثلي الأعلى في الحياة؛ فهو من علَّمني كيف أعيش بكرامة وشموخ.

إلى أمي الحنونة "فاطمة"، لا أجد كلمات يمكن أن تمنحها حقها، فهي ملحمة الحب وفرحة العمر، ومثال التفاني والعطاء.

إلى أخواتي "ملاك" و "وفاء" و أخي الوحيد "عبد السلام"... سندي وعضدي ومشاطري أفراحي وأحزاني.

إلى رفيقتي في مشواري الدراسي و في مذكرتي "صليحة".

إلى جميع الأصدقاء والأقرباء.

إلى جميع من تلقَّيتُ منهم النصح والدعم.

أهديكم خلاصة جُهدي العلمي.

# ماجدة

# الإهداء

" و آخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين"

الحمد لله ما تم جهد و لا ختم سعي إلا بفضله، و ما تخطى العبد من عقبات و صعوبات إلا بتوفيقه ومعونته.

اهدي فرحة تخرجي إلى اليد التي تمد لي العون عندما أتعثر، و تدفعني لمقاومة كل هذه الأشياء التي تستدعي السقوط، إلى النور الذي يضيء عتمتي أمي الغالية "بديعة".

إلى الجدار الذي استند عليه في تعبي و حزني، إلى الكتف الذي أضع عليه أثقالي و اليد التي تربت علي في كل حين أبي العزيز "هاني".

إلى من كان لهم بالغ الأثر في كل من العقبات و الصعاب "إخوتي" و كل عائلتي.

إلى من شاركتني في مجهودي و تعبي رفيقة دراستي و مذكرتي "ماجدة".

إلى من كان نعمة أسعدت قلبي كثيرا "خطيبي".

إلى كل من وسعتهم ذاكرتي و لم تسعهم مذكرتي.

أهديكم خلاصة جُهدي العلمي.

# صليحة

## الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة دور النظام المصرفي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر نظرا لأهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة كونها مصدرا هاما لتدفق رؤوس الأموال و زيادة الاحتياطات من العملات الأجنبية التي تلعب دورا كبيرا في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

لذلك استخدمنا المنهج الوصفي و التاريخي لعرض المفاهيم الأساسية للنظام المصرفي و الاستثمار الأجنبي المباشر، و كذلك تحديد أهم الإصلاحات المصرفية التي قامت بها الجزائر عقب الاستقلال و حتى يومنا هذا و تبيان دورها في جذب رؤوس الأموال الأجنبية، و المنهج التحليلي من خلال تحليل التدفقات الأجنبية الواردة و الصادرة إلى الجزائر، بالإضافة إلى تحليل أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تعتبر كأحد المحددات الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر و التي يتم التحكم فيها عن طريق البنك المركزي و تبيان دورها في زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر.



**الكلمات المفتاحية:** النظام المصرفي، الاستثمار الأجنبي المباشر، الإصلاحات المصرفية، المؤشرات الاقتصادية الكلية.



# Abstract :

This study aims to know the role of the banking system in attracting foreign direct investment in Algeria due to the importance of foreign direct investment as an important source of capital flow and increasing foreign exchange reserves, which play a major role in driving economic development.

Therefore, we used the descriptive and historical approach to present the basic concepts of the banking system and foreign direct investment, as well as to identify the most important banking reforms carried out by Algeria after independence and to this day and show its role in attracting foreign capital, and the analytical approach through the analysis of foreign inflows and outflows to Algeria, In addition to analyzing the most important macroeconomic variables that are considered as one of the main determinants of foreign direct investment, which are controlled by the Central Bank, and showing their role in increasing the volume of foreign investments incoming to Algeria.



**Keywords :** Banking system, foreign direct investment, banking reforms, macroeconomic indicators.

# فهرس المحتويات

# فهـــرس المحتـــويات


| المحتويات | الصفحة |
|---|---|
| **البـسملـة** | |
| **الشكـر و التقديـر** | |
| **إهـداءات** | |
| **ملخص الدراسة** | **I** |
| **فهـرس المحتويات** | **II** |
| **قائمـة الجـداول** | **V** |
| **قائمـة الأشكـال** | **VI** |
| **مقـدمة** | **أ-هـ** |
| **الفصل الأول: تقديم النظام المصرفي الجزائري** | **21-01** |
| **تمهيد** | **02** |
| **المبحث الأول: ماهية النظام المصرفي.** | **03** |
| **المطلب الأول:** مفهوم النظام المصرفي. | **03** |
| **المطلب الثاني:** خصائص النظام المصرفي. | **04** |
| **المطلب الثالث:** مكونات النظام المصرفي. | **04** |
| **المطلب الرابع:** أهمية النظام المصرفي. | **05** |
| **المبحث الثاني:البنك المركزي.** | **07** |
| **المطلب الأول:** نشأة البنك المركزي. | **07** |
| **المطلب الثاني:** مفهوم البنك المركزي. | **08** |
| **المطلب الثالث:** خصائص البنك المركزي. | **09** |
| **المطلب الرابع:** وظائف البنك المركزي. | **10** |
| **المبحث الثالث:البنوك التجارية.** | **12** |
| **المطلب الأول:**نشأة البنوك التجارية. | **12** |
| **المطلب الثاني:** تعريف البنوك التجارية. | **12** |
| **المطلب الثالث:** خصائص البنوك التجارية. | **13** |
| **المطلب الرابع:** وظائف البنوك التجارية. | **14** |
| **المبحث الرابع: البنوك المتخصصة.** | **17** |
| **المطلب الأول:** نشأة البنوك المتخصصة. | **17** |

| | |
|---|---|
| **المطلب الثاني:** تعريف البنوك المتخصصة. | **17** |
| **المطلب الثالث:** خصائص البنوك المتخصصة. | **18** |
| **المطلب الرابع:** وظائف البنوك المتخصصة. | **19** |
| **خلاصة الفصل** | **21** |
| **الفصل الثاني: تقديم الاستثمار الأجنبي المباشر.** | **47-22** |
| **تمهيد** | **23** |
| **المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.** | **24** |
| **المطلب الأول:** تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر. | **24** |
| **المطلب الثاني:** خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر. | **25** |
| **المطلب الثالث:** أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر. | **26** |
| **المطلب الرابع:** أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر. | **26** |
| **المبحث الثاني:عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر.** | **30** |
| **المطلب الأول:** نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر. | **30** |
| **المطلب الثاني:** محددات الاستثمار الأجنبي المباشر. | **34** |
| **المبحث الثالث: مؤشرات و دوافع و آثار الاستثمار الأجنبي المباشر.** | **39** |
| **المطلب الأول:** مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر. | **39** |
| **المطلب الثاني:** دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر. | **40** |
| **المطلب الثالث:** آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية. | **41** |
| **المطلب الرابع:** مزايا و عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر. | **43** |
| **المبحث الرابع: الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المصرفي.** | **45** |
| **المطلب الأول:** مراحل تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المصرفي. | **45** |
| **المطلب الثاني:** أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال البنوك العالمية. | **45** |
| **خلاصة الفصل** | **47** |
| **الفصل الثالث: دور النظام المصرفي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة حالة الجزائر-** | **87-48** |
| **تمهيد** | **49** |
| **المبحث الأول: الإصلاحات الاقتصادية للنظام المصرفي.** | **50** |
| **المطلب الأول:** واقع النظام المصرفي عقب الاستقلال. | **50** |
| **المطلب الثاني:** النظام المصرفي الجزائري في ظل قانون النقد و القرض. | **55** |
| **المطلب الثالث:** هيكل الجهاز المصرفي الجزائري. | **64** |

| | |
|---|---|
| **المبحث الثاني:واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.** | **67** |
| **المطلب الأول:** الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر. | **67** |
| **المطلب الثاني:** محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر. | **70** |
| **المطلب الثالث:** تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و التوزيع الجغرافي و القطاعي له. | **75** |
| **المبحث الثالث: فعالية النظام المصرفي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر.** | **80** |
| **المطلب الأول:** تأثير معدل التضخم على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر. | **80** |
| **المطلب الثاني:**تأثير سعر الصرف على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر. | **82** |
| **المطلب الثالث:** تأثير سعر الفائدة على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر. | **84** |
| **خلاصة الفصل** | **87** |
| **خاتمة** | **89** |
| **قائمة المراجع** | **93** |

# قائمة الجداول

# قائمــة الجداول


| الرقم | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| 01-03 | المصارف و المؤسسات المالية الناشطة من2017- 2022. | 65 |
| 02-03 | أهم مؤشرات الاقتصاد الجزائري خلال فترة 2016-2021. | 70 |
| 03-03 | تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر من (2015-2021). | 75 |
| | توزيع المشاريع الاستثمارية الأجنبية حسب منطقة الأصل للفترة (2013-2017). | |
| 04-03 | التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر(2002-2017). | 77 |
| 05-03 | تطور معدلات التضخم في الجزائر ي الفترة الممتدة من(2015-2021). | 78 |
| 06-03 | أسعار الصرف و تدفق الاستثمار الأجنبي الوارد في الجزائر في الفترة الممتدة من | 80 |
| 07-03 | (2015-2021). | 83 |
| | تطور نسبة سعر فائدة الإقراض و سعر الفائدة الحقيقي في الجزائر في الفترة الممتدة | |
| 08-03 | من (2015-2021) | 84 |

# قائمة الأشكال

# قائمــة الأشكال


| الرقم | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| **01-02** | مراحل دورة حياة المنتوج. | **33** |
| **01-03** | هيكل الجهاز المصرفي الجزائري لسنة 2022. | **66** |
| **02-03** | تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر لفترة( 2015-2021). | **67** |
| **03-03** | تغيرات معدل التضخم وتدفق الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر خلال الفترة ( 2015-2021). | **81** |
| **04-03** | تطور نسبة سعر فائدة الإقراض و سعر الفائدة الحقيقي في الجزائر في الفترة الممتدة من (2015-2021). | **85** |

# المقدمة العامة

## المقدمة العامة:

أصبح نجاح أي نظام اقتصادي في وقتنا الحاضر مرتبط أساسا بمدى فعالية و نجاعة نظام الدولة المصرفي، كونه يلعب دور كبير في تحقيق استقرار الاقتصاد الوطني لأي دولة، فهو القناة الفعالة لتعبئة المدخرات و حشدها في شكل ائتمان و ثم توجيهها إلى القطاعات الأكثر كفاءة و مردودية، كما يحتل مركزا حيويا في النظم الاقتصادية و المالية، و يعتبر كذلك قطاعا فعالا في إدارة اقتصاد و مواكبة التطورات التي يمر بها، والتي تعتبر إلى حد كبير ايجابية بالنسبة للنظام المصرفي ، حيث أدت تلك التطورات في ظروف الحياة الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية إلى ظهور علاقات اقتصادية و قانونية لم تكن معروفة من قبل و هي الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

الاستثمار الأجنبي المباشر حظي بالاهتمام منذ فترة طويلة، و تجدد هذا الاهتمام في السنوات الأخيرة لأسباب متعددة، منها الروابط القوية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و التجارة الدولية بطرق متعددة لغرض خدمة الأسواق العالمية، حيث يعتبر من أهم المصادر الداعمة للتنمية وتوفير موارد مالية مكملة للادخار الوطني وكذا المساهمة في نقل التقنيات والمهارات والأساليب الإدارية الحديثة، وأصبح هذا الأخير محل للتنافس الدولي لما يحققه من عوائد ومنافع على الدولة المضيفة أو المستثمر الأجنبي على حد سواء، وبالتالي تصدرت قضية الاستثمارات الأجنبية قائمة اهتمام الدول فأصبحت تتعمد الترويج لجذبه إليها.

غير أن اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة من منافعه مرهون بمدى توفر المناخ الاستثماري الملائم، لذلك نجد أن غالبية الدول وخصوصا النامية منها اتجهت إلى تهيئة المناخ الملائم للاستثمار وقدمت العديد من الحوافز والضمانات له بغرض استقطابه، و من العوامل المحفزة لدينا النظام المصرفي الذي يلعب دورا كبيرا في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك من خلال الإصلاحات الاقتصادية التي قام بها على مدار السنوات و أيضا من خلال التحكم في أهم مؤشرات الاقتصاد الكلية، ولعل أهمها التضخم وأسعار الصرف وكذلك أسعار الفائدة ، التي تعد من بين العوامل التي ينظر إليها المستثمر الأجنبي من أجل إقامة استثماراته لأي دولة.

و الجزائر من بين الدول التي تسعى لتأسيس بيئة استثمارية تحدث تنمية شاملة لاقتصادياتها و تحصيل أكبر قدر من تدفقات هذه الاستثمارات، حيث تحاول تهيئة المناخ المناسب وتوفير الضمانات والحوافز للمستثمر الأجنبي، والأهم من ذلك تحاول الجزائر تنمية اقتصادها وتطويره من خلال جذب هذه الاستثمارات عن طريق الجهاز المصرفي الذي شهد عدة إصلاحات ، كل هذا من أجل القيام بفعاليته على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

**الإشكالية الرئيسية:**

تسعى جميع الدول إلى جذب أكبر عدد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومن بين هذه الدول نجد الجزائر باعتبارها من الدول النامية تدخل مع باقي الدول في حالة تنافس من اجل الحصول عليها، و بالتأكيد سيكون هناك دور للنظام المصرفي في جذب هذه الاستثمارات، و من هذا المنطلق نطرح الإشكالية التالية:

**ما دور النظام المصرفي في جذب و استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر؟**

و من أجل الإجابة عن هذه الإشكالية لا بد من طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- هل تؤثر الإصلاحات المصرفية و قوانين الاستثمار على الاستثمار الأجنبي المباشر؟
- هل يتأثر حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بمعدل التضخم؟
- هل يتأثر حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بسعر الصرف ؟
- هل يتأثر حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بسعر الفائدة؟

**فرضيات الدراسة:**

من منطلق أن البنك المركزي في النظام المصرفي الجزائري هو المسؤول عن كل عمليات دخول و خروج رؤوس الأموال و منه نفترض ما يلي :

- تؤثر الإصلاحات المصرفية و قوانين الاستثمار على الاستثمار الأجنبي المباشر.
- يؤثر النظام المصرفي من خلال استهداف معدل التضخم على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر.
- يؤثر النظام المصرفي من خلال استهداف سعر الصرف على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر.
- يؤثر النظام المصرفي من خلال استهداف سعر الفائدة على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر.

**أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية الدراسة في كونها تعطينا نظرة عن مدى فعالية النظام المصرفي في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لأهمية رؤوس الأموال الأجنبية في زيادة التنمية الاقتصادية، ويرجع سبب اختيارنا لهذا الموضوع كونه يحظى باهتمام كبير من طرف الدول العالمية وبالأخص الدول النامية لما له من ايجابيات على الاقتصاد الوطني وكذا لما يحققه من عوائد ومنافع سواء للمستثمر أو للدول المضيفة.

**أهداف الدراسة:**

نطمح من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق بعض الأهداف سواء كانت متعلقة بالجانب النظري أو الجانب التطبيقي موضحة كما يلي:

- التعرف على موضوع النظام المصرفي والاستثمار الأجنبي بطريقة أوسع؛
- تحديد أهم الإصلاحات المصرفية التي مر بها النظام المصرفي في الجزائر؛
- عرض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وأهم الدول المستثمرة فيها؛
- معرفة مدى فعالية النظام المصرفي الجزائري في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛
- محاولة اكتساب معارف جديدة متعلقة بموضوع الدراسة.

**مبررات اختيار الموضوع:**

لاشك أن البحث في أي موضوع تكون وراءه أسباب معينة تدفع الباحث للدراسة والبحث في ذلك الموضوع، من الأسباب التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع ما يلي:

- قلة المواضيع التي تناولت هذه الدراسة خاصة بالنسبة لحالة الجزائر؛
- الحرص على معرفة قدرة النظام المصرفي الجزائري في استقطاب وجذب رؤوس الأموال الأجنبية؛
- موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر هو موضوع بالغ الأهمية بالنسبة لتمويل الاقتصاد بصفة خاصة والتنمية الاقتصادية بصفة عامة؛
- الميول والرغبة الشخصية للطالبين؛
- توافق موضوع الدراسة مع التخصص.

**منهج الدراسة:**

من أجل تحقيق هدف بحثنا والإجابة على الأسئلة المطروحة، وكذا الإلمام بكل جوانبه واختيار صحة فرضياته اعتمدنا على بعض المناهج منها:

- **المنهج الوصفي:** قمنا بإتباع المنهج الوصفي في استعراض الجانب النظري من أجل ضبط المعلومات المرتبطة بالنظام المصرفي والاستثمار الأجنبي المباشر.
- **المنهج التحليلي:** تم اعتماده من خلال التحليل في الجانب التطبيقي.

**حدود البحث:**

بهدف التحكم في الدراسة ومعالجة الإشكالية، قمنا بوضع حدود للدراسة تمثلت فيما يلي:

- **الحدود المكانية:** من أجل دراسة ومعالجة إشكالية هدا البحث تم تحديد الجزائر كمكان للقيام بالدراسة التطبيقية.

**صعوبات البحث:**

لا يوجد أي عمل يخلو من الصعوبات والعقبات التي تواجه الباحثين في انجاز عملهم، ومن الصعوبات التي واجهتنا في هذا العمل ما يلي:

- التضارب في الإحصائيات لتدفقات الاستثمارات الأجنبية التي يبنى عليها التحليل؛
- نقص المعلومات الحديثة عن الجزائر خاصة المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر؛

**هيكل البحث:**

للإجابة على الإشكالية المطروحة ومن ثم اختبار الفرضيات المطروحة تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول.

تم التطرق في الفصل الأول تحت عنوان تقديم النظام المصرفي إلى مفاهيم حول النظام المصرفي في المبحث الأول ( مفهوم النظام المصرفي، خصائصه، مكوناته وأهميته)، أما المبحث الثاني فتم من خلاله التطرق إلى ( نشأة البنك المركزي، مفهومه، خصائصه وظائفه)، وتناولنا في المبحث الثالث ( نشأة البنوك التجارية، مفهومها، خصائصها، وظائفها)، أما المبحث الرابع فعرضنا (نشأة البنوك المتخصصة، مفهومها، خصائصها ووظائفها).

أما بالنسبة للفصل الثاني فقد تمحور حول تقديم الاستثمار الأجنبي المباشر، تناول المبحث الأول تحت عنوان ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر (تعريفه، خصائصه وأهدافه و كذلك أشكاله)، أما المبحث الثاني تم من خلاله التطرق إلى عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر (النظريات المفسرة لحركته و محدداته)، أما في المبحث الثالث تناولنا فيه ( دوافع، مؤشرات و آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية بالإضافة إلى مزاياه و عيوبه )، في المبحث الرابع تحدثنا عن الاستثمار الأجنبي في القطاع المصرفي (مراحل تطوره في القطاع المصرفي وأشكاله في مجال البنوك العالمية).

وأخيرا فيما يخص الفصل الثالث فتناول الدراسة التطبيقية تحت عنوان دور النظام المصرفي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث قمنا بتقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث، تناولنا في المبحث الأول الإصلاحات الاقتصادية للنظام المصرفي الجزائري من خلال التطرق إلى (الإصلاحات عقب الاستقلال،

إصلاحات قانون النقد والقرض وهيكل الجهاز المصرفي الجزائري)، والمبحث الثاني يتحدث عن واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي في الجزائر، محددات الاستثمار الأجنبي في الجزائر، تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و التوزيع القطاعي و الجغرافي له )، وأخيرا المبحث الثالث فعالية النظام المصرفي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال عرض ( تأثير معدل التضخم و سعر الصرف و سعر الفائدة على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر).

# الفصل الأول

## تمهيد:

يخلف النظام المصرفي نتائج على الاقتصاد، سواء في الجزائر أو في أية دولة و ذلك بكونه يلعب دورا مهما فيه، ما ينشىء علاقة توافقية بينهما فإذا صلح النظام المصرفي صلح الاقتصاد الوطني و العكس صحيح، ويشكل النظام المصرفي هرم متكون من عدة أجهزة و عناصر و الذي تتربع عليه البنوك و يترأسه البنك المركزي، فالجهاز المصرفي يعرف بأنه المؤسسات، القوانين و الأنظمة التي تتألف منها وتعمل في ظلها البنوك، فلا بد إذن أن نتطرق للنظام المصرفي عامة من خلال المباحث التالية:

- **المبحث الأول: ماهية النظام المصرفي.**
- **المبحث الثاني: البنك المركزي.**
- **المبحث الثالث: البنوك التجارية.**
- **المبحث الرابع: البنوك الخاصة.**

# المبحث الأول: ماهية النظام المصرفي

يعد الجهاز المصرفي الممول الرئيسي في جميع اقتصاديات الدول حيث يتكفل بتغطية الاحتياجات المالية الكبيرة و توفير السيولة اللازمة لتسيير النشاط الاقتصادي، وهذا ما جعل منه محورا أساسيا لتمويل التنمية، لذلك سوف نتطرق في هذا المبحث إلى النظام المصرفي من حيث مفهومه و مكوناته و أهم خصائصه.

## المطلب الأول: مفهوم النظام المصرفي

يعتبر النظام المصرفي جزءا من النظام المالي، وهو نظام يقيم مجمل النشاطات التي تمارس بها العمليات المصرفية وخاصة تلك المؤسسات التي تتعامل وتمنح الائتمان ويشمل الجهاز المصرفي المنشآت المالية السلطات المسؤولة عن السياسة النقدية، أي البنك المركزي والخزينة العامة. يمكننا تعريفه عدة تعاريف نذكر منها:

يعرف الجهاز المصرفي بأنه: " المؤسسات والقوانين والأنظمة التي تتألف منها وتعمل في ظلها مصارف البلد".[1]

كما يمكن أن يعرف أيضا على انه: " النظام الذي يعمل على التحويل الفوري لمختلف أشكال النقود فيما بينها، كما يسعى إلى تحقيق التوازن بين مختلف الوحدات المالية."[2]

كما يقصد بالنظام المصرفي: "مجموع المصارف العاملة في بلد ما وأهم ما يميزه عن غيره هو كيفية تركيب هيكلة وحجم المصارف التي تتكون منها، وكيفية توزيع فروع المصارف على بلد ما، ثم ملكية المصارف و دمجها وتوحيدها. كما يتكون الجهاز المصرفي في أي دولة من عدد من البنوك وتختلف وفقا لتخصصها والدور الفعال الذي تؤديه في مجتمعها، وتعتبر أشكال البنوك من الأمور الناتجة عن التخصص الدقيق والرغبة في خلق هياكل تمويلية منقلة تتلاءم مع حاجات العملاء والمجتمع، في كثير من دول العالم يتضح لنا أن هيكل الجهاز المصرفي يختلف من دولة لأخرى وفقا لنظامها الاقتصادي، ودرجة الحرية التي يتمتع بها النظام المصرفي في رسم خططه وسياساته ووضع برامجه أو مدى تدخل الدولة في توجيه النظام المصرفي وتنظيمه وكذلك حاجة الاقتصاد القومي لنوع معين من البنوك".[3]

---

[1] سليم عمر حداد، دور الجهاز المصرفي في نشر الوعي المصرفي لدى العملاء دراسة حول وجهة نظر عملاء المصارف التجارية قطاع غزة، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2013ص 08.

[2] فريدة بخزاز يعدل، تقنيات و سياسة التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2000 ص 95.

[3] بوهنتالة نصر الدين، دور الإصلاحات المصرفية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر (2000-2010)،مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص نقود و مالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر،2015، ص37.

## المطلب الثاني: خصائص النظام المصرفي

يتميز النظام المصرفي بعدة خصائص منها:

- تعد البنوك مؤسسات الوساطة المالية بين وحدات الفائض ووحدات العجز؛
- تخضع المصارف في أعمالها لإشراف السلطات النقدية ورقابتها كالبنك المركزي؛
- تلتزم بالتشريعات المصرفية مثل قانون البنك المركزي، قانون مراقبة العملة الأجنبية، وغيرها من التشريعات المصرفية؛
- تستثمر البنوك جزء كبير من الودائع إما في الإقراض وإما في وسيلة أخرى من وسائل الاستثمار المختلفة، وتحقق عائد كونها وسيطة بين من يقدم المال ومن يحتاج إليه؛
- واسع الانتشار له فروع عديدة تغطي كامل التراب الوطن؛
- نظام قائم يركز على عدد محدود من البنوك للقيام بالعمليات المصرفية[1].

## المطلب الثالث: مكونات الجهاز المصرفي

يتكون الجهاز المصرفي من مجموع المؤسسات، ويمكن توضيحها كما يلي:

**المؤسسات المصرفية:**

والتي يتربع في مقدمتها البنك المركزي، ويتألف الجهاز المصرفي من أنواع مختلفة من المؤسسات المصرفية تختلف باختلاف الأنشطة والأعمال التي تمارسها وهي:

1. **البنك المركزي:** البنك المركزي هو المؤسسة التي تشغل مكانا رئيسيا في السوق النقد فهو الذي يقف على قمة النظام المصرفي على خلاف الأمر بالنسبة للبنوك التجارية و الذي سنتطرق إليه بالتفصيل في المطلب الثاني.[2]
2. **البنوك التجارية:** البنوك التجارية هي مؤسسات ائتمان تقوم بقبول الودائع القابلة للسحب لدى الطلب أو بعد اجل قصير، تزاول عمليات التمويل الداخلي و الخارجي، و تباشر عمليات تنمية الادخار و الاستثمار المالي في الداخل و الخارج، كذلك تتيح فرص من خلال تقديم القروض القصيرة و متوسطة الأجل.[3]

---

[1] عواطف مطرف، هدى زمولي، مكانة البنوك و تغير دورها في ظل تطول الأنظمة المالية و المصرفية، مجلة دراسات في الاقتصاد و إدارة الأعمال، المجلد4، العدد2، عنابة ،2021، ص ص 270،269.

[2] ضياء مجيد الموسوي، اقتصاديات النقود و البنوك، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر،2005،ص244.

[3] محمد عبد الخالق، الإدارة المالية و المصرفية، دار أسامة للنشر و التوزيع، ط1، عمان، 2010، ص57.

3. **البنوك المتخصصة:** هي مؤسسات مالية تختص في تمويل قطاع اقتصادي معين، ويقتصر نشاطها في التعامل مع ذلك القطاع، وتقدم عادة قروض متوسطة وطويلة الأجل للقطاعات الاقتصادية التي تختص فيها، وبشروط سهلة من اجل الإسراع في عملية التنمية.[1]
4. **البنوك الإسلامية:** هي مؤسسة مالية تعمل على جذب الموارد النقدية من أفراد المجتمع وتوظيفها توظيفا فعالا يكفل تعظيمها ونموها في إطار القواعد المستقرة للشريعة الإسلامية، وبما يخدم شعوب الأمة ويعمل على تنمية اقتصادياتها[2]، و تتميز بعدم تعاملها بالربا أخذا و عطاء و الامتناع عن تمويل الخدمات و السلع المحرمة شرعا و كذا ربطها للتنمية الاقتصادية بالاجتماعية.[3]
5. **البنوك الشاملة:** البنوك الشاملة هي تلك البنوك التي تحصل على مواردها المالية من كافة القطاعات والفروع الاقتصادية داخل البلاد وخارجها، وتقدم الائتمان لكافة القطاعات أيضا، ناهيك عن تقديمها لتوليفة واسعة من الخدمات المصرفية وتلك الخدمات التي لا تعتمد على وجود رصيد.[4]
6. **البنوك الالكترونية:** البنوك الالكترونية هي البنوك التي تقدم الخدمات المصرفية التقليدية والمبتكرة والتي يحتاجها العميل من خلال شبكة الانترنت على مدار 24ساعة، سبعة أيام في الأسبوع من خلال جهاز الحاسب الشخصي دون عوائق.[5]

## المطلب الرابع: أهمية النظام المصرفي

يعد الجهاز المصرفي المحرك الرئيس للتنمية الاقتصادية في البلد؛ فلا يمكن لأي نظام اقتصادي أن ينمو ويتطور دون وجود جهاز مصرفي، حيث تسهم البنوك بطريقة مباشرة وغير مباشرة في تسريع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال تقديمها الخدمات التالية:

- تجميع المدخرات المبعثرة عن طريق قبولها لأشكال الودائع كافة ؛
- تمويل الاستثمارات: تستخدم البنوك المدخرات المتجمعة لديها في عمليات التمويل بما يعود بالنفع على المجتمع؛ فتقوم البنوك التجارية بتمويل الاستثمارات على شكل قروض قصيرة الأجل لتمويل رأس المال العامل، وتقوم البنوك المتخصصة بمنح قروض طويلة الأجل لتمويل الاستثمارات الثابتة كالمعدات؛

[1] هشام جبر، إدارة المصارف، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات، مصر،2008، ص105.

[2] لقمان محمد مرزوق، البنوك الإسلامية ودورها في تنمية اقتصاديات المغرب العربي، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب، ط2، المغرب، 2001،ص 197.

[3] محمود سحنون،الاقتصاد النقدي و المصرفي، بهاء الدين للنشر و التوزيع، الجزائر،2003، ص96.

[4] محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، منشاة المعارف الإسكندرية، مصر،1997، ص43.

[5] محمد سعد طالب الجبوري، البنوك الالكترونية، مقال متاح على business .uobabgion.com، تاريخ الاطلاع 14/03/ 2023 على 13:55.

- تشجيع التجارة الخارجية بتقديم التمويل غير المباشر بفتح الاعتمادات المستندية اللازمة لعمليات التصدير و الاستيراد ؛
- المساعدة على تنفيذ المؤسسات الكبيرة بإصدار الكفالات بالنيابة عن المقاولين من أجل تسهيل قيامهم بعملهم دون تجميد رأس مال لازم لضمان قيامهم بالتنفيذ؛
- تسهيل إجراءات الحوالات وتسليمها للمواطنين، فتساهم في تقليل مخاطر نقل النقود؛
- المشاركة في تقديم التمويل اللازم للمشاريع الضخمة عن طريق المشاركة في منح القروض المجمعة التي تحتاج إليها الشركات الصناعية، شركات النقل، السياحية والعقارية؛
- حفظ أموال الأفراد، وتسهيل معاملاتهم دون الحاجة لحمل النقود، باستخدام الشيكات، بطاقات الائتمان، وغيرها من أدوات الدفع المستحدثة؛
- تقديم جميع الخدمات المالية اللازمة لأعمال المؤسسات والأفراد.[1]

[1] نوري نور الدين، دور الجهاز المصرفي الجزائري ي تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مذكرة نيل شهادة الماجستير، علوم التسيير، النقود و المالية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009، ص03.

## المبحث الثاني: البنك المركزي

يعتبر البنك المركزي هو المسؤول عن توجيه و مراقبة النظام المصرفي في أي دولة، يهدف إلى تحقيق الاستقرار النقدي المالي و الإسهام في تعزيز النمو الاقتصادي.

### المطلب الأول: نشأة البنك المركزي

إذا كان المصطلح الشائع الآن لهذه المؤسسة هو البنك المركزي، فان هذا الاصطلاح حديث النشأة في حد ذاته، حيث كان في القرن التاسع عشر وفي الحرب العالمية الأولى يطلق على هذا النوع من البنوك اسم "بنك الإصدار" ولا تزال هذه التسمية هي السائدة في بعض الدول.

وفي الحقيقة أن تغيير المصطلح يرجع إلى التطور الذي طرأ على وظيفة هذه البنوك ففي مستهل الأمر اقتصر دورها على البنكنوت والمحافظة على ثبات قيمة النقد في المبادلات الخارجية، غير أن الأمور قد تبدلت وأصبحت تتولى هذه البنوك بالإضافة إلى وظيفتها السابقة الائتمان.

ويعتبر بنك السويد الذي تأسس عام 1665 أقدم البنوك المركزية من حيث تاريخ النشأة غير أن بنك انجلترا والذي يرجع تاريخ إنشائه إلى عام 1692 أي في أواخر القرن السابع عشر ويعتبر أول بنك إصدار كما أن هذا البنك هو الذي وضع الأسس والقواعد التي تميز البنوك المركزية عن غيرها، واستمرت عملية إنشاء البنوك طوال القرون اللاحقة إلى أن عقد المؤتمر الدولي في بروكسل سنة 1920 وقد قرر هذا المؤتمر بضرورة إنشاء بنك مركزي في كل الدول بغرض إصلاح نظامها النقدي والمصرفي، ومن أجل المحافظة على ثبات قيمة عملتها بما يحقق إمكانية الدول في المساهمة في التعاون الدولي، ومن ثم فقد نشطت حركة إنشاء البنوك واستمرت كذلك خمسة وعشرون سنة متتالية وهكذا أصبح لكل دولة الآن بنكها المركزي.[1]

أما بالنسبة لبنك الجزائر فقد أنشا البنك المركزي الجزائري بموجب القانون (62-144) المصوت عليه من طرف المجلس الوطني التأسيسي، وفي يوم 2 جانفي 1963 انطلق في تأدية مهامه فبمقتضى القانون (62-144) عهد للبنك المركزي كل المهام التي تتميز بها البنوك المركزية فهو المسؤول الوحيد عن إصدار النقود، وتحديد معدل إعادة الخصم وكيفية استعماله، فالبنك المركزي وفق قانون تأسيسه يعتبر بنك البنوك، فيكون بذلك مسؤولا عن السياسة النقدية والسياسة الائتمانية، كما يلعب دور بنك الحكومة من خلال مسك

[1] مجدي محمود شهاب، اقتصاديات النقود و المال، دار الجامعة الجديدة للنشر و التوزيع، الاسكندرية، مصر،2000، ص218.

حساباتها وتسيير علاقاتها المالية الخارجية ومنحها تسبيقات للخزينة وإعادة خصم سندات مكفولة من طرفها.[1]

## المطلب الثاني: مفهوم البنك المركزي

للبنك المركزي أهمية كبيرة في النظام المصرفي لأي دولة، حيث يعرف بأنه:

جاء في القاموس الجديد للطلاب أن لفظة البنك تعني: " المصرف الذي توضع فيه الأموال وتقع بواسطته مبادلة العملة تحت إدارة خاصة".

ويعرف بأنه: "البنك الذي يتمتع بمكان الصدارة بالنسبة للوحدات المصرفية التي يتكون منها الجهاز المصرفي".[2]

ويعرف أيضا: "مؤسسة مصرفية تتولى مهمة إصدار النقد والمعاملات المصرفية للدولة وتشرف وتراقب سلوك البنوك التجارية في تنفيذ السياسة الاقتصادية عن طريق بعض السياسات والأجهزة فيه".[3]

ويعرفها آخرون على أنه: "تلك المؤسسة التي تشغل مكانا رئيسيا في سوق النقد وهو الذي يقف على قمة النظام المصرفي ويهدف أساسا على خدمة الصالح الاقتصادي العام في ظل مختلف النظم النقدية والمصرفية".[4]

يمثل البنك المركزي الدعامة الأساسية في النظام المصرفي الحديث لأنه يقوم بعملية تحديد العرض الكلي للنقود من خلال تحكمه في حجم النقود المصرفية (نقود الودائع و أوراق البنكنوت) فهذا البنك يقوم بإصدار أوراق البنكنوت و يحدد في النهاية حجم النقود المعروضة من خلال رقابته على البنوك التجارية و إشرافه على الائتمان.

أما بنك الجزائر على غرار باقي التشريعات فإن المشرع الجزائري عرفه بموجب الأمر 12-11 الصادر في 12 أوت 2012 و المتعلق بالنقد و القرض في بأنه: " مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، ويدعى البنك المركزي في علاقته مع الغير بنك الجزائر، و يعتبر تاجرا في علاقته مع

[1] فضيلة بوطورة ،نوفل سمايلي، بنك الجزائر و إرساء قواعد الحكومة المصرفية(2003-2015)، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد2، العدد15، تبسة، الجزائر،2016،ص289.

[2] أمنة سلطاني، عمار زعبي، دور البنك المركزي في تنفيذ السياسة النقدية في التشريع الجزائري، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية و السياسية، المجلد4، العدد2، 2020، ص724.

[3] فادي محمد الرفاعي، المصارف الإسلامية، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، لبنان،2004، ص153.

[4] فائق شقير... و آخرون ، محاسبة البنوك، دار المسير للنشر و التوزيع و الطباعة، ط2، عمان، 2000، ص17.

الغير، ويخضع لأحكام القوانين التي تحكم التجارة بقدر ما تنص الآجال القانونية الخاصة به على خلاف ذلك، إلى أنه لا يخضع للتسجيل في السجل التجاري، كما لا يخضع للأحكام القانونية التنظيمية المتعلقة بالمحاسبة العمومية و لمراقبة مجلس المحاسبة، بل يتبع القواعد العادية التي تطبق في المحاسبة التجارية".[1]

## المطلب الثالث: خصائص البنك المركزي

يقوم البنك المركزي على أوجه عدة من من التمايز توضح الطبيعة الخاصة له، و تعكس لنا أهميته كبنك مركزي، تتمثل هذه الخصائص فيما يلي:

- يقوم البنك المركزي بإصدار ما يسمى بالنقود القانونية: " أي تحويل الأصول الحقيقية إلى أصول نقدية و تحويل الأصول النقدية إلى أصول حقيقية، حيث تنشا النقود القانونية من طرف البنك المركزي الذي فوضته الدولة لأداء هذه العملية، و نظرا لاحتكاره لمثل هذا الامتياز فهو يمثل الملجأ الأخير للإقراض حيث تعود له الحكومة و البنوك في أخر المطاف إذا لم تجد السيولة في مكان أخر لذلك يقال عنه انه بنك البنوك و بنك الحكومة و تدخل عملية إصدار النقود في إطار رؤيته الشمولية للوضع النقدي و تصوره لتطوراته المستقبلية"؛[2]
- النقود القانونية التي يصدرها البنك المركزي تختلف عن أنواع النقود الأخرى( نقود الودائع ) فهي تتميز بخصائص معينة كونها نقود مقبولة عامة و لها قوة إبراء غير محدودة و تميز بسيولتها التامة عكس نقود الودائع التي تصدرها البنوك التجارية بشكل متعدد؛
- لا توجد مصادر متعددة و مستقلة مصدرة للنقود بل هناك وحدة مركزية واحدة تشرف على الائتمان مع إمكان وجود فروع للبنك المركزي لتسهيل مهامه و تكون أكثر دقة و تنظيما؛
- على خلاف البنوك التجارية لا يتعامل البنك المركزي مع الأفراد حيث انه يهتم بتنظيم و رقابة عمليات البنوك التجارية و من ثم لا يمكن له أن ينافسها في نشاطها خاصة و انه يعتبر بنكا لهذه البنوك يحتفظ لديه بالأرصدة التي يوجهها القانون، كما يقوم بإصدار النقود القانونية دون غيره من البنوك و من هنا لو قام لمنافسة هذه البنوك لخرج عن وظيفته؛[3]
- يختلف هدف البنك المركزي عن هدف البنوك التجارية أو المشروعات الخاصة من حيث تحقيق الربح فان من المسلم به أن الهدف الرئيسي لسياسة البنك المركزي حتى في النظام الاقتصادي الرأسمالي ليس هو تحقيق أقصى ربح ممكن بل خدمة الصالح الاقتصادي العام؛

---

[1] يوسفي سارة، رقابة البنك المركزي الجزائري على البنوك التجارية، مذكرة نيل شهادة الماستر، القانون الخاص، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر،2019، ص12.

[2] الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر،2003،ص 39.

[3] مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص 219

- يتمتع البنك المركزي بسلطة قانونية باستخدام وسائل معينة يستطيع من خلالها أن يلزم البنوك التجارية بتنفيذ السياسة النقدية التي يرغبها؛
- يحتل البنك المركزي الصدارة و قمة الجهاز المصرفي و ذلك لقدرته على إصدار النقود و الرقابة على أصول الائتمان في البلاد من خلال رقابته على البنوك التجارية و التأثير في قدرتها على خلق النقود، و هناك علاقة وثيقة بين الحكومة و البنك المركزي حيث يعتبر هذا الأخير احد أجهزة الدولة و يعد مستشارها في المسائل السياسية النقدية فهو بنك الدولة.

## المطلب الرابع: وظائف البنك المركزي

للبنك المركزي العديد من الوظائف تتمثل في:

1. **بنك الإصدار**: تعتبر هذه الوظيفة هي الأقدم تاريخيا وهي السبب الرئيسي في نشوء المصارف المركزية، ففي المراحل المتأخرة من تطور المصارف التجارية حصرت مهمة إصدار النقود النائبة بمصرف واحد كان يمارس عمله كمصرف إصدار وكمصرف تجاري، ونتيجة لتوسع عملية الإصدار وزيادة مهمته كوكيل للحكومة، ثم تحويله إلى مصرف حكومي مهمته الرئيسية إصدار النقد.
ويصدر المصرف المركزي النقد، تبعا للحاجات الاقتصادية للدولة وبما يخدم هدف المحافظة على استقرار قيمة العملة المصدرة و المحافظة على مستويات الأسعار.[1]
وتكمن أهمية وظيفة الإصدار زيادة عن كونها تمثل في السيطرة على حجم النقود القانونية المتداولة، فهي ترتبط بأهمية حجم هذه النقود في مدى قدرة البنوك التجارية على خلق نقود الودائع، و يعتبر البنك المركزي مصرفا حكوميا يخضع للتوجيه و الإشراف الحكومي حسب قوانين و تشريعات تنظم علاقته بالدولة و بناءا على طبيعة النظام الاقتصادي السائد في البلاد.[2]
2. **بنك البنوك**: يكتسب البنك المركزي هذه الوظيفة بحكم موقعه على رأس الجهاز المصرفي حيث تعني قيامه بالإشراف ومراقبة سلامة الجهاز المصرفي وتقيده بالتعليمات والأنظمة الهادفة للقيام بحماية ذلك الجهاز.[3]

يتمتع البنك المركزي بمنزلة بنك البنوك من خلال قيامه بتقديم القروض و التسهيلات المصرفية لمؤسسات الجهاز المصرفي و للحكومة أيضا و خاصة أثناء الأزمات الاقتصادية، وعند اقتضاء الحاجة يقوم بمنح هذه القروض بصفته المقرض الأخير للجهاز المصرفي أو كما جرت العادة على تسميته (بالملجأ الأخير

[1] أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود و المصارف، دار وائل للنشر،ط2، الأردن، 2008، ص141.
[2] جميل السعودي، إدارة المؤسسات المالية المتخصصة، دار زهران للنشر و التوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2010، ص21.
[3] أكرم حداد، مشهور هذلول، مرجع سبق ذكره،ص142.

للإقراض) كما أن الحكومة وبقية المصارف تعتمد عليه في الاحتفاظ بأرصدتها، واحتياطاتها النقدية لديه، فضلا عن تكليفه بتسوية الحسابات المختلفة بين الجهاز المصرفي عن طريق أسلوب المقاصة.[1]

3. **بنك الدولة:** يعتبر البنك المركزي الأداة الرئيسية في يد الحكومة لتنفيذ سياستها النقدية، حيث تحتفظ لديه بحساباتها ويقدم لها ما تحتاجه من قروض قصيرة وطويلة الأجل، ويتولى البنك المركزي عملية إصدار القروض العامة وتنظيم تصريفها بين البنوك والمؤسسات، ويشرف أيضا على عملية استهلاك الدين العام ودفع الفوائد، كما يعتبر كمستشار نقدي للدولة في ما يخص السياسات الواجب إتباعها لمواجهة مختلف الظروف.[2]
4. **الرقابة على الائتمان:** تعتبر من أهم الوظائف، حيث تمثل الأداة الرئيسية التي يعتمد عليها في تنفيذ السياسة النقدية، ويستخدم للقيام بهذه الوظيفة مجموعة من الوسائل منها الكمية والمتمثلة في سياسة سعر إعادة الخصم وعمليات السوق المفتوحة و أسلوب تعديل النسبة القانونية للاحتياطي الإجباري، ومنها الكيفية المتمثلة في تاطير القروض وهامش الضمان المطلوب والحد الأقصى لسعر الفائدة والرقابة على شروط الرهن العقاري....الخ
5. **الاحتفاظ باحتياطات الدولة من الذهب والعملات الأجنبية:** حيث أن البنك المركزي هو المسؤول عن الاحتفاظ باحتياطات الدولة من الذهب والعملات الأجنبية اللازمة لتمويل العمليات التجارية مع العالم الخارجي وخصوصا في الدول التي لا تقبل عملاتها كعملة رئيسية وتشمل تلك الموجودات الذهب و المسكوكات الذهبية والعملات الأجنبية وحقوق السحب الخاصة(SDR) و أذونات الخزانة الأجنبية.[3]

[1] محمد الفاتح محمود بشير المغربي، نقود و بنوك، دار الحنان للنشر و التوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2016، ص111.

[2] محمد احمد الرزاز، اقتصاديات النقود و البنوك، دار النهضة العربية، الإمارات، 2000، ص ص 130،131.

[3] أكرم حداد، مشهور هذلول، مرجع سابق، ص143.

## المبحث الثالث: البنوك التجارية

لقد كان تطور المصارف و نشوءها مرتبط و على الدوام بتطور المجتمعات اقتصاديا و اجتماعيا، و قد كانت التجارة تحديدا احد أهم الأنشطة التي ساعد نموها على تطور أعمال المصارف و تنوعها.

### المطلب الأول: نشأة البنوك التجارية

ترجع نشأة المصارف التجارية في بدايتها الأولى إلى قيام بعض التجار في أوروبا بإيداع أموالهم لدى الصاغة مقابل الحصول على إيصالات بقيمة تلك الأموال مقابل عمولة معينة تدفع للصاغة، ثم عمد الصاغة إلى تحويل بعض أو كامل الوديعة من حساب إلى آخر من أجل الوفاء بالالتزامات القائمة بين المودعين، إضافة إلى تقديم جزء من الودائع لديهم على شكل قروض مقابل حصولهم على فوائد تفوق العمولة التي يدفعونها للمودعين، وفيما بعد فقد سمح لبعض العملاء بسحب مبالغ تتجاوز قيمتها ودائعهم وهو ما يسمى الآن " السحب على المكشوف "، حيث أدى الإفراط في ذلك لإفلاس الكثير من القائمين على قبول الودائع.[1]

تشير أدبيات المالية أن أول مصرف تجاري قد أسس في مدينة البندقية جنوب ايطاليا (1157 ) ثم توالى ظهور المصارف في عدد من المدن التجارية الرئيسية في ذلك الوقت، ففي مدينة أمستردام نشا أول مصرف عام (1609) وفي لندن نشأ بنك انجلترا عام (1694) وبنك فرنسا عام (1800). وجاءت كلمة بنك BANK من الكلمة الفرنسية Banque بمعنى الخزانة والكلمة الايطالية( Banca) وتعني المكتب أو الطاولة أو المكان الذي كان يجلس فيه عدد من التجار أو الصاغة في ايطاليا[2].

### المطلب الثاني: تعريف البنوك التجارية

يختلف تعريف البنوك التجارية باختلاف المنهج الذي يستخدمه الباحثون و باختلاف النظرة إلى الوظائف التي تؤديها تلك المصارف، لذلك تنوعت التعريفات بشكل يصعب معها حصر تعريف شامل للمصرف التجاري، إلا إن تطور المؤسسات المالية في المجتمعات و ظهور الجديد منها أدى إلى وضوح مفهوم المصرف و أصبح من السهل التعرف على السمات الرئيسية لعملها، و بالتالي يمكن تعريف المصارف التجارية بناءا على تلك السمات على أنها:

[1] سعيد سامي الحلاق، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 57.

[2] أسعد حميد العلي، إدارة المصارف التجارية، دار الناشرة للنشر و التوزيع، ط1، الأردن، 2013، ص17.

"هي تلك المؤسسات التي تتيح خدمات مصرفية متنوعة للجمهور دون تمييز، فهي تقدم للمدخرين فرص متنوعة لاستثمار مدخراتهم من خلال الودائع التقليدية أو شهادات الإيداع قصير الأجل، و كذلك تتيح فرص عديدة للمقترضين من خلال تقديم قروض قصيرة و متوسطة و طويلة الأجل".[1]

و يمكن تعريفها أيضا: " تلك البنوك التي رخص لها بتعاطي الأعمال المصرفية والتي تشمل تقديم الخدمات المصرفية لاسيما قبول الودائع بأنواعها المختلفة (تحت الطلب، وتوفير، ولأجل، والخاضعة لإشعار ) واستعمالها مع الموارد الأخرى للبنك في الاستثمار كليا أو جزئيا بالاقراض أو بأية طريقة أخرى يسمح بها القانون ".[2]

و تعرف أيضا بأنها " مشروعات رأسمالية هدفها الأساسي تحقيق اكبر قدر ممكن من الأرباح بأقل نفقة ممكنة و ذلك بتقديم خدماتها المصرفية أو خلقها نقود الودائع".

و من هذه التعاريف يتضح أن دور البنوك التجارية ينحصر بصفة أساسية في قبول الودائع و منح الائتمان و أداء بعض الخدمات المصرفية الأخرى و كذا دورها الأساسي في توفير الأموال لمتطلبات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، كما أطلق عليها بنوك الودائع باعتبارها تتعامل بالائتمان (المباشر و غير المباشر) و أهم ما يميزها قبولها للودائع تحت الطلب و الحسابات الجارية".[3]

## المطلب الثالث: خصائص البنوك التجارية

تعمل البنوك التجارية على تحقيق قدر كبير من الأرباح كغيرها من المؤسسات المالية التجارية و تتميز بعدة خصائص:

- تختص البنوك التجارية دون غيرها من المؤسسات و المشاريع التجارية بان معظم أصولها تشكل حقوق على مؤسسات و أشخاص في شكل ودائع مختلفة و تعتبر هي الوحيدة القادرة على خلق خصوم قابلة للتحويل من شخص لآخر أو حتى من مؤسسة إلى أخرى باستخدام شيك، و تقوم بفتح حسابات جارية لعملائها و تحويلها إلى نقود ورقية أو العكس، و يكون ذلك بناءا على طلبهم، و إجراء عمليات المقاصة لحسابهم و يكون ذلك بأدنى سرعة جهد وبأدنى جهد وتقوم بذلك البنوك التجارية بأهم وظيفة وهي إدارة عرض النقود في المجتمع.

[1] رمزي ياسين يسع ارسلان، هيل عجمي جميل الجنابي، النقود و المصارف و النظرية النقدية، دار وائل للنشر و التوزيع، ط1، الأردن،2009،ص ص 144،145.

[2] خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية، دار وائل للنشر والتوزيع ، ط6، الأردن، عمان، 2009 ،ص 35

[3] مصطفى رشدي شيحة، النقود و المصارف و الائتمان، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية،1999، ص ص90،89.

- تختص بالقدرة على الإقراض وهذا يتم بالوساطة بين المدخرين والمستثمرين(الإيداع و الإقراض) أو بخلق مصادر تمويل و إقراضها، ولهذا السبب لدى اثر فعال على حجم الائتمان وتوزيعه بين مختلف القطاعات الاقتصادية في المجتمع.
- تتعامل البنوك التجارية في الأصول النقدية والمالية فقط كالودائع والقروض والأوراق المالية ولا تتدخل في مجالات استثمارات مباشرة في الأصول الحقيقية، بحيث أن قوانين البنوك في كثير من دول العالم تمنع البنوك من التدخل في أصول استثمارات حقيقية إلا بالقدر الذي تحتمه طبيعة العمل مع البنك التجاري كامتلاك أصول ثابتة.
- أهم ما تختص به البنوك التجارية هي قدرتها على خلق وتحطيم النقود فعندما تقوم البنوك التجارية باقتناء أية أصول مالية تدر عائدا فان ناتج بيع أو تحويل هذه الأصول ينعكس في شكل زيادة في ودائع البنوك التجارية، وتعتبر أهم مورد مباشر للتغيرات في عرض النقود من اجل اكبر عائد ممكن .
- عملية الائتمان قصير الأجل هو ما يميز البنوك التجارية دون غيرها من البنوك الأخرى. [1]
- في مجال توفير الموارد الأساسية نجد أن المبالغ المقترضة من البنك المركزي تمثل مصدرا هاما من مصادر تمويل البنوك غير التجارية على عكس البنوك التجارية حيث تمثل القروض من البنك المركزي نسبة ضئيلة من مواردها, كذلك فإن البنوك المتخصصة تلجأ إلى أسواق رأس المال المحلية و الدولية للحصول على معونات وقروض طويلة ومتوسطة الأجل بخلاف البنوك التجارية[2].

## المطلب الرابع: وظائف البنوك التجارية

تطورت المصارف التجارية بتطور المجتمعات و حاجتها الاقتصادية فتنقسم إلى قسمين: وظائف تقليدية ووظائف حديثة.

1) **الوظائف التقليدية:** و قد سميت كذلك بسبب تزامن هذه الوظائف مع التطور التاريخي لعمل المصارف و هذه الوظائف هي:

- **منح القروض:** تعد هذه الوظيفة الاستثمار الأول والرئيسي للمصارف التجارية، حيث كانت تمنح القروض المختلفة إلى جمهور المتعاملين معها رغم تفضيلها تاريخيا لمنح القروض قصيرة الأجل، و تعتبر القروض المصرفية أهم مصادر التمويل الخارجية لمؤسسات الأعمال في معظم دول العالم، لذلك بقيت هذه الوظيفة جزءا رئيسيا من عمل المصارف و حتى سنوات قليلة مضت، حيث بدأت المصارف تستخدم مفاهيم أوسع من منح القروض إلى مفهوم أو وظيفة استثمار موارد المصرف على شكل قروض و استثمارات متنوعة.

[1] عبد الرحمن يسري...و آخرون، اقتصاديات النقود و المصارف، الدار الجامعية ، الإسكندرية،1999، ص209.

[2] رضا صاحب أبو حمد ال علي، إدارة المصارف(مدخل تحليلي كمي معاصر)، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع،ط1، عمان، 2002، ص20.

- **قبول الودائع على اختلاف أنواعها:** تشكل الودائع الحجم الأكبر من مصادر الأموال المتاحة للمصارف التجارية أو تقريبا (75%) من هذه المصادر. و رغم تنوع أشكال الودائع التجارية و ظهور أشكال جديدة إلا أن الودائع تحت الطلب و الودائع الزمنية تشكلان الجزء الرئيسي من هذه الودائع.[1]
- **خصم الأوراق التجارية:** و هي تمثل أساسا الكمبيالة التي تعتبر أداة مهمة للائتمان التجاري و تؤدي إلى تنشيط و تيسير المعاملات و قد تكون هذه الأوراق قابلة للدفع بعد فترة من الزمن في حين ان المستفيد يحتاج إلى نقود حاضرة لمباشرة أعماله فيتقدم بها إلى احد البنوك التجارية و يقوم بخصمها أي قيمتها بعد استنزال الخصم و هو يمثل الفوائد الباقية قبل استحقاقها بالإضافة إلى عمولة يحصلها البنك مقابل قيامه بهذه العملية، فالأوراق التجارية هي صكوك تتضمن التزاما بدفع مبلغ معين من النقود يستحق في وقت قصير و هي قابلة للتداول عن طريق التظهير و يمكن اعتبارها كأداة لتسوية الديون، و القصد بخصم الأوراق التجارية بالمفهوم الواسع هو بيعها للبنك في مقابل تقاضي البنك فوائد إلى غاية تاريخ الاستحقاق مضاف إليها بعض المصاريف البنكية، و تصبح الكمبيالة بعد ذلك ضمن أصول البنك و توظيفاته لهذا تحرص البنوك على توفير الأوراق التجارية التي تتوفر على شروط إعادة الخصم لدى البنك المركزي، و إن كانت هذه العملية تحقق مصالح للبنك من خلال إعادة خصمها أو بيعها لبنك أخر محققة بذلك درجة عالية من السيولة بالمقارنة مع السلفيات بضمان الكمبيالات، و بصفة عامة فعملية الخصم تسهل أصل من أصول العميل بما يمكنه من توفير السيولة اللازمة لمقابلة التزاماته.[2]

**2) الوظائف الحديثة:**

نتيجة لمراحل تطورات النشاطات الاقتصادية والتحول الجذري من مرحلة القيام بعمليات الإقراض والإيداع على مستوى الدولة إلى الدخول إلى عالم الاستثمار وامتلاكها للعديد من المشروعات الصناعية والخدمة التجارية، هذا ما أدى بظهور وظائف حديثة تتماشى مع التطورات الحاصلة على مستوى البنوك التجارية ونذكر منها:

- مساعدة الشركات على بيع إصداراتها من الأسهم الجديدة، حيث تقوم البنوك بمساعدة الشركات على استلام طلبات المكتتبين بأسهمها الجديدة عندما تطرحها في الاكتتاب العام، وكذلك تساعدها في تلقي الدفعات الأولى من سعر تلك الأسهم مقابل عمولة تأخذها البنوك من تلك الشركات، فالبنوك بذلك تسهل عملية الاكتتاب في سوق رأس المال بين المستثمرين والشركات المصدرة للأسهم؛

[1] رمزي ياسين يسع ارسلان، هيل عجمي جميل الجنابي، مرجع سابق، ص148.

[2] عبد المطلب عبد المجيد، النظرية الاقتصادية و تحليل جزئي و كلي للمبادئ، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، الإسكندرية، 2003، ص 346.

- خدمات الكمبيوتر الحديثة حيث تقوم البنوك باستخدام الكمبيوتر في الكثير من نواحي النشاط فيها حيث تقوم بتزويد العملاء بكشوف شاملة تبين أوضاعهم وكذلك تبين الضرائب المترتبة على إيراداتهم وغيرها من الخدمات؛
- خدمات البطاقات الائتمانية والتي من خلالها يستطيع الزبون التعامل مع العديد من المحلات التجارية المتفقة مع البنك، حيث يتم ذلك من خلال بطاقة بلاستيكية تحتوي على معلومات عن اسم المتعامل ورقم حسابه وكل المعلومات الضرورية ويستطيع حامل هذه البطاقة الاستفادة من خدمات العديد من المحلات التجارية المتفقة مع البنك على قبول منح الائتمان لحامل البطاقة على أن يقوم بسداد قيمة هذه الخدمات خلال 25 يوم من استلامه فاتورة المشتريات؛
- ادخار المناسبات أي الادخار لفائدة العائلات لمواجهة مناسبة معينة مثل الزواج والأعياد حيث يقوم البنك بتشجيع المدخرين بالقيام بمثل هذا النوع من الادخار وتقوم بمنحهم فوائد مجزية، ويؤدي هذا النوع من الخدمات إلى زيادة موارد البنوك نتيجة تراكم المدخرات ذلك لان عملية السحب من هذه المدخرات تقل كثيرا عن كمية الأموال المودعة نتيجة ارتفاع عدد المدخرين وتنوع المدخرات؛[1]
- المساهمة في التنمية الاقتصادية والتي من خلالها يتجاوز البنك التجاري الإقراض القصير و المتوسط والطويل الأجل؛
- شراء وبيع العملات الأجنبية والشيكات الأجنبية حيث تهتم البنوك التجارية بهذه العملية بغرض توفير قدر كاف لمواجهة حاجة العملاء اليومية، وكذلك تحقيق الأرباح من خلال الفرق بين أسعار الشراء والبيع؛
- تمويل ودعم المشاريع التنموية التي من شانها خدمة المجتمع؛
- تحصيل الأوراق التجارية لصالح العملاء؛
- القيام بالخدمات نيابة عن العملاء كإصدار خطابات الضمان التي يطلبها العملاء وتحصيل الشيكات والكمبيالات وسداد الديون نيابة عنهم وانجاز عمليات التحويل النقدي بين العملاء؛
- إصدار الشيكات السياحية؛
- فتح الاعتمادات المستندية؛
- تأجير الخزائن الحديدية؛
- تحويل العملات للخارج ودفع الحوالات النقدية والبريدية؛
- الخدمات القائمة على الحسابات الآلية كخدمات آلات الصرف الذاتي والخدمات المصرفية بالمنزل وكذا دراسات الجدوى والاستثمارات المالية...الخ؛

[1] زياد سليم رمضان، محفوظ احمد جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل للنشر و التوزيع ، ط1، عمان، الأردن، 2000، ص ص 18-23.

- إدارة أعمال وممتلكات العملاء و تمويل الإسكان الشخصي.[1]

## المبحث الرابع: البنوك المتخصصة

### المطلب الأول: نشأة البنوك المتخصصة

يبين تطور البنوك الخاصة العلاقة القوية بين تطور البنوك وعملية بناء الأساس الصناعي، فلم تشهد بداية القرن الثامن عشر في انجلترا وويلز خارج منطقة لندن أكثر من اثني عشر مشروعا متخصصا في أعمال البنوك، و مع التوسع الصناعي تزايد عددهم بمعدل كبير حتى جاوز المائة في بداية ثمانينات القرن الماضي ليصل والى قمة تطورهم عشية الأزمة 1825م، و قد تعدد أصل هذه البنوك عند نشأتها فقد بدأت هذه الأخيرة بقيام الأفراد والمشروعات التي تعمل أساسا في أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة ببعض أعمال البنوك، قام بذلك تجار الجملة و تجار التجزئة و صناعيون في مجال الصناعة المنزلية و الصناعة اليدوية و أصحاب مشروعات في نشاط التعدين.

و قد احتوت القوائم الأولى محصلي الضرائب و بعض المحامين و احد ملاك الأراضي، و قد دفعت قوى اقتصادية عديدة بهؤلاء و خاصة الصناعيين نحو التخصص في أعمال البنوك.

في إطار هذه النشأة و في غياب القيود القانونية على إنشاء البنوك يزداد عدد بنوك الأقاليم مع زيادة الطلب على الخدمات البنكية، يتم ذلك مع بقاء حجم الوحدة منها صغيرا في المتوسط ووجود البنك في شكل وحدة مستقلة لا في شكل الوحدة ذات الفروع المتعددة التي يمكن أن تستقر في أماكن مختلفة، كما نشأت و تطورت مع الثورة الصناعية حتى منتصف القرن 19، تمثلت أعمالها البنكية في إصدار البنكنوت خاصة بواسطة بنك انجلترا إذ لم يكن حق للبنوك اللندنية في الإصدار و انتهى الأمر بابتعاد هذه البنوك الفردية عن هذه العملية.[2]

### المطلب الثاني: مفهوم البنوك المتخصصة

يرى البعض انه يمكن تعريف المصارف المتخصصة على أنها: " مؤسسات مالية و مصرفية تتعامل بأدوات الائتمان المختلفة في السوقين النقدي و المالي من خلال القيام بمهمة الوساطة المالية بين أنواع محددة من المقرضين و المقترضين".

[1] جميل السعودي، إدارة المؤسسات المالية المتخصصة، ط1، دار زهران للنشر و التوزيع، الأردن، 2013، ص ص 41،42.

[2] أسامة الفولى، محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد النقدي، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2003، ص ص 212،213.

كما تعرف أيضا بأنها: " المصارف التي تتخصص في تنمية احد القطاعات الاقتصادية و لا تزاول أعمال المصارف التجارية ".[1]

وتعرف كذلك بأنها: " البنوك التي يملكها أشخاص سواء كانوا طبيعيين أو معنويين و يتولوا ادارة شؤونها و يتحملون مسؤوليتها القانونية و المالية إزاء الدولة[2]، و تعتمد هذه البنوك في نشاطها على ما يتمتع به أصحابها أو مديرها من خبرات بنكية و ما بحوزته من ثقة المتعاملين، و يقتصر هذا النوع من البنوك على الدول الرأسمالية".[3]

و يمكن القول أنها: " مصارف صغيرة الحجم نسبيا يملكها أفراد أو شركات أو أشخاص، و يقتصر عملها في الغالب على منطقة صغيرة و عادة ما تستثمر مواردها في أصول عالية السيولة مثل الأوراق المالية و الأوراق التجارية المخصومة، و الأصول القابلة للتحويل إلى نقود خلال فترة زمنية قصيرة و دون خسائر أو بخسائر قليلة، أي تحاول دوما تجنب المخاطر التي لا تقدر على تحملها لصغر حجمها و ضالة إمكانياتها المالية، و تمارس البنوك الخاصة نشاطها مثل أي بنك عام حسب إمكانيتها و إدارتها، ضمن قواعد و تجارب بحثه تقوم على مبدأ الربح المعظم بأقل تكاليف، و هذا في إطار تنظيمي و قانوني حسب قواعد البلد التي تقيم نشاطها فيه".[4]

## المطلب الثالث: خصائص البنوك المتخصصة

تزداد أهمية البنوك الخاصة مقارنة بالبنوك الأخرى نظرا لطبيعتها الخاصة، و تتميز البنوك الخاصة بمجموعة من الخصائص أهمها:

- هي مؤسسات مالية أو بنوك ملكيتها لأشخاص طبيعيين أو معنويين يخضعون للقانون الخاص؛
- طبيعة رأس مالها خاصة؛
- بما أنها ليست بنوك عمومية فيمكن أن نلاحظ عدم وجود الحواجز البيروقراطية؛
- بما أن هدف هذه البنوك ذو طابع تجاري أي الربح فإنها تسعى إلى تقديم أحسن الخدمات المصرفية التنافسية؛
- تتميز هذه البنوك بشبكة اتصالات واسعة و متطورة حسب التقدم التكنولوجي و مواكبته؛

[1] رمزي ياسين يسع ارسلان، هيل عجمي الجنبي، مرجع سابق، ص171.

[2] السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود و البنوك، دار الفكر للنشر و التوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2009، ص47.

[3] فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمن الدوري، إدارة البنوك مدخل كمي و استراتيجي معاصر، دار وائل للنشر و التوزيع، ط2، 2003، ص 19.

[4] رضا صاحب أبو حمد آل علي، مرجع سابق، ص 24.

- يستخدم هذا النوع من البنوك أحسن الطرق و الأساليب في الإدارة و التسيير، كما يعتمد على الإطارات الكفأة ذات المستوى العالي.[1]

## المطلب الرابع: وظائف النقود المتخصصة

في ظل التطورات التي شهدها العالم و يشهدها لحد الآن و على ضوء التطور التكنولوجي أصبحت البنوك الخاصة تمارس بعض الوظائف الحديثة التي تتماشى مع تطورات العصر و النمو، و على أساس الاحتراف في الأداء و المردودية العالية التي حققتها الصيرفة الخاصة أصبحت من الأنشطة المختارة، و من هذه الوظائف نذكر ما يلي:

### 1. إدارة أموال و ممتلكات العملاء لصالح الورثة المنتفعين:

في الدول المتقدمة يحرس الأثرياء على إفادة ورثتهم و ذويهم من أموالهم و ممتلكاتهم بعد وفاتهم، بحيث تتم هذه الاستفادة في إطار محكم و تعليمات محددة يصدرها العميل للبنك كأمين استثمار يتولى تنفيذها بعد وفاة العميل لصالح هؤلاء الورثة و أولائك المنتفعون كما تشمل هذه الخدمات الوصايا و الشركات التي يقدمها البنك باعتباره منفذ، أو وصايا وعناية القصر و إدارة شؤونهم المالية. [2]

### 2. تقديم خدمات استثمارية للمتعاملين:

أصبحت البنوك الخاصة في الفترة الأخيرة تشترك في إعداد الدراسات المالية المطلوبة للمتعاملين معها عند إنشاء مشروعاتهم، و على هذا الأساس يتم تحديد الحجم الأمثل للتمويل و كذلك طرقة السداد و الخدمات الاستشارية المقدمة للمتعاملين لم تكن من الأنشطة الأساسية و ليست لها علاقة مباشرة بطبيعة نشاط البنوك، و لكن الجو التنافسي الموجود بين البنوك حتم عليها الاعتماد على كفاءة المسؤوليين بالبنك و استعدادهم لتقديم الخدمات و الاستشارات الجديدة للمتعاملين و ذلك لكسب ثقة البنك نجاح المشروعات التي يقوم بدراسة جدواها للمتعاملين، و خاصة انه قد أصبح واضحا أن مصلحة المشروع و مصلحة البنك مصلحة مشتركة.

[1] فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمن الدوري، مرجع سابق، ص20.

[2] مصطفى رشدي شيحة، الوجيز في الاقتصاد النقدي و المصرفي و البورصات، دار الجامعية الجديدة، مصر، 1999، ص17.

### 3. التخطيط العقاري:

يمكن للعملاء التشاور مع المصرفيين الخاصين حول كيفية إعداد خطة العقارات على الرغم من أن بعض جوانب التخطيط تتطلب زيارة محترف آخر مثل محامي العقارات، غالبا ما يحيل المصرفيون عملاءهم إلى محترفين موثوق فيهم لهذا الغرض.

### 4. الإقراض:

يمكن للعملاء الراغبين في شراء منزل أو عقار استثماري أو تجاري الاتصال بمصرفهم الخاص للحصول على المساعدة، حيث يقدم المصرف الرهن العقاري الخاص ذو الخبرة في حلول الإقراض خيارات أفضل لعمليات الاستحواذ، وقد يقدم المصرفيون أيضا قروضا للسلع الكمالية حتى ولو كان البنك لا يقدم قروضا بشكل عام لعملية الشراء الخاصة بالعميل، فقد يكون مصرفيا خاصا قادرا على ترتيب القرض الذي يحتاجه العميل.

### 5. إدارة الائتمان والتدفقات النقدية:

تقدم المؤسسات عادة لعملائها من الخدمات المصرفية الخاصة خطوط ائتمان بأسعار منخفضة ويمكن أيضا أن تساعد في الحصول على التدفق النقدي من الأصول غير السائلة لإدارة تكاليف الأعمال وتجنب الخسارة من النقد المفرط.[1]

[1] Michael Benninger , Jenn Underwood, what is private banking and how does it work ?, Forbes Advisor, updated 06/09/2022, view date 06/03/2023.

## خلاصة الفصل:

من خلال ما تم عرضه في هذا الفصل، تبين لنا المكانة الحساسة التي يحتلها النظام المصرفي في الحياة الاقتصادية، حيث يعتبر شريان الحياة الاقتصادية في أي بلد، و ذلك لدوره الأساسي في تعبئة و حشد الموارد المالية و توجيهها نحو النشاطات الاستثمارية المختلفة لتحقيق التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى توفيره خدمات مصرفية متعددة لجمهور المتعاملين.

# الفصل الثاني

## تمهيد:

يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر احد أهم رؤوس الأموال التي شهدت تطورا كبيرا، نظرا للدور الحيوي و المهم الذي يلعبه في الرفع من القدرات الإنتاجية للاقتصاديات الوطنية، و زيادة معدلات التشغيل، بالإضافة إلى إدخال التقنيات المتقدمة هذا من جهة، و من جهة أخرى ظهور الحاجة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر من طرف الدول النامية للاستفادة من تلك المزايا التي يتمتع بها.

غير أن اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستفادة منه مرهون بمدى توفر المناخ الاستثماري الملائم، لذلك نجد أن غالبية الدول النامية اتجهت إلى تهيئة المناخ الملائم له، وقدمت العديد من الحوافز و الضمانات بغرض استقطابه، وعيا منها بأهمية الدور الذي يمكن أن يلعبه في تدعيم جهودها التنموية.

و في عصرنا الحالي أصبح النظام المصرفي يعد حلقة اتصال الأكثر أهمية مع العالم الخارجي، فمن خلال تطوره و قوته أصبح يساهم في جذب رؤوس الأموال الضخمة الخارجية للاستثمار داخل الدولة، لذا سعت العديد من الدول إلى توفير المناخ الملائم للاستثمار و القيام بتطوير نظامها المصرفي من اجل تسهيل حركة تدفق رؤوس الأموال للاستثمار.

و لتوضيح ما سبق حاولنا تقسيم هذا الفصل إلى:

- **المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.**
- **المبحث الثاني: عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر.**
- **المبحث الثالث: دوافع ومؤشرات و آثار الاستثمار الأجنبي المباشر.**
- **المبحث الرابع: الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المصرفي.**

## المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أكثر أنواع الاستثمار تفضيلا فهو شكل من أشكال التمويل الخارجي الذي تعتمد عليه الدول، لأنه يوفر الموارد اللازمة للقيام ببرامج الاستثمار التي تستهدفها خطط التنمية الاقتصادية.

### المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد تعددت تعاريف الاستثمار الأجنبي المباشر بتعدد المؤسسات و الهيئات المالية الدولية و من وجهة نظر بعض الاقتصاديين و نذكر منها:

يعرف صندوق النقد الدولي (FMI)الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه :" ذلك الذي يمتلك فيه المستثمر 10% أو أكثر من أسهم رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال، على أن ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير في إدارة المؤسسة، وبذلك يختلف عن الاستثمار في المحافظ والصناديق الاستثمارية التي تقوم بشراء أصول الشركات بهدف تحقيق عائد مالي من دون التحكم في إدارتها، مع ضرورة التنبيه إلى صعوبة التفريق بشكل دقيق بين النوعين".[1]

تعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية O.C.D.E الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه: " ذلك الاستثمار القائم على أساس تحقيق علاقات اقتصادية دائمة مع المؤسسات، لاسيما ذلك الاستثمار الذي يعطي إمكانية التأثير الحقيقي على إدارة المؤسسات و ذلك عن طريق إما الاستثمار عبر إنشاء مؤسسة جديدة أو فرع...الخ و أيضا المساهمة بما لا يقل عن 10% ".[2]

و تعرفه المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بأنه:" يتمثل في تلك الاستثمارات طويلة الأجل التي يكون لأصحابها دور مشاركة فعلية في الإدارة واتخاذ القرارات عن طريق المشاركة الدائمة في رأس مال المشروع الاستثماري".[3]

يعرف أيضا بأنه :" نوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد أخر".[4]

---

[1] بلال لوعيل، تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 69 و70، بيروت، لبنان، 2015، ص126.

[2] OCDE, Définition de références détailles des investissements internationaux, Paris, 1983,p14.

[3] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، معوقات الاستثمار في الدول العربية، العدد7، سلسلة دراسات اقتصادية و استثمارية، الكويت، ص9.

[4] ماجد احمد عطا الله، إدارة الاستثمار، دار أسامة للنشر و التوزيع، ط1، الأردن، 2011، ص 99.

يمكن تعريفه أيضا بأنه: " يقصد بالاستثمارات الأجنبية المباشرة، تلك الاستثمارات التي يملكها و يديرها المستثمر الأجنبي إما بسبب ملكيته الكاملة لها، أو ملكيته لنصيب منها يكفل له حق الإدارة".[1]

من خلال هذه التعاريف يمكننا القول أن الاستثمار الأجنبي المباشر ما هو إلا تدفق لرؤوس أموال أجنبية إلى دولة أخرى مضيفة، من اجل القيام باستثمارات حقيقية داخل البلد المستقبل.

## المطلب الثاني: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر

يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بعدة خصائص أهمها:

- الاستثمار الأجنبي المباشر بطبيعته استثمار منتج فهو بالضرورة استغلال أمثل لما يستعمله من موارد، حيث لا يقدم المستثمر الأجنبي على استثمار أمواله وخيراته في الدول المتلقية، إلا بعد دراسات معمقة عن الجدوى الاقتصادية للمشروع وكافة بدائله التكتيكية والفنية المتاحة؛
- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في عمليات التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال الو فرات لاقتصادية والمنافع الاجتماعية التي تحقق نتيجة لتواجده؛
- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة لخلق مناصب الشغل وكذا توسيع نطاق السوق المحلية ومن جهة أخرى يساهم في نقل التكنولوجيا إلى البلد المضيف، إضافة إلى أنه يدعم مبادلات التجارة الخارجية؛
- يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن كل من القروض التجارية والمساعدات الإئتمائية الرسمية التي أصبحت مشروطة، في أن تحويل الأرباح المترتبة عليه يرتبط بمدى النجاح الذي تحققه المشروعات المحولة عن طريق هذا الاستثمار، بينما لا يوجد أي ارتباط بين خدمة الديون ومدى نجاح المشروعات التي تستخدم فيه؛
- تدعيم الدولة المضيفة بعوامل الإنتاج المتقدمة تكنولوجيا بجانب عامل رأس المال وكذا تكوين اليد العاملة عليها؛
- يتجه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدولة المضيفة التي يحقق فيها أكبر عائد صافي بعد طرح أو خصم المخاطر والتكاليف، وبذلك فهو يتجه بكثرة إلى الدول ذات مناخ الاستثمار الملائم والمناسب[2].

[1] نزيه عبد المقصود محمد مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، ط1، الإسكندرية، 2006، ص31.

[2] ماجد احمد عطا الله، نفس المرجع السابق، ص 103.

## المطلب الثالث: أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر

- دعم ميزان المدفوعات من خلال زيادة الصادرات و الحد من الواردات؛
- زيادة معدلات الاستثمار و من ثم زيادة الإنتاج و تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي؛
- إيجاد أسواق جديدة لمنتجات وبضائع الشركات الدولية خاصة لتسويق الفائض الكبير من السلع والتي لا يستوعبها السوق المحلي للبلد الأصلي للشركات المنتجة؛
- الحصول على المواد الخام من الدول المستثمر فيها لأجل استخدامها في عملية التصنيع؛
- الاستفادة من انخفاض عنصر التكلفة في الدول المستثمر فيها حيث أن تكلفة القوى العاملة أقل من تكلفتها في الدول المتقدمة وكذلك تكلفة الحصول على المواد الخام قد تكون أقل؛
- للاستفادة من قوانين الإعفاء الضريبي التي تمنحها الكثير من الدول لتشجيع الاستثمار فيها؛
- الاستفادة من فرص تحقيق الربح في الدول المستثمر فيها، إذ أن الشركات الأجنبية قد تحقق أرباحا من استثماراتها الأجنبية تفوق أرباحها من عملياتها داخل موطنها الأصلي؛
- سهولة قيام الشركات الأجنبية بمنافسة الشركات المحلية من حيث الجودة والأسعار ونوع الخدمة وذلك بسبب وفرة رأس المال و إمكانياتها المتقدمة؛
- تقليل المخاطر التي تتعرض لها استثمارات الشركات الأجنبية إذ انه كلما انتشرت الاستثمارات وتنوعت في عدد كبير من الدول كلما قلت المخاطر التي تتعرض لها[1].

## المطلب الرابع: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

هناك عدة أشكال للاستثمار الأجنبي المباشر و نقسمها كما يلي:

### أولا: من حيث الملكية:

### 1. الاستثمار المملوك بالكامل للطرف الأجنبي:

هو أهم وأبرز أشكال الاستثمار، ويعتبر أكثرها تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسيات، التي تمتد إلى عدة دول من خلال فروعها المختصة في الإنتاج أو التسويق أو غيرها من أنواع النشاط الإنتاجي والخدمي، وتتميز بكبر حجم إنتاجها واحتكارها، وهو عبارة عن قيام هذه الأخيرة بإنشاء فروع للإنتاج والتسويق، ونجد في الجانب المقابل أن الدول النامية تتردد كثير إزاء هذا الشكل، ويعود الخوف من التبعية الاقتصادية وما ينتج عنها من أثار سلبية على المستوى المحلي والعالمي، والحذر من سيطرة احتكار الشركات متعددة الجنسيات على أسواق الدول المضيفة، ألا إن تهافت الدول النامية وخاصة دول جنوب شرق أسيا عليه لما

[1] قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمار بين النظرية و التطبيق، دار الثقافة للنشر و التوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2009، ص ص 352،351.

يوفره من مزايا ككبر حجم التدفقات من رأس المال الأجنبي إلى الدول المتلقية و كذلك ضخامة حجم المشاريع.

**2. الاستثمار المشترك:**

يتم بين طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة في ملكية المشروع وبالتالي المشاركة في قرارات الإدارة، الخبرة، براءات الاختراع والعلامات التجارية، وينطوي هذا الاستثمار على الجوانب التالية:

- الاتفاق طويل الأجل بين طرفين استثماريين أحدهما وطني والآخر أجنبي لممارسة نشاط إنتاجي داخل دولة الطرف المضيف مما يوفر فرصا للاحتكاك؛
- إن المستثمر المحلي قد يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص إن المشاركة في مشروع الاستثمار لا تقتصر على المساهمة في رأس المال من قبل المستثمر الأجنبي أو الوطني، بل قد تكون من خلال تقديم الخبرة، المعرفة، العمل، لتكنولوجيا، كما يمكن أن تأخذ المشاركة شكل تقديم المعلومات، أو المعرفة التسويقية؛

إن قيام أحد المستثمرين الأجانب بشراء حصة في شركات وطنية قائمة قد يؤدي إلى تحويل هذه الشركات إلى شركات استثمار مشترك، وهذا النوع من الاستثمار يعتبر أكثر قبولا لدى الدول النامية، ويرجع ذلك لأسباب سياسية واجتماعية، أهمها تخفيض درجة تحكم الطرف الأجنبي في الاقتصاد الوطني، ويساهم الاستثمار المشترك في زيادة رؤوس الأموال الأجنبية والتنمية التكنولوجية وخلق فرص جديدة للعمل وتحسين ميزان المدفوعات.[1]

**3. الاستثمار في المناطق الحرة:**

يهدف هذا النوع إلى تشجيع إقامة الصناعات التصديرية، ولهذا تسعى الدول لجعل المناطق الحرة مناطق جاذبة للاستثمارات وذلك بمنح المشاريع الاستثمارية فيها العديد من الحوافز والمزايا والإعفاءات، ويكون الاستثمار الأجنبي هنا بعيدا عن الخضوع لقوانين الدولة المضيفة ويعمل من خلال قوانين خاصة منظمة للمنطقة الحرة .وفي داخل المنطقة الحرة يسمح بإقامة المشاريع الخاصة برؤوس الأموال الأجنبية والوطنية أو المشتركة ويتم فيها تداول البضائع المحلية والخارجية وتجري عليها بعض العمليات الصناعية ولا تدفع رسوما جمركية على تلك البضائع إلاّ عند اجتيازها حدود المنطقة الحرة إلى داخل الدولة.

[1] بن مسعود عطا الله، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر(دراسة قياسية باستخدام التكامل المتزامن)، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية–دراسات اقتصادية–، العدد 24، المجلد 1، الجلفة، ص 163.

**4. عمليات التجميع:**

تأخذ هذه المشروعات شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي و الطرف الوطني، يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين لتجميعها لتصبح منتجا نهائيا، و في غالب الأحيان خاصة في الدول النامية يقدم الطرف الأجنبي الخبرة أو المعرفة اللازمة و الخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع و تدفق العمليات و طرق التخزين و الصيانة و التجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد مادي يتفق عليه.[1]

**ثانيا: من حيث الغرض منها:**

**1. الاستثمار الباحث عن الموارد:**

يهدف هذا النوع من الاستثمار إلى استغلال الميزة النسبية للدول و لاسيما تلك الغنية منها بالموارد الأولية كالنفط و الغاز و المنتجات الزراعية، فضلا عن الاستفادة من انخفاض تكلفة العمالة او وجود عمالة ماهرة و مدربة، و يشجع هذا النوع زيادة الصادرات في المادة الأولية و كذلك زيادة الواردات من السلع الرأسمالية و مدخلات الإنتاج الوسيطية.[2]

**2. الاستثمار الباحث عن الكفاءة:**

يتم هذا النوع من الاستثمار عندما تقوم الشركات المتعددة الجنسيات بتركيز جزء من أنشطتها في الدول المضيفة بهدف زيادة الربحية، فقد دفع ارتفاع مستويات الأجور في الدول الصناعية بعض هذه الشركات إلى الاستثمار في العديد من الدول النامية و يتميز هذا النوع من الاستثمارات بآثاره التوسعية على تجارة الدولة المضيفة، كما يؤدي إلى تنوع صادراتها فضلا عن الآثار التوسعية على الاستهلاك عن طريق استيراد كثير من مدخلات الإنتاج.

**3. الاستثمار الباحث عن الأسواق:**

ساد هذا النوع من الاستثمار قطاع الصناعات التحويلية في الدول النامية في أثناء تطبيق سياسة إحلال الواردات، كما أن وجوده في البلد المضيف سببه القيود المفروضة على الواردات و ارتفاع تكلفة النقل في الدول المضيفة، مما يجعل الاستثمار فيها أكثر جدوى من التصدير إليها، ولهذا النوع من الاستثمار آثار ايجابية مباشرة على الاستهلاك و آثار ايجابية غير مباشرة على التجارة.

[1] حفاف وليد، تحليل علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالتجارة الدولية في الدول النامية (دراسة حول دول شمال إفريقيا)، أطروحة نيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2019، ص10.

[2] حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر، تعاريف و قضايا، مجلة جسر التنمية، العدد 32، 2004، ص06.

### 4. الاستثمار الباحث عن أصول إستراتيجية

يتعلق هذا النوع بقيام الشركات بعمليات تملك أو شراكة لخدمة أهدافها الإستراتيجية، و ذلك بحثا منها على الوحدة الاقتصادية و خلق جو من التعاون الفني نتيجة لضخامة التكاليف المخصصة للمشاريع الصناعية من جهة و إلى التكنولوجيا العالية التي تتطلبها مثل هذه المشاريع من جهة أخرى، و إلى جانب ارتفاع تكاليف البحث و التطوير ووجود المنافسة الدولية. [1]

[1] حفاف وليد، مرجع سابق، ص 11.

## المبحث الثاني: عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر

زادت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر كواحد كم أهم مصادر التمويل الخارجي بعد تراجع الأشكال التقليدية الأخرى، هذا و قد تعددت النظريات التي تحاول تفسيره و كذلك محدداته.

### المطلب الأول: النظريات المفسرة لحركة الاستثمار الأجنبي

لقد كان الاستثمار الأجنبي محط اهتمام الكثير من الاقتصاديين، لذا تعددت النظريات المفسرة له و نذكرها كما يلي:

**أولا: التفسير التقليدي لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر**

لقد تعددت النظريات التي تناولت التفسير التقليدي و سنقوم بعرض بعض منها:

1) **النظرية الكلاسيكية:** استند التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديدة اهمها الملكية الخاصة، المنافسة التامة، سيادة حالة الاستخدام الكامل للموارد و الحرية الفردية في ممارسة النشاط. و يفترضون ان منافع الاستثمار معظمها عائدة للشركات المتعددة الجنسيات و تبرر افتراضها كما يلي:

- ✓ تحويل الشركات متعددة الجنسيات اكبر قدر ممكن من أرباح عملياتها إلى الدولة الأم بدلا من إعادة استثمارها في الدولة المضيفة؛
- ✓ قيامها بنقل التكنولوجيا التي لا تلائم مستوياتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية في الدولة المضيفة؛
- ✓ منتجاتها قد تؤدي لخلق أنماط جديدة للاستهلاك في الدولة المضيفة لا تتلائم مع متطلبات التنمية الشاملة في هذه الدول؛
- ✓ خلق الطبقية الاجتماعية و ذلك بسبب تقديمها أجور مرتفعة للعاملين مقارنة بنظائرها من الشركات الوطنية و هذا ما يؤدي إلى اتساع فجوة بين أفراد المجتمع؛
- ✓ وجود الشركات الأجنبية قد يؤثر على سيادة الدولة المضيفة و استقلالها من خلال خلق التبعية الاقتصادية و السياسية.

انتقدت هذه النظرية بسبب فرضية المنافسة التامة و هي فرضية غير واقعية.[1]

[1] بكطاش فتيحة ،مقلاتي سفيان، المقاربة النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة الاقتصاد و الإحصاء التطبيقي، العدد21، 2014، ص 89.

2) **نظرية عدم كمال الأسواق:** تقوم هذه النظرية على افتراض غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية، بالإضافة إلى نقص المعروض من السلع فيها، كما أن توافر بعض جوانب وعناصر القوة تجعل هذه الشركات أكثر قدرة على منافسة المشروعات المحلية في الدول النامية، من أهم عناصر القوة للشركات الأجنبية التي توفر لها قدرة تنافسية اكبر ما يلي:

- ✓ توفر مهارات إدارية وإنتاجية وتسويقية مقارنة مع ما متوفر منها في الشركات والمشروعات المحلية؛
- ✓ اختلافات جوهرية في نوعية إنتاجها بالمقارنة مع الإنتاج المحلي؛
- ✓ قدرات تتيح لها تحقيق أحجام كبيرة في الإنتاج والاستفادة من وفرات الحجم التي تجعل إنتاجها اقل كلفة وسعرا بالمقارنة مع الشركات المحلية التي تتيح بكلفة وسعر أعلى؛
- ✓ الاستفادة من الامتيازات والتسهيلات المالية وغيرها والتي تمنح للشركات الأجنبية بهدف جذب للاستثمار في الدول النامية؛
- ✓ التفوق التكنولوجي للشركات الأجنبية باستخدامها وسائل وأساليب إنتاجية أكثر حداثة وتطور.

من بين الانتقادات التي قدمت لهذه النظرية أنها تفترض إدراك ووعي الشركة متعددة الجنسيات بجميع فرص الاستثمار الأجنبي في الخارج وهذا غير واقعي من الناحية العملية.[1]

3) **نظرية الميزة الاحتكارية:** انطلاقا من نظرية عدم كمال السوق التي تقوم على افتراض غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول المضيفة، يرى ( هاربرت هايمر ) أن الشركات تتجه للاستثمار بالخارج فقط إذا تمتعت بمميزات لا تتمتع بها الشركات المحلية بالدولة المضيفة، كما ينبغي أن تكون هناك عوائق تمنع الشركات المحلية من الحصول على المميزات التي تتمتع بها الشركات الأجنبية التي تمكنها من المنافسة والحصول على عائدات أعلى من تلك التي تحصل عليها الشركات المحلية بالسوق الخارجي.

وقد تطورت هذه النظرية ولكن تطورها ظل في سوق احتكاري ولم تراع النظرية السوق اليابانية، حيث تقوم شركات صغيرة متوسطة الحجم في ظل هياكل سوق تنافسية نسبيا، ويركز هذا النموذج على نقل التكنولوجيا المكثفة لعنصر العمل، بعكس النموذج الأمريكي الذي يعتمد على الحجم وتقليل لعنصر العمل والميزة التنافسية، ولم تشرح كذلك الحكمة في أن الإنتاج الخارجي هو أفضل وسيلة للاستفادة من المزايا الاحتكارية للشركة[2].

[1] عمر صقر، العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، ط1، الإسكندرية، 2001، ص 48.

[2] رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا مع التطبيق على مصر، المكتبة العصرية للنشر و التوزيع، مصر، 2010، ص 49.

**ثانيا: التفسير الحديث لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر**

من أهم النظريات التي تناولت هذا الموضوع ما يلي:

1) **نظرية توزيع المخاطر:** ركز كوهين عام 1975 على فكرة توزيع المخاطر في شرح أسباب حدوث الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تقوم هذه الشركات على الاستثمار في الخارج، وذلك بغرض زيادة أرباحها من خلال تخفيض حجم المخاطر التي تواجهها، فعملية تخفيض المخاطر تتم من خلال توزيع الأنشطة، ومن ثم تختلف عوائد الاستثمار من بيئة استثمارية إلى أخرى، فهي فكرة مشابهة للفكرة العامية القائلة بعدم وضع البيض في سلة واحدة، وبالتالي تقوم شركة بعملية توزيع لاستثماراتها من خلال الاستثمار في دول متعددة لان اقتصادياتها غير متشابهة وغير مرتبطة مع بعضها البعض.
بالرغم من أن هذه النظرية تجد جانبا من التطبيق في حياتنا المعاصرة، إلا أن ما حدث بالولايات المتحدة الأمريكية خلال سبتمبر 2001 كان بمثابة ضربة قاضية للعديد من الشركات الدولية الكبرى العاملة بالولايات المتحدة، خاصة تلك التي تعمل لخدمة السوق الأمريكي فما حدث بها لم يؤثر فقط على السوق والاقتصاد الأمريكي وإنما على كافة الأسواق العالمية.[1]
2) **نظرية دورة حياة المنتج:** تقوم هذه النظرية على أساس افتراض أن دورة حياة المنتج تتضمن المرور بمراحل عديدة ومنها البحث و الابتكار، ثم مرحلة تقديم السلعة بعد إنتاجها في السوق المحلية، ثم مرحلة النمو في إنتاجها وتسويقها محليا ودوليا ومرحلة تشبع السوق المحلية ومن ثم مرحلة إنتاجها من قبل الدول المتقدمة الأخرى، وأخيرا مرحلة إنتاج السلعة في الدول النامية بعد أن تكون السلعة قد تدهور إنتاجها نتيجة المنافسة السعرية والجودة، حيث يؤيد الواقع العلمي والممارسات الفعلية ذلك في حالات ليست بالقليلة والتي من ابرز الأمثلة لها الصناعات الالكترونية، والحاسبات الآلية منها بشكل خاص[2].
والشكل الموالي يبن لنا المراحل الأربعة لدورة حياة المنتوج:

[1] بكطاش فتيحة، مقلاتي سفيان، مرجع سابق، ص 91.
[2] فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للطباعة و النشر، عمان، الأردن، 2004، ص 182.

**الشكل (2-1): مراحل دورة حياة المنتوج.**

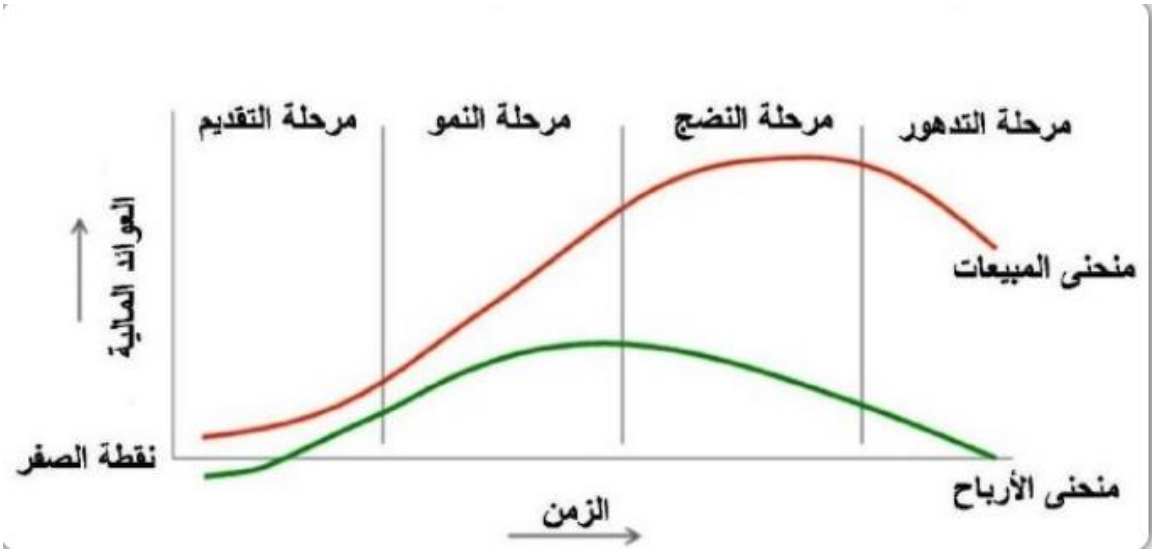


**المصدر: فادي الجوبيرة، مفهوم و دورة حياة المنتج، موقع إدارة و ريادة الأعمال، 2021/04/18، تاريخ الاطلاع 2023/04/08، https://www.fadi-ja.com.**

كغيرها من النظريات وجهت لها انتقادات أهمها أنها اهتمت فقط بالاستثمارات الخاصة بالمنتجات الجديدة، ولم تتعرض إلى شرح الاستثمارات الخاصة بالمنتجات التي كانت موجودة مسبقا في الأسواق. كما تجدر الإشارة إلى أن هذه النظرية بالرغم من إمكانية تطبيقها على بعض المنتجات إلى أن هناك أنواعا أخرى من السلع والمنتجات قد يصعب تطبيق النظرية بفروضها السابقة عليها.

**3) النظرية الانتقائية:** يرى ( جون دنينج )، انه يوجد اتفاق على نطاق كبير على أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحدث عندما تتضافر ثلاث شروط تتمثل في:

- ✓ المزايا الملكية أو الاحتكارية، التي تحوزها المشروعات المستثمرة مثل التفوق التكنولوجي، ضخامة المبالغ المنفقة على البحث والتطوير؛
- ✓ مزايا الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية، مثل تحقيق عائد الاستثمار أعلى وتخفيض تكلفة المعاملات وتخطي القيود والإجراءات الحكومية؛
- ✓ مزايا الموقع، وهي المزايا المكانية التي تتمتع بها الدول المضيفة مثل انخفاض أسعار المدخلات ( مواد أولية).

حيث أن امتلاك الشركة لمزايا التكنولوجيا إذا ما استغلت بطريقة مثلى، يمكن أن تعوض الشركات عن التكاليف الإضافية لإقامة تسهيلات إنتاجية في الدول المضيفة ويمكن أن تتغلب على المعوقات التي تضعها المنشئات المحلية ويجب أن تقترن ملكية الشركات متعددة الجنسيات لمزايا احتكارية بمزايا مكانية للدولة المضيفة مثل انخفاض تكلفة، اتساع السوق وهكذا يجب أن تحصل هذه

الشركات على مكاسب كبيرة من استغلالها لكل المزايا الاحتكارية والمزايا المكانية في شكل استثمار أجنبي مباشر عند الاستخدامات البديلة لهذه المزايا.[1]

## المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن تقسيم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ثلاث أقسام وهي عوامل جذب متعلقة بالدولة المضيفة والدولة الأم، وعوامل مرتبطة بالمستثمر الأجنبي:

### أولا: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر لدى المستثمر الأجنبي

تشير أحد الأبحاث إلى أن أهم محددات القرار الاستثماري المبنية على أساس الوضع الداخلي للشركة متعددة الجنسيات من حيث مدى الإمكانيات المتوافرة لدى الجهاز المكلف بإمكانية دراسة الاستثمار في الخارج، ومدى الاستعداد والرغبة للاستثمار فيه، وتحديد الهدف وكيفية الوصول إليه ومتابعته وتتمثل هذه المحددات فيما يلي:

1. **التسويق:** يلعب التسويق دورا هاما في الاستثمار الدولي بصفة عامة، إذ يساعد الشركات المتعددة الجنسيات على معرفة حجم الطلب على منتجاتها، خصوصا تلك الشركات التي تمتلك إمكانيات تسويقية عالية ومتطورة، وبالشكل الذي يمكنها من القدرة على تمييز منتجاتها وبالتالي سهولة دخولها إلى الأسواق المختلفة وبكفاءة عالية وتنويع منتجاتها.
2. **الإدارة:** تمتلك الشركات متعددة الجنسيات مهارات إدارية عالية تساعدها في تحقيق أغراضها المختلفة مما يؤدي إلى زيادة كفاءتها الإنتاجية مقارنة بمثيلاتها من الشركات المحلية، يلاحظ أن هذه الميزة تتزايد بمرور الوقت مع تزايد اكتساب الخبرة في ظل تزايد الإنفاق على التدريب والتعليم.[2]
3. **سعر الفائدة:** يعتبر من أهم العوامل المؤثرة في الحركة الدولية لرأس المال، خاصة في حالة الاختلاف بين أسعار الفائدة في الأماكن المختلفة، حيث يميل إلى التدفق باتجاه الدول التي يكون فيها سعر الفائدة مرتفعا. [3]
4. **رأس المال:** تمتلك الشركات متعددة الجنسيات مصدرا كبيرا لرأس المال الرخيص مقارنة بالشركات المحلية المنافسة في الدول المضيفة والشركات الأجنبية الصغيرة، يرتبط بامتلاك فروعها لمصادر داخلية

[1] بكطاش فتيحة، مقلاتي سفيان، مرجع سابق، ص93.

[2] فريد احمد قبلان، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية الواقع و التحديات، دار النهضة العربية، ط1، القاهرة،2008، ص 13.

[3] مدادي عبد القادر، دراسة تحليلية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع إشارة خاصة للبلدان العربية، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد07، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2012، ص 235.

كبيرة للتمويل وبقدرتها على الدخول إلى أسواق الدول المضيفة والحصول على التمويل المناسب فضلا عن علاقتها المميزة مع فروع المصارف الأجنبية العاملة في الدول المضيفة.

5. **مخاطر التقلب في أسعار الصرف:** تتفادى الشركات متعددة الجنسيات أخطار تقلبات معدلات الصرف من خلال تحويل أرباحها إلى الخارج( الدولة الأم ) بمعدل صرف مرتفع، و هذا في ظل سماح القوانين الحاكمة في الاستثمار في الدول المضيفة بحرية انتقال الأرباح و رؤوس الأموال المستثمرة إلى الخارج، بالإضافة لقيام تلك الشركات بتنويع استثماراتها بين الدول المختلفة و بالتالي يمكنها من تخفيض المخاطر المرتبطة بالصرف الأجنبي.
6. **التكنولوجيا:** تمتلك الشركات متعددة الجنسيات تكنولوجيا متطورة مقارنة بمثيلاتها المحلية أو نظيرتها من الشركات الأجنبية الصغيرة، نتيجة قدرتها المادية على القيام بالإنفاق على البحوث و التطوير، مع تمركز معظمها في الدول الصناعية المتقدمة، حيث تتحكم شركات تلك الدول في التكنولوجيا المتطورة مما يمكنها من اكتشاف عمليات إنتاجية و منتجات جديدة لمقابلة احتياجات السوق.
7. **اقتصاديات الحجم:** يمثل هذا العنصر ميزة للشركات المتعددة الجنسيات، حيث تستطيع من خلال إنتاجها الضخم الاستفادة من مزايا اقتصاديات الحجم، و بما ينعكس ذلك في تخفيض تكاليف الإنتاج، الأمر الذي يعزز من تنافسيتها على المستوى الدولي.
8. **القوة التفاوضية و السياسية:** تتوافر لدى الشركات المتعددة الجنسيات القوة و القدرة على التفاوض مع حكومات الدول المضيفة بشروط مناسبة تخدم مصالحها و أهدافها التي تكون ملائمة لنشاطاتها و استراتيجياتها التوسعية، و ترجه هذه القوة التفاوضية إلى ما تمتلكه هذه الشركات من موارد نادرة و خاصة رأس المال و التكنولوجيا، إضافة إلى نفوذها السياسي المستمد مما تقدمه حكومات الدولة الأم من معونات و قروض للدول المضيفة، فضلا عن دور العلاقات الدبلوماسية و السياسية التي تتم بين مسؤولي دولها و المسؤولين في الدولة المضيفة.[1]

**ثانيا: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر لدى الدولة الأم**

لقد ركز العديد من الباحثين في إطار دراستهم لأسباب حدوث ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى عوامل أخرى مرتبطة بالظروف بالدولة الأم، فقد أوضح كوشلين (1995) إلى أن الشركات تقوم باستثمار أجنبي مباشر و ذلك لكي يكون لها تمثيل في كل سوق كبرى، سواء كان ذلك على المستوى الوطني أو الدولي، و مع انخفاض معدلات النمو و حالات الركود و المنافسة الضاربة بالدولة الأم فان الشركة تبحث عن فرصة بالخارج و ذلك في إطار إستراتيجيتها للتوزيع الجغرافي لأنشطتها، وقد انتهى إلى أن الشركات غالبا ما تستثمر في الدول التي تعتمد على الدولة الأم في الاقتراض أو التصدير أو

[1] حفاف وليد، مرجع سابق، ص ص 19،20.

التكنولوجيا أو الواردات أو المساعدات بكل أشكالها فالتبعية الاقتصادية من قبل الدولة المضيفة للدولة الأم تجعل وضع المستثمر أكثر قوة ومن الصعب منازعته من قبل الدولة المضيفة.

أشار كل من kwang and singh 1995 إلى بعض العوامل الهامة كمحددات تدفع إلى مزيد من خروج الاستثمارات الأجنبية من الدول الأم إلى الدول المضيفة المتمثلة في عدم توفر المناخ الاستثماري الذي يشجع على استثمار فائض الأموال في الدولة الأم أو عدم وجود استقرار سياسي فيها الأمر الذي يدفع بالشركات عن ظروف أفضل في الدول الأخرى.

فيما يتعلق بأهداف الدولة الأم نجد أن حكومات الشركات متعددة الجنسيات قد استهدفت خلق فرص جديدة للعمالة في الخارج أو فتح أسواق جديدة للتصدير وبعض الأهداف الثقافية والسياسية والاجتماعية الأخرى.[1]

**ثالثا: محددات الاستثمار الأجنبي للدولة المضيفة**

و تتمثل في محددات سياسية و اقتصادية و قانونية:

**1. العوامل الاقتصادية**

تحتل المحددات الاقتصادية أهمية كبيرة في اختيار موقع الاستثمار، و تجدر الإشارة إلى أن المحددات الاقتصادية تشمل العديد من المؤشرات الاقتصادية الدالة على مستوى الأداء الوطني و تتمثل في:

- ✓ **طبيعة النشاط الاقتصادي:** تلعب دوراً مهماً في دفع المستثمر إلى مزاولة نشاطه عبر الحدود الوطنية. إذ أن هناك بعض الأسباب التي تستلزم قيام البنك بالتوجه إلى أسواق مصرفية جديدة لترويج خدماته فيها، مثل الإفادة من الميزات الضريبية في الدول المضيفة، وانخفاض التكاليف الإدارية والعمومية كنفقات وأجور الموظفين، وللإفادة من مرونة التشريعات التجارية، والتسهيلات الممنوحة من بعض البنوك المركزية في البلدان المضيفة.[2]
- ✓ **درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي:** يميل الاستثمار الأجنبي المباشر إلى التوجه إلى الاقتصاديات المفتوحة، و التي تتميز بعدم وجود أية قيود على حركة التبادل التجاري أو عناصر الإنتاج بما يضمن حسن الكفاءة الاقتصادية و توجيهها و عدم وجود أية اختلالات في الأسواق، و يمكن الاستدلال على ذلك من خلال قياس نسبة الصادرات و الواردات إلى الناتج الوطني.

[1] مدادي عبد القادر، مرجع سابق، ص 236.

[2] محمد كمال كامل عفانة، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المصرفي على الأداء التشغيلي و المالي للبنوك التجارية، شهادة نيل دكتوراه في فلسفة التمويل، كلية الأعمال، جامعة عمان العربية، عمان، 2012، ص 25.

- ✓ **القوة التنافسية للاقتصاد الوطني:** تمثل من أهم المحددات الجاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، ذلك انه كلما كان المركز التنافسي في حالة تحسن، كلما كان ذلك مدعاة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، و يمكن استدلالها من خلال معدل نمو الصادرات.
- ✓ **المحددات الخاصة بالسياسات الاقتصادية الكلية:** تمارس السياسات الاقتصادية الكلية دورا كبيرا في التأثير على قرارات الاستثمار الخاص في حالة الدول النامية، إلا أن درجة تأثيرها تتفاوت من دولة لأخرى فكلما كانت تلك السياسات تتميز بالمرونة و الاستقرار و تتلاءم مع التغيرات و التحولات الاقتصادية كلما كانت في مجموعها جاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشر، و تتمثل في:

- **أسعار الفائدة:** شاع الاعتقاد في النظرية الكينزية و النيوكلاسيكية أن تخفيض أسعار الفائدة يشجع على زيادة الإنفاق الاستثماري، غير انه بعد الدراسات التي قام بها Show & Mchinnon عام 1973م أصبح تحديد أسعار الفائدة الحقيقة عند مستويات عالية نسبيا متعارفا عليه يوصى بها كل من صندوق النقد و البنك الدوليين للدول النامية، لان هذه الأسعار المرتفعة ستؤدي من ناحية إلى تشجيع المدخرات و من ناحية أخرى إلى توظيف المدخرات على أساس من المنافسة.
- **سعر الصرف:** يعتبر سعر الصرف الأجنبي من المحددات الهامة للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أوضحت احد الدراسات التطبيقية أن الشركات الأجنبية تتعامل بردود فعل عكسية مع تقلبات أسعار الصرف ويؤثر معدل الصرف على تدفق هذا الاستثمار من ناحيتين الأولى تتعلق بانخفاض في قيمة العملة المحلية بالنسبة للعملات الأجنبية في الدول المضيفة، مما يترتب عليه انخفاض القيمة الحقيقية لتكاليف المشروع وهذا يحفز المستثمر الأجنبي على زيادة استثمار المباشر في الدولة المضيفة.أما الثانية تتمثل في مدى استقرار سعر الصرف في الدولة المضيفة حيث يؤدي ذلك إلى استقرار حصيلة أرباح المشروعات عند تحويلها للخارج ويحفز ذلك تدفق الاستثمارات الأجنبية أو يحدث العكس في حالة عدم استقرار أسعار الصرف.[1]
- **معدل التضخم:** ساهم التضخم بدور فعال في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية من قبل المستثمرين وهذا لما له من تأثير مباشر على سياسات التسعير وحجم الأرباح والأجور والتكاليف العملية الإنتاجية, وبالتالي يرفع من أسعار السلع النهائية وربما يكون الارتفاع في الأسعار أعلى من الارتفاع في تكاليف الإنتاج ويصبح البلد أقل منافسة في الأسواق الدولية, بالإضافة إلى ذلك فإن ارتفاع معدل التضخم سيؤدي إلى مزيد من التقلب في أسعار العملة الوطنية. تعتبر معدلات التضخم المرتفعة

[1] مدادي عبد القادر، مرجع سابق، ص ص 241-245.

مؤشرات على عدم استقرار الاقتصاد الكلي و عجز الحكومة عن التحكم في السياسة الاقتصادية الكلية وكلاهما يساهم في فساد المناخ الاستثماري.[1]

**2. العوامل القانونية**

تؤدي العوامل القانونية دوراً متميزاً في استقطاب الاستثمار الأجنبي ونموه وتطوره، ذلك لأن المستثمر الأجنبي فرداً كان أم شركة، لن يقدم على الاستثمار خارج حدود دولته إلا إذا توافرت له الحماية القانونية الكافية. تتعلق المحددات القانونية بدرجة استقرار التشريعات الحاكمة لهذا النوع من الاستثمار في الدول المضيفة، و التي توضح مدى الترحيب بالاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الحوافز المقدمة، و مدى التسهيلات في إجراءات الاستثمار و الخدمات المقدمة له، كذلك مدى قدرة التشريعات الحاكمة على القضاء على الاحتكارات القائمة خاصة فيما يتعلق بملكية الدولة سواء كانت بالنسبة للمشروعات أو البنوك، إضافة إلى مدى تعددية التشريعات المنظمة للاستثمار، و التي تنعكس على درجة شفافية و وضوح تلك التشريعات أمام المستثمرين فضلا عن مدى وجود القوانين المتعلقة بحقوق الملكية، و القوانين التي تنظم المنافسة و تمنع الاحتكار، كذلك الطريقة التي يتم بها تطبيق القوانين التي تحكم الاستثمارات الأجنبية و درجة الكفاءة (التأخير و التعقيد) في التطبيق.[2]

**3. العوامل السياسية و الاجتماعية**

المستثمر لن يخاطر بنقل رأس ماله وخبرته إلى دولة ما إلا إذا اطمأن على استقرار الأوضاع السياسية فيها. فرأس المال الأجنبي يبحث في طبيعته عن الأمان والاستقرار ولا يمكنه القيام بمهمته في ظل أجواء تسودها الأزمات السياسية. أما العوامل الاجتماعية فتنعكس بما لدى جمهور عملاء المصارف في بلد ما لتفضيل الخدمات المصرفية للبنوك الأجنبية عن الخدمات المصرفية للبنوك المحلية.[3]

[1] خالص الهام، أثر المتغيرات الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي المباشر-إعداد نموذج قياسي للجزائر(1990-2013)، مذكرة نيل شهادة ماجستير في الاقتصاد القياسي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2015/2014، ص 66.

[2] فريد احمد قبلان، مرجع سابق، ص 21.

[3] محمد كمال كامل عفانة، مرجع سابق، ص 26.

## المبحث الثالث: مؤشرات و دوافع و آثار الاستثمار الأجنبي المباشر

الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم الدعائم التي تساهم في تفعيل النمو الاقتصادي، لذلك سنبرز مؤشرات أداءه و كذا دوافع كل من المستثمر الأجنبي و الدول المضيفة للاستثمار، و أثره على النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى مزاياه و عيوبه.

### المطلب الأول: مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر

أصدرته أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTD لأول مرة في تقريرها عن الاستثمار في عام 2002 وطورته في التقارير اللاحقة وينقسم إلى مؤشرين هما:

1) **مؤشر الأداء:** يشير هذا المؤشر إلى مدى نجاح الدولة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال قياس حصة الدول في الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالميا كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ويتم أخذ متوسط أخر ثلاث سنوات للحد من تأثير العوامل الموسمية.
2) **مؤشر الإمكانيات:** يقيس إمكانيات الدولة في جذب الاستثمار الأجنبي وينقسم إلى 13 مكون لقياس هذه الإمكانيات وهي:

معدل نمو الناتج المحلي، متوسط دخل الفرد، نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي، خطوط الهاتف الثابت، خطوط الهاتف المحمول، متوسط استهلاك الطاقة للفرد، نسبة الإنفاق على البحوث من الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الملحقين بالدراسات العليا إلى إجمالي السكان، نسبة صادرات الموارد الطبيعية للعالم، نسبة الواردات من قطاع الغيار للأجهزة الكهربائية و صادرات السيارات للعالم، نسبة صادرات الدولة من الخدمات، نسبة الرصيد التراكمي للاستثمار الأجنبي بالدولة من العالم.

وتقسم الانكتاد(UNCTD) الدول وفق نقاط المؤشرين السابقين إلى أربع مجموعات وذلك على النحو التالي:

- مجموعة الدول السباقة( أداء مرتفع وإمكانيات مرتفعة)؛
- مجموعة الدول دون الإمكانيات ( أداء منخفض وإمكانيات مرتفعة)؛
- مجموعة الدول أعلى من الإمكانيات ( أداء مرتفع وإمكانيات منخفضة)؛
- مجموعة الدول ذات الأداء المنخفض ( أداء منخفض وإمكانيات منخفضة ).[1]

[1] بوهنتالة نصر الدين، مرجع سبق ذكره، ص 5.

## المطلب الثاني: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

و تتمثل في دافعين، الأول راجع للمستثمر الأجنبي و الثاني للدولة المضيفة:

### أولا: دوافع المستثمر الأجنبي

- الحصول على المواد الخام من الدول المستثمر فيها لأجل استخدامها من صاحبها؛
- الاستفادة من القوانين التي تمنحها الدول المضيفة للمستثمرين من اجل جذب الاستثمارات الأجنبية إليها وامتيازات تحويل الأموال والعملات الصعبة وغيرها؛
- إيجاد أسواق جديدة لمنتجات وبضائع الشركات الأجنبية خاصة لتسويق فائض كبير من السلع الراكدة والتي لا تستطيع هذه الشركات تسويقها في موطنها؛
- الاستفادة من ميزة هامة في الدول النامية واغلب الدول المستثمرة فيها حيث أن كلفة الأيدي العاملة عادة ما تكون منخفضة بالنسبة للدول المتقدمة صناعيا وكذلك تكلفة الحصول على المواد الخام وتكلفة النقل وغيرها وبالتالي تعد هذه الجوانب عامل مشجع أخر أيضا للاستثمار وهدف يسعى المستثمر للحصول عليه؛
- تحقيق الربح في الدول المضيفة بمستويات تفوق بكثير أرباحها من عملياتها داخل موطنها؛
- سهولة قيام الشركات الأجنبية بمنافسة الشركات المحلية من حيث جودة الإنتاج وانخفاض الأسعار وأنواع الخدمة وذلك بسبب تملكها للتكنولوجيا المتقدمة, ووفرة رأس المال لديها؛
- تستفاد الشركات الأجنبية من استثماراتها في الدول المضيفة من قلة المخاطر إذ انه كلما توزعت وانتشرت الاستثمارات على عدد اكبر من الدول كلما قلت بالتالي مخاطر هذه الاستثمارات؛
- تجنب المخاطر المختلفة ولاسيما المخاطر السياسية للدولة الأم.

### ثانيا: دوافع الدولة المضيفة

- تحقيق تقدم اقتصادي مضطرد و جذب الاستثمارات الدولية؛
- الحصول على التكنولوجيا المتقدمة و توفير الإدارة الحديثة؛
- المشاركة في حل مشكلة البطالة المحلية و توظيف عوامل الإنتاج المحلية؛
- إحلال الإنتاج المحلي محل الواردات؛
- الاقتصاد التصديري من خلال الشركات الوافدة؛
- إنشاء صناعة جديدة؛
- التوسع في صناعات الخدمات كالسياحة والتأمين والمصارف؛

- تنمية التجارة الخارجية وتحسين المركز التنافسي للدولة.[1]

## المطلب الثالث: اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية

نظرا لاعتماد المستثمرون الأجانب الاقتراض من السوق المحلية للدولة المضيفة لتمويل جزء من استثماراتهم ما يؤدي إلى تحويل جزء من المدخرات المحلية إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة مما يؤدي إلى تناقص نصيب المستثمرين المحليين من المبلغ المخصص لتمويل استثماراتهم، و نتيجة لذلك فان الاستثمار الأجنبي المباشر قد يكون له تأثير تحفيزي للاستثمار المحلي أو كما يطلق على تلك العلاقة بأثري الإحلال و التكامل بين التنمية المحلية و الاستثمار الأجنبي المباشر.

### 1. اثري الإحلال و التكامل بين التنمية المحلية و الاستثمار الأجنبي المباشر

لتبيان العلاقة الموجودة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و مختلف عناصر التنمية الاقتصادية و التنمية المحلية نقوم بعرض اثر الإحلال و التكامل كلا على حدا.

**1.1 اثر الإحلال:** تمتلك الشركات متعددة الجنسيات و فروعها في الدول النامية تكنولوجيا متقدمة، مهارات إدارية و علامات تجارية عالية و قنوات دولية للتسويق مما لا يمكن للشركات المحلية من المنافسة لاعتمادها على تكنولوجيا تقليدية قديمة و بالتالي الزوال و الخروج من السوق، و هذا يؤدي لانخفاض الاستثمارات المحلية.

**1.2 اثر التكامل:** الشركات المحلية لديها القدرة على إحلال تكنولوجيا متقدمة محل القديمة و هذا بجذب رؤوس الأموال من الخارج من طرف الشركات الأجنبية، أي أن تمويل الاستثمارات الأجنبية المباشرة من رؤوس أموال أجنبية فقط، فهذا ينشا الأثر التكاملي و هو ما يحفز نشاط الشركات المحلية و قدرتها على إبداء منافسة عالية فيزداد الناتج و تتحسن معدلات النمو الاقتصادي في الدول المضيفة.[2]

### 2. تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على رأس المال البشري

إن تحويل التكنولوجيا من الشركات المتعددة الجنسية الأم إلى فروعها لا يتجسد فقط في المكائن و المعدات و الإدارة التنظيمية و التقنية، و إنما يمتد ليشمل أيضا تدريب المستخدمين المحليين. و إن تأثيرات هذا التدريب تشمل جميع مستويات المستخدمين من العمال الصناعيين البسطاء مرورا بالمشرفين و انتهاءا

[1] موفق احمد، حلا سامي خيضر، الاستثمار الأجنبي و أثره على البيئة الاستثمارية –نظرة تقويمية لقانون الاستثمار العراقي–، مجلة الإدارة و الاقتصاد، العدد 80، العراق،2010، ص ص 141، 142.

[2] بوهنتالة نصر الدين، مرجع سابق، ص 31.

بالمتخصصين ذوي الخبرات العالية و أولائك الذين يتبوءون المستويات الإدارية العليا، و أن أنواع التدريب المتاح يتراوح من التدريب عبر الوظيفة إلى الدوريات التدريبية و التعليمية إلى الدراسة الأكثر رسمية في بلدان أخرى و ربما في الشركة الأم، اعتمادا على المهارات المطلوبة و هذه المهارات المكتسبة قد تسقط أثرها على الاقتصاد ككل عندما يتحرك المستخدمون إلى منشات أخرى أو يؤسسون أعمالا خاصة بهم، هذا فضلا عن زيادة الاستخدام و التوظيف.

### 3. اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستدامة الاقتصادية

يتم قياس الاستدامة الاقتصادية في الجزائر من خلال المؤشرات الاقتصادية الكلية، و التي ترصد الأداء الاقتصادي للجزائر في محاولة لتحديد مواطن الارتباط بين اتجاه تغير المؤشرات الاقتصادية و حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

#### أولا: الناتج الداخلي الخام الفردي

حققت الجزائر نمو ايجابي في متوسط نصيب الفرد للناتج الداخلي الخام امتدت على مدى 8 سنوات الى غاية 2008 حيث كان معدل نموها يقدر ب24.8% في نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام ليصل إلى 3487اورو، و يرجع التطور الذي حققته الجزائر أساسا إلى العائدات البترولية التي تشكل مصدر مهم للدخل.

#### ثانيا: الهيكل القطاعي للناتج الداخلي الخام

يكشف التوزيع القطاعي للناتج الداخلي الخام الأهمية النسبية للقطاعات الخالقة للدخل على مستوى الاقتصاد الجزائري، مما سيسمح بتوجيه أكثر للخطط و البرامج التنموية للدول من خلال التركيز على القطاعات ذات الميزة النسبية و إعادة هيكلة القطاعات ذات المساهمة المنخفضة في الدخل من خلال اعتماد آليات جديدة لتسيير هذه القطاعات على غرار الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة تنموية في القطاعات ذات العجز المالي أو التقني.[1]

[1] بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 8، الجزائر سبتمبر 2009، ص 26.

## المطلب الرابع: مزايا و عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر

باعتبار أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي تلك الاستثمارات المحققة و المراقبة من طرف مستثمر أجنبي، وهذا الأخير طبعا من خلالها يسعى إلى تحقيق أهداف معينة في البلد المضيف في المستقبل أين تتوفر حتما الإمكانيات لذلك، ولكن ما لا شك فيه أنه سوف يترتب على تلك الاستثمارات مزايا و عيوب على البلد المعني بالاستثمارات و المستثمر ( البلد ) القائم به .

**أولا المزايا:**

- **مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدولة القائمة بالاستثمار :**

- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في المدى المتوسط و الطويل في تحسين ميزان مدفوعات الدول القائمة به ؛
- يسمح من الاستفادة من المواد الأولية المتوفرة في الدول المضيفة له ؛ خاصة الدول النامية التي تملك وفرة في المواد الأولية الضرورية ( بترول ، معادن .... إلخ ) و ضمان وجودها؛
- زيادة الحاجة للادخار الذي يسمح بتكوين رؤوس الأموال الضخمة التي توجهها الدول المتقدمة إلى التوسيع في استثماراتها المباشرة في الدول المستقبلة له بغية تحقيق التراكم؛
- ضمن الاستثمار الأجنبي المباشر دخول رؤوس الأموال في صيغة عوائد و أرباح تحولها البلدان القائمة به من الدول المضيفة له؛
- اكتساح الأسواق المحلية الواسعة و التابعة للدول المستقبلة للاستثمار و التي تفتقد المنافسة المحلية.

- **مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول المضيفة:**

- تعويض قلة التمويل الداخلي ( الادخار المحلي ) الذي يتسبب فيه ضعف الاستثمار المحلي؛
- ضمان دخول رؤوس الأموال في المدى القصير مما يسمح بإعطاء إمكانيات كبيرة لتشجيع استثمارات إضافية أو تكميلية سواء في الهياكل القاعدية أو في النشاطات الإنتاجية مما يزيد في إجمالي الاستثمارات و يسرع عملية النمو؛
- استغلال واكتساب تقنيات جديدة للإنتاج و كذا المعارف التكنولوجية ( تحويل و نقل التكنولوجيا ) مما يسمح للدول المضيفة بتوسيع السوق المحلية واقتحام أسواق أخرى من خلال الاستفادة منها؛
- المساهمة في إشباع حاجيات المجتمع من السلع و الخدمات مما يؤدي إلى التقليل من الواردات؛

- خلق مناصب و فرص عمل جديدة مما يؤدي للتقليل من البطالة.[1]

**ثانيا العيوب:**

- **عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدولة القائمة بالاستثمار:**

- القيود الصارمة التي تفرضها الدول المستقبل للاستثمار الأجنبي المباشر تعيق التوظيف أو التصدير وحتى عملية تحويل الأرباح؛
- الأخطار غير التجارية المتعلقة بالتصفية الضرورية أو الإجبارية الناتجة من فعل عدم الاستقرار السياسي ( الحرب الأهلية، الأزمة السياسية، الأزمات الاجتماعية... إلخ ) في الدول المستقبلة له؛
- التأثير السلبي على ميزان المدفوعات في الأجل المتوسط و الذي يعود سببه أساسا إلى تسرب رؤوس الأموال وخروجها في الأجل القصير ؛
- تضييع فرص العمل في الأسواق المحلية كما أن عملية نقل الإنتاج تتم خارجيا؛
- تصدير فرص العمل؛
- احتمال حصول التعارض في المصالح بين المستثمرين الأجانب و البلد المستقبل خاصة فيما يخص الاستثمار المشترك و قد يسعى الطرف المحلي الوطني بعد فترة زمنية معينة إلى إقصاء الطرف الأجنبي من مشروع الاستثمار و هذا يعني ارتفاع درجة الخطر غير التجاري.

- **عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدولة المضيفة**

- إحداث اختلال في ميزان المدفوعات على المدى الطويل من جراء تحويل الأرباح والعوائد إلى الخارج؛
- عدم الأخذ بعين الاعتبار الأهداف التي تطمح الدول المستقبلة له في تحقيقها كالإنتاج والاستهلاك، وهذا راجع إلى التحويل المحلي للمنتجات الأساسية المصدرة .
- التدخل في شؤون الداخلية وكذا المساس بالسيادة الوطنية من خلال السيطرة على القطاعات الإستراتيجية والتأثر عليها، و ما يترتب عليها من آثار سياسية سلبية على المستوى المحلي والدولي؛
- تكريس مبدأ " التقسيم الدولي للعمل " القائم على التخصص في تصدير المواد الأولية مما يتسبب في تدهور نسب الأسعار الدولية، وكذلك استبعاد ومنع القطاعات الإنتاجية الأخرى من التطور التقني.[2]

---

[1] بربار نور الدين، بوغاري فاطمة، لرادي سفيان، اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر، مجلة المنتدى للدراسات و الابحاث الاقتصادية، العدد 02، 2017، ص ص 154،155.

[2] احمد التجاني هيشر، ايمان مرير، بوخاتم طلحة، اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية المستدامة على المدى البعيد في الجزائر و دول المغرب العربي، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 12، العدد03، 2021، ص 623،624.

## المبحث الرابع: الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المصرفي

القطاع المصرفي له ارتباط كبير بالاستثمار الأجنبي المباشر فهو يعتبر من القطاعات الجاذبة لرؤوس الأموال الأجنبية وهذا ما سنوضحه في هذا المبحث.

### المطلب الأول: مراحل تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المصرفي

تمر المؤسسات الراغبة في العمل في أكثر من دولة بثلاث مراحل هي:

1. **المرحلة الأولى:** يقوم فيها البنك المحلي بأعمال مصرفية عالمية دون أن يكون له وجود دولي في بلدان أخرى، كأن يقبل الودائع الأجنبية ويمنح قروضا أجنبية، وجاءت هذه المرحلة نتيجة طبيعية للحاجة إلى تطوير علاقات مع البنوك المراسلة في دول أخرى، ولذا أوجدت البنوك دائرة العلاقات الخارجية ضمن دوائرها الأخرى في البلد نفسه الذي تعمل فيه، وكانت هذه الدائرة تعمل على تسهيل تسوية المدفوعات الدولية وتمويل المستوردات والصادرات ولذا فمن الطبيعي أن يكون زبائنها من المستوردين والمصدرين والسياح والبنوك الأجنبية؛
2. **المرحلة الثانية:** (بنوك الأوفيشور) وهي قيام البنك بتدويل أنشطته بتأسيس فروع له بالخارج، وجاءت هذه المرحلة نتيجة لزيادة حاجات الزبائن وتعقدها، فتأسست بنوك الأوفيشور والتي يقبل البنك عن طريقها الودائع ويمنح القروض، ويدخل في استثمارات بالعملات الأوروبية ويسجل هذه العمليات بفرع الأوفيشور في الموقع الذي يعمل به؛
3. **المرحلة الثالثة:** البنوك متعددة الجنسيات أو البنوك التي تعمل في بلد مضيف، حيث يطمح كل بنك بأن يفتح فروعا في بلدان أخرى، ويقدم منها البنك عادة جميع الخدمات المصرفية في البلد الأجنبي عن طريق فرع له أو شركة تابعة للبنك الأم، بحيث تقبل هذه الفروع الأجنبية الودائع وتمنح القروض بعملة البلد المضيف للاستثمار.[1]

### المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي في مجال البنوك العالمية

يتخذ الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال الأعمال المصرفية أشكالا متعددة تتمثل في:

1. **البنوك المراسلة:** تقدم هذه البنوك الخدمات المصرفية بالمراسلة إما بواسطة البريد أو بأحد أنظمة الاتصال المتعددة، فبإمكان البنوك أن ترسل الرسائل إلى مختلف دول العالم وتستلم الردود عليها في اليوم نفسه بل وفي دقائق معدودة، وتتم هذه العمليات بالزيارات الشخصية من قبل إدارة البنك لمراسلين في الخارج لعقد اتفاقية المراسلة، وبعدها يبدأ البنك الأجنبي ممارسة الأعمال المبنية في

[1] جبر هشام، المؤسسات المالية، منشورات جامعة القدس المفتوحة، ط2، عمان، الأردن، 2004، ص 411.

الاتفاقية نيابة عن البنك المحلي، حيث يقدم الخدمات المصرفية التقليدية أيضا توفير أماكن للعملاء المحليين لتسهيل لقاءات زبائن البنوك، تعتبر هذه البنوك أبسط درجات المشاركة في البلد المضيف تلجأ إليه البنوك العالمية.

2. **مكاتب التمثيل:** تقوم البنوك عادة بإنشاء مكاتب تمثيل لها في بلدان أخرى غير بلدها الأصلي وذلك بهدف القيام بتزويد البنك الأم بتمثيل شخصي محدود في البلد المضيف، وتتميز مهام هذه المكاتب في الترويج للخدمات المصرفية للشركة الأم والبحث عن فرص مصرفية جديدة في الأسواق العالمية، من السهل إغلاق هذه المكاتب دون أي صعوبات قانونية ويتم فتحها في الدول التي تعاني من ظروف سياسية وأمنية صعبة للغاية.
3. **الشركات الحليفة:** تعمد الكثير من البنوك الدولية إلى فتح شركات حليفة لها في أسواق أجنبية، تعد هذه الشركات ذات شخصية قانونية مستقلة لأن لها رأس مال مستقل ولا تتعرض إلى الإغلاق في حالة فشل الشركة الأم، غالبا ما يتم فتح هذه الشركات بدلا من الفروع إذا ما كانت قوانين البلد الأجنبي لا تسمح بفتح فروع لبنوك أجنبية أو لمزايا ضريبية، وتظهر هذه الشركات وكأنها بنك محلي في البلد الذي تعمل فيه وتستطيع أن تجذب ودائع قد لا تستطيع شركة أجنبية القيام بها.
4. **الفروع البنكية:** تعد فروع البنوك أكثر الأشكال انتشارا وتقدم هذه الفروع نفس الخدمات المصرفية التي تقدمها المراكز الرئيسية في بلادها، تتبع هذه الفروع قوانين وتشريعات البلد الأجنبي، وحتى يستطيع أي بنك عالمي الدخول في دولة معينة فتح فروع فيها يتطلب منه الحصول على تصريح بالعمل فيها والالتزام بالتعليمات والتشريعات المصرفية لهذه الدولة.
5. **الوكالات:** تعتبر الوكالات جزءا من البنك الرئيسي وليست حالة متقدمة عن الفروع حيث أن الوكالة تقع ما بين مكتب التمثيل والفرع، وتقوم بمهمات أكثر من مكاتب التمثيل ولكنها لا تمارس كافة مهام الفروع، تستطيع الوكالة أن تقدم العديد من الخدمات الاستشارية المصرفية دون إجراء هذه العمليات على أرض الواقع لأن دورها ينحصر بعملية الترويج والتسويق لخدمات الفرع الرئيسي.
6. **البنوك المتحدة:** هي مجموعة من البنوك التي تشكل تحالفات بنكية لتكون مجموعة من الوحدات التمويلية التي تتوافر لديها الرغبة لدخول سوق مصرفية معينة أو لرغبتها في التقليل من متطلبات رأس المال المفروضة من بعض الدول، ومن سلبيات هذا النوع أنه يمكن خلق حالة من الاحتكار المصرفي لهذه التجمعات البنكية كبيرة الحجم. [1]

[1] محمد كمال كامل عفانة، نفس المرجع السابق، ص 19-24.

## خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا لهذا الفصل، تبين لنا أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو حركة من حركات رؤوس الأموال الدولية، تجرى في شكل تدفقات بين من يجسدها ومن يستقبلها، فلا شك أن هناك من يبرر تفضيل هذه الأطراف للاستثمار الأجنبي المباشر على باقي الأشكال الأخرى للاستثمار الأجنبي، فالدول المضيفة أضحت تدرك بأنه عاملا رئيسا لتحريك عجلة النمو الاقتصادي، أما بالنسبة للدول المصدرة له فهي تدرك أنه عامل ديناميكي لانتشارها.

إضافة لهذا فقد عرفنا أن القطاع المصرفي من القطاعات المساهمة في جذب رؤوس الأموال الأجنبية، حيث أن وجود جهاز مصرفي قادر على حشد وتخصيص الموارد المالية بكفاءة لخدمة الأغراض الاستثمارية والتنموية من المتطلبات الرئيسية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، و هذا راجع لاحتدام التنافس على رؤوس الأموال الأجنبية من مختلف الدول سواء المتقدمة أو النامية، فوجود هذه الاستثمارات يساعد على توفير التمويل المطلوب لإقامة المشاريع الإنتاجية ونقل التكنولوجيا والمساهمة في رفع مستويات المداخيل والمعيشة وخلق المزيد من فرص العمل.

# الفصل الثالث

## تمهيد:

يعتبر النظام المصرفي من أهم الأسس التي تستند عليها أية أنظمة اقتصادية على اختلاف الأزمنة والأمكنة، كما تعد فعالية هذا النظام وسلامته أداة لتحقيق النمو الاقتصادي المستديم، وقد أثبتت التجارب العلمية والعملية أن نجاح الإصلاحات الاقتصادية وقدرة الاقتصاد الوطني على التصدي للصدمات والأزمات غير المتوقعة مرتبطة إلى درجة كبيرة بإصلاح النظام البنكي نظرا لمساهمته في رفع كفاءة الاقتصاد وتحقيق الاستقرار الذي يأتي في قمة الأهداف التنموية للسياسات الاقتصادية في جميع الدول، و الجزائر من الدول التي شهدت العديد من الإصلاحات في منظومتها المصرفية التي غرضها تطوير القطاع المصرفي و جعله أكثر فعالية.

و على اعتبار أن الاستثمار الأجنبي من المكونات الأساسية لاستراتجيات التنمية التي تضعها حكومات الدول كان لزاما على الدول السعي من اجل استقطابه بشتى الطرق والوسائل سعيا منها لتهيئة الظروف المواتية والجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر والجزائر على غرار الدول الأخرى سعت ولازالت تسعى إلى الظفر بحصص من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا من خلال العديد من الإصلاحات و القوانين, ومن بين هذه الإصلاحات نجد إصلاحات النظام المصرفي, حيث سعت جاهدة من اجل أن يكون نظامها المصرفي على مستوى تطلعات المستثمرين الأجانب من خلال سن العديد من القوانين، و كذلك تهيئة البيئة الملائمة للاستثمار، ومنح العديد من الحوافز والضمانات من اجل تشجيع المستثمر الأجنبي على الدخول إلى السوق المحلي، ومن اجل تحليل فعالية النظام المصرفي من خلال مؤشرات الاقتصاد الكلي في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حاولنا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث هي:

- **المبحث الأول: الإصلاحات الاقتصادية للنظام المصرفي الجزائري.**
- **المبحث الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.**
- **المبحث الثالث: فعالية النظام المصرفي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.**

## المبحث الأول: الإصلاحات الاقتصادية للنظام المصرفي الجزائري

يعتبر الجهاز المصرفي القلب النابض لاقتصاد أي دولة، فهو ميزان التقدم الاقتصادي لها لما يتمتع من موارد مالية كبيرة وانتشار واسع لفروعه، فهو يمد النشاط الاقتصادي بالتمويل اللازم لتنشيطه وتطويره وهذا ما أدى بالسلطات العمومية إلى التفكير في إدخال إصلاحات عميقة على الجهاز المصرفي.

لقد تجلى الإصلاح المصرفي في الجزائر بوضوح خاصة بعد صدور قانون النقض والقرض بموجب القانون رقم 90–10 المؤرخ في 14_04_1990 والذي اندرج ضمن مسار الإصلاحات الاقتصادية والمصرفية قصد تعزيز مسار التحول الاقتصادي الذي باشرته الجزائر منذ مطلع التسعينات.

### المطلب الأول: واقع النظام المصرفي عقب الاستقلال

بذلت السلطات الجزائرية بعد الاستقلال مباشرة كل ما في وسعها للاستعادة كامل حقوق سيادتها بما في ذلك حقها في إصدار النقود وإنشاء عملة وطنية، فباشرت بإنشاء نظام بنكي جزائري سواء عن طريق تأميم الفروع البنكية الأجنبية أو عن طريق تأسيس بنوك جديدة.

#### الفرع الأول: مرحلة التأميم و إعادة تنظيم الشبكة المصرفية

##### أولا: المرحلة الممتدة من 1962–1970

لقد عملت السلطات الجزائرية بعد نيل استقلالها باستعادة كامل حقوقها بحيث قامت بإنشاء ما يعرف بمؤسسات السيادة النقدية والمالية وقامت بتبني النظام الاشتراكي والقيام بمجموعة من الإجراءات أهمها:

- إنشاء البنك المركزي الجزائري ( BCA) في 1962/01/01 بموجب قانون رقم 144/62 المصادق عليه من قبل المجلس التأسيسي في 1962/12/13 والمتعلق بإنشاء البنك المركزي وتحديد قانونه الأساسي؛
- في 1962/06/29 الفصل بين الخزينة العمومية الفرنسية والخزينة العمومية الجزائرية؛
- لتكريس هيمنة الدولة على الاقتصاد الوطني تم تأسيس الصندوق الجزائري للتنمية( CAD) في 1963/05/07 بموجب القانون رقم، 63/165 ومع تغيير النظام الأساسي للصندوق تم تغيير اسمه فأصبح البنك الجزائري للتنمية (BAD) ووضعه تحت وصاية وزارة المالية، وإنشاء الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط (CNEP) بموجب قانون رقم 227/64 المؤرخ في 10 أوت 1964؛
- بعد القيام بتأميم ثلاث بنوك تجارية عمومية جزائرية كانت تحتكر القطاع وهي:البنك الوطني الجزائر( BNA) أنشئ في تاريخ 13جوان 1966 بمرسوم رئاسي رقم 66/178 ليسد الفراغ

المالي الذي أحدثته البنوك الأجنبية وليكون وسيلة للتخطيط المالي الاشتراكي والزراعي، إنشاء القرض الشعبي الجزائري( CPA) في 1966/12/29 بموجب المرسوم رقم 36/66 المؤرخ في 29/12/1966 المعدل والمتمم بالأمر رقم 75/67 المؤرخ في 1967/05/11 والمتعلق بإنشاء القرض الشعبي الجزائري، إنشاء البنك الخارجي الجزائري( BEA) بموجب الأمر رقم 204/67 بتاريخ 01/11/1967؛[1]

- واستكمالا للإجراءات السابقة تم إنشاء "الدينار" كوحدة نقدية جزائرية في 1964/04/10بموجب قانون 111/64.[2]

**ثانيا: المرحلة الثانية الممتدة من 1971 إلى غاية 1986:**

لقد حمل الإصلاح المالي لعام 1971 رؤية جديدة من خلالها تم إسناد مهمة تسيير ومراقبة العمليات للمؤسسات العمومية للبنوك، وفرض مراقبة صارمة على التدفقات النقدية، ونوجز في إطار هذا الإصلاح اتخاذ الإجراءات التالية:

- إمكانية السحب على المكشوف من طرف المؤسسات العمومية لتمويل عمليات الاستغلال وذلك من خلال المادة 30من قانون المالية لسنة 1970؛
- من خلال المادة 07 لقانون المالية لسنة، 1971 تم تحديد طرق تمويل الاستثمارات العمومية المخططة والمتمثلة فيما يلي[3]:
  - قروض بنكية متوسطة الأجل تتم بواسطة إصدار سندات قابلة لإعادة الخصم لدى البنك المركزي؛
  - قروض طويلة الأجل ممنوحة من طرف مؤسسات مالية متخصصة مثل البنك الجزائري للتنمية؛
  - التمويل عن طريق القروض الخارجية وذلك من خلال تصريح مسبق من وزارة المالية.
- العمومية في ميزانية الدولة وذلك بمقتضى المادة 26 من التعليمة 71–93 لـ 1971/12/31 والتي تقتضي بتخصيص مبالغ الاهتلاكات والاحتياطات في حساب لدى الخزينة العمومية، ولكن هذا القرار طرح مشكلا يتمثل في عجز المؤسسات العمومية الوطنية عن تحقيق نتائج إيجابية للمساهمة في ميزانية الدولة؛

[1] سلام عبد الرزاق، القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة، تقييم الأداء و متطلبات الإصلاح، شهادة نيل دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر،2011–2012، ص ص 105،104.

[2] ناقة رانيا، تأهيل النظام المصرفي الجزائري للاندماج في العولمة المصرفية حالة الجزائر، مذكرة لنيل ماستر أكاديمي، علوم اقتصادية، اقتصاد نقدي و بنكي، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2020–2021، ص11.

[3] المادة 07 من الأمر رقم 70–93 المؤرخ في 1970/12/31، المتضمن قانون المالية لسنة 1971، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 109، ص 1691.

- يتم التمويل البنكي للمؤسسات العمومية بقيام هذه الأخيرة بتوطين كل عملياتها المالية في بنك واحد وكذلك إلزامها بفتح حسابين ( الاستغلال والاستثمار)؛
- دعم المؤسسات العمومية التي تواجه عجزا في التسيير، بحيث تم إعداد مخطط لإعادة هيكلة المؤسسات العمومية التي سجلت عجزا ناتجا عن قيود خارجية مفروضة من طرف الدولة وإلى معايير تطهير المؤسسات العامة التي سجلت عجزا ناتجا عن سوء التسيير.
- تحديد معدلات الفائدة بطريقة مركزية وإدارية.
- إقرار التوطين الإجباري بحيث لا يحق للمؤسسات التعامل مع أكثر من بنك واحد، وإقرار مبدأ التخصص القطاعي للبنوك، بحيث يكون كل بنك متخصص في التعامل وتمويل قطاع اقتصادي محدد.

للإشارة فإنه من بداية، 1978 تم التراجع عن الإصلاحات التي عرفها الإصلاح المالي لسنة 1971 فقد تم إلغاء تمويل المؤسسات عن طريق القروض البنكية متوسطة الأجل، وبذلك تم تهميش دور البنوك في عملية التنمية وإضعاف قدرتها في تعبئة الإدخار بل وأصبحت نشاطاتها تتميز بالسلبية في منح القروض مع تعاظم دور الخزينة في هذا المجال، وكان دور البنوك في هذه المرحلة يقتصر على دور القناة التي تمر عبرها الأموال من الخزينة إلى المؤسسات العمومية بحيث لم يكن للبنوك أي دور فيما يتعلق بقرار الاستثمار وقرار التمويل.

وتماشيا مع سياسة إعادة الهيكلة التي باشرتها الدولة، فقد تم على إثرها إعادة هيكلة البنوك وإضفاء المزيد من التخصص في مجال نشاطها، فتم إعادة هيكلة كل من البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري باعتبارهما أكبر بنكين في تلك الفترة حيث انبثق عنهما بنكان هما:

**بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR:**

تأسس بنك الفلاحة والتنمية الريفية في 13 مارس1982[1]، في إطار إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري الذي أظهر عجزا ونقصا كبيرين في مجال تمويل القطاع الفلاحي، يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالوظائف التالية:

- ✓ تمويل القطاع الفلاحي بنوعيه العام والخاص، وذلك بتقديم قروض من أجل ترقية النشاطات الفلاحية والحرفية؛

[1] المرسوم 82–106 المؤرخ في 1982/03/13، المتضمن إنشاء بنك الفلاحة و التنمية الريفية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 11، ص553.

✓ تمويل أنشطة الصناعات الغذائية والأنشطة المختلفة في الريف.[1]

**بنك التنمية المحلية BDL:**

أنشئ هذا البنك بموجب القانون رقم 85- 85المؤرخ في 30أفريل 1985[2]، ذلك تبعا لإعادة هيكلة القرض الشعبي الجزائري، حدد قانونه الأساسي امتيازاته الخاصة وهو آخر بنك تجاري يتم تأسيسه في الجزائر قبل الدخول في مرحلة الإصلاحات ومن أهم وظائفه:

✓ تمويل عملية الاستثمار الإنتاجي المخططة من طرف الجماعات المحلية؛
✓ تمويل المؤسسات العمومية المحلية؛
✓ لقيام بصفة استثنائية بعملية القرض برهن حيازي.[3]

**الفرع الثاني: الإصلاح النقدي لسنة 1986-1988**

**أولا: مضمون إصلاحات 1986**

إن الإفرازات السلبية التي عرفها النظام البنكي الجزائري خلال السبعينات رغم الإصلاح المالي وإعادة هيكلة البنوك كان سببها تحديد سعر الفائدة ومختلف العمولات المتعلقة بالقروض من طرف وزارة المالية عدم استطاعة البنوك من جلب المدخرات لانخفاض معدلات إعادة الخصم وعدم تولي البنك المركزي سلطة المراقبة.

إضافة إلى عدم نجاعة هذه الإصلاحات ظهرت أزمة 1986 الاقتصادية والمالية، كلها ظروف دفعت بالسلطات النقدية إلى إعادة النظر في السياسة النقدية والمالية وذلك بالمصادقة على نظام البنك والقرض 12/86 الذي يعتبر أول قانون صادر عن الهيئة التشريعية والمتعلق بالتنظيم المالي والبنكي باعتبار كل القوانين السابقة كانت صادرة عن قوانين مالية، صدر هذا القانون بتاريخ 19 أوت 1986 ليحدد كيفية سير النظام البنكي بصفة جديدة وذلك عن طريق المخطط الوطني للقرض الذي يعمل على تحديد حجم وطبيعة مصادر القروض الداخلية والقروض التي تمنحها كل مؤسسة قرض، حجم القروض الخارجية، مستوى تدخل البنك المركزي الجزائري لتمويل الاقتصاد وأخيرا يحدد كيفية وأسلوب تسيير مديونية

[1] بولغيتي عبد الرحمن، عيساوي مسعودة، الجهاز المصرفي و تحدياته في تمويل التنمية المحلية حالةBADR وكالة ادرار، مذكر نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، اقتصاد نقدي و بنكي، جامعة احمد دراية، ادرار، 2017-2018، ص09.

[2] القانون 85-85، المؤرخ في 1985/04/30 المتضمن إنشاء بنك التنمية المحلية و تحديد قانونه الأساسي، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد رقم79، بتاريخ 1985/05/01، ص 569.

[3] بولغيتي عبد الرحمن، عيساوي مسعودة، نفس المرجع السابق، ص09.

الدولة.

تم إعداد المخطط الوطني للقرض من أجل القيام بالإصلاحات المالية وفق المراحل التالية:

- ✓ جمع المعلومات على مستوى المؤسسات الاقتصادية؛
- ✓ تقوم مؤسسات القرض بتقدير الموارد والنفقات التي تقدم إلى البنك المركزي لدراستها ومن ثم تقدم إلى الوزارة المعنية؛
- ✓ إعداد المخطط الوطني للقرض من طرف المجلس الوطني للقرض اعتمادا على المعلومات السابقة؛
- ✓ وأخيرا ينفذ البنك المركزي هذا المخطط وذلك بمراقبة المجلس الوطني للقرض.[1]

لقد جاء هذا القانون ليرجع للبنك المركزي حيويته في النظام المالي كمؤسسة إصدار ومراقبة الائتمان وذلك سعيا وراء تطبيق السياسة النقدية وعليه تبلورت لدى البنك المركزي في إطار الخطة الوطنية للقرض عدة مهام تتمثل فيما يلي:

- ➢ المشاركة في إعداد وتطبيق القوانين والتنظيم الخاص بالصرف والتجارة الخارجية؛
- ➢ ممارسة حق الإصدار وتوزيع الاعتمادات على الاقتصاد الوطني مع اختيار الوسائل اللازمة لمساعدة الخزينة العمومية؛
- ➢ القيام بصفة منفردة بالعمليات الخارجية الخاصة بالاستيراد والتصدير للذهب والمعادن النفيسة؛
- ➢ منح الخزينة العمومية تسبيقات؛
- ➢ تسيير أدوات السياسة النقدية بواسطة تحديد سقف إعادة الخصم ومعدلات الخصم (إعادة الخصم)؛
- ➢ إقامة عقود خاصة بقروض مع الخارج سواء للحصول عليها أو لتقديمها لمؤسسات بنكية؛
- ➢ كما أعطى قانون القرض دور رئيسي للبنوك التجارية باعتبارها مؤسسات الاقتراض، إلا أن عدم إصدار مراسيم تطبيقية لهذا القانون أدى إلى فعاليته على مستوى البنوك والمؤسسات الاقتصادية، مما أدى إلى تعديله وإتمامه بنصوص جديدة لاستقلالية المؤسسات في سنة 1988.[2]

**ثانيا: التعديلات التي جاء بها قانون 1988**

كانت الصدمة النفطية في 1986كافية لإبراز كل صفات الضعف في نظام التخطيط المركزي وكانت سنة 1988بداية لإصلاح الاقتصاد الجزائري المتعثر، وكان مضمون هذا الإصلاح يتمحور أساسا حول تطوير

[1] نفس المرجع السابق، ص ص 08،09.

[2] شعبان فرج، العمليات المصرفية و إدارة المخاطر، محاضرات موجهة لطلبة الماستر، تخصصات النقود و المالية و اقتصاديات المالية و البنوك، جامعة البويرة ، البويرة، 2014، ص ص15،16.

المؤسسة وجعلها تعمل برشادة اقتصادية وهذا بتوفير مجموعة من القوانين وتحديث القوانين السارية حتى لا تتعارض مع توجهات الإصلاح الجديد المؤسسة والاقتصاد الوطني .

وبموجب هذا القانون الجديد 01/88 تحصلت المؤسسات العمومية الاقتصادية على استقلالية حقيقية كما بين القانون بشكل واضح مفهومي الفائدة و المردودية، ودائما في إطار الإصلاح الاقتصادي للمؤسسة العمومية الاقتصادية أعلن عن مجموعة من المبادئ الغاية منها إدخال المرونة وإعادة تهيئة القواعد المعمول بها في ميدان تنظيم وتشغيل المؤسسة بما في ذلك علاقتها مع الغير.

ومن خلال القانون 01/88 أصبحت المؤسسة العمومية الاقتصادية شخصية معنوية تخضع لقواعد القانون التجاري الذي يعطيها الصيغة التجارية، كما تم تمييزها عن الهيئات العمومية التي تخضع للقانون العام ومكلفة بتسيير الخدمات العمومية وهي بذلك تتمتع بالأهلية القانونية التامة. أما بالنسبة للمؤسسات العمومية فقد أصبحت الدولة غير مسئولة عن التزاماتها وبالمقابل أصبحت هذه المؤسسات ليست مسئولة عن التزامات الدولة وبعبارة أخرى هي مطالبة بالتزاماتها على ممتلكاتها، كذلك في إطار هذا القانون فإن ممتلكات المؤسسة قابلة لإجراءات تحصيلية كما هو الشأن بالنسبة لشركات تجارية خاصة.[1]

وفي نفس الإطار جاء القانون رقم 06/88 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المعدل والمتمم للقانون 12/86 السابق الذكر والمتعلق بنظام البنوك والقرض، حيث أشار في المادة 2منه إلى أن المؤسسة المالية هي أيضا مؤسسة عمومية اقتصادية تخضع للقانون المدني والقانون التجاري، وتخضع لمبدأ الاستقلالية المالية والتوازن المحاسبي، وفي ظل هذا القانون أصبح بإمكان البنوك والهيئات المالية اللجوء إلى الائتمان المتوسط الأجل في السوق الداخلية والخارجية كما كلف البنك المركزي بتطبيق أدوات السياسة النقدية بما فيها تحديد الشروط المصرفية وتحديد سقوف الخصم.[2]

## المطلب الثاني: النظام المصرفي الجزائري في ظل قانون النقد و القرض

رغم إصدار العديد من القوانين إلا أن الأزمة الاقتصادية مازالت مستمرة، كما أن هذه الإصلاحات لم تأتي بنتائج مرضية، حيث أنها لم تسمح للمؤسسات بتحسين وزيادة إنتاجها، و لا للبنوك بالقيام بمهامها كوسيط مالي، مما استدعى السلطات النقدية إلى تعزيز وتقوية النظام المالي قصد تحقيق أكبر فعالية، وهذا من خلال إصدار قانون النقد والقرض رقم 90–10 المؤرخ في 14 أفريل 1990.

[1] بولغيتي عبد الرحمن، عيساوي مسعودة، مرجع سابق، ص 10.

[2] المادة 02 من القانون رقم 88–06 المؤرخ في 1988/01/12، المعدل و المتمم للقانون رقم 86–12، المتعلق بنظام البنوك و القرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 02، بتاريخ 1988/01/13، ص 55.

**الفرع الأول: قانون النقد و القرض**

**أولا: تعريف قانون النقد والقرض**

هو الآلية التنظيمية التي تحكم إدارة وتشغيل بنك الجزائر وتحديد صلاحيته وعملياته، ينظم القانون تكوين وصلاحيات مجلس النقد والقرض ويحدد مهام وصلاحيات اللجنة المصرفية على وجه الخصوص.[1]

**ثانيا: مبادئ قانون النقد والقرض**

كرس قانون النقد والقرض أفكار ومبادئ جديدة فيما يتعلق بتنظيم النظام البنكي وأدائه ونظرا لأهمية هذه المبادئ التي يقوم عليها ارتأينا أن نتعرض إليها:

**1. الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية**

في نظام التخطيط المركزي كانت القرارات النقدية تتخذ على أساس كمي حقيقي وتبعا لذلك لم تكن أهداف نقدية بحتة بل الهدف تعبئة الموارد اللازمة لتمويل البرامج المخططة، وقد تبنى القانون 90–10 مبدأ الفصل بين الدائرتين الحقيقية والنقدية. و عليه يتم تحقيق الأهداف النقدية بصفة واضحة وبناء على الوضع النقدي السائد والذي يتم تقديره من طرف هذه السلطة ذاتها.

**2. الفصل بين الدائرة النقدية وميزانية الدولة**

كانت الخزينة تعتمد على الإصدار النقدي في السابق، أما الهيكلة الجديدة سمحت بالاعتماد على مبدأ الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة الميزانية وذلك بعد تبني قانون النقد والقرض والكف من الإصدار النقدي في سبيل تمويل عجز الميزانية.[2]

**3. الفصل بين دائرة ميزانية الدولة ودائرة القرض**

همش النظام البنكي السابق إذ كان يقتصر دوره على تسجيل عبور الأموال من دائرة الخزينة إلى المؤسسات، وكانت الخزينة تتولى عملية تمويل الاستثمارات ولهذا تفطن قانون 10/90 لهذه المشكلة حيث أبعد الخزينة عن منح القروض ليبقى يقتصر على تمويل استثمارات مخططة من طرف الدولة ابتداء من سنة 1990 أصبح النظام البنكي هو المسؤول عن منح القروض في إطار مهامه التقليدية.

[1] بنك الجزائر، https://www.bank-of-algeria.dz/، تاريخ الاطلاع 2023/04/14.

[2] ناقة رانيا، مرجع سابق، ص15.

### 4. إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة

كانت السلطة النقدية سابقا مشتتة في مستويات عديدة، فوزارة المالية تتحرك على أساس أنها السلطة النقدية، والخزينة كانت تلجأ في أي وقت إلى البنك المركزي محتكرا الإصدار النقود فقط. و لذلك جاء قانون 10/90 ليلغي تعدد في مراكز السلطة النقدية وذلك بإنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة عن أي جهة ووضعت في هيئة جديدة هي مجلس النقد والقرض.[1]

### 5. وضع نظام مصرفي على مستويين

بمعنى الفصل بين مفهوم البنك المركزي كملجأ أخير للإقراض وبين مهام البنوك الأخرى كمؤسسات تقوم بتعبئة المدخرات ومنح الإئتمان وتعمل في ظروف تنطوي على عنصر المخاطرة البنكية، وبموجب هذا المبدأ أصبح البنك المركزي يمثل فعلا بنك البنوك يراقب نشاطاتها ويتابع عملياتها.[2]

**ثانيا: الأهداف الأساسية لقانون النقد و القرض:**

هدف قانون النقد و القرض 90–10 الصادر في 14 أفريل 1990إلى تحقيق ما يلي:

- وضع حد لكل تدخل إداري في القطاع المصرفي و المالي؛
- رد الاعتبار لدور البنك المركزي في تسيير شؤون النقد و القرض؛
- إعادة تقييم العملة الوطنية (المادة 59، 58، 04 من القانون)؛
- ضمان تسيير مصرفي جيد للنقود؛
- تشجيع الاستثمارات الخارجية و السماح بإنشاء مصارف وطنية خاصة أو أجنبية؛
- تطهير الوضعية المالية لمؤسسات القطاع العام؛
- إلغاء مبدأ تخصص البنوك و تحديد و توضيح النشاطات المنوطة بالبنوك و الهيئات المالية؛
- تنويع مصادر التمويل للمتعاملين الاقتصاديين، خصوصا بالنسبة للمؤسسات عن طريق إنشاء السوق المالي، وبورصة القيم المنقولة.[3]

[1] بولغيتي عبد الرحمن، عيساوي مسعودة، مرجع سابق، ص12.

[2] بطاهر علي، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري و أثاره على تعبئة المدخرات و تمويل التنمية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2005–2006، ص ص158،157.

[3] بلحنيش عبد الرحمن، محاضرات مقياس النظام المصرفي الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، العلوم الاقتصادية، اقتصاد نقدي و بنكي، جامعة اكلي محند اولحاج، البويرة، 2020–2021، ص21.

### الفرع الثاني: إصلاحات 1991 –2001

ضمن هذا الإطار المؤسسي الجديد، أي بعد إصدار قانون النقد و القرض، تم القيام بعدد من الإصلاحات الإضافية إبتداءا من عام 1991 لإعادة هيكلة القطاع المصرفي و قطاع المؤسسات العمومية و قد قامت على إثره السلطات العمومية بعدة إجراءات بهدف إعطاء نفس جديد للاقتصاد الوطني بصفة عامة و النظام المصرفي بصفة خاصة. و تكمن هذه الإجراءات في تدعيم الإطار التنظيمي باعتباره حجر أساس لبناء وساطة بنكية فعالة، و تطهير البنوك و فتح قطاع البنوك للمستثمرين الخواص الوطنيين و الأجانب من أجل تنشيط المنافسة.

#### أولا: تطهير البنوك على المستوى المالي

في إطار تدعيم هيكلة البنوك والتي تعتبر أغلبها مؤسسات عمومية أو كيانات قانونية مستقلة، تم القيام بتطهير حافظات البنوك العمومية و كذلك الاهتمام بتطوير قدراتها التنظيمية. و في هذا الإطار، تم القيام بعمليات مراجعة، من طرف مكاتب دراسات دولية شهيرة و ذلك خلال أعوام 1991 و 1993 و 1995 تحت إشراف بنك الجزائر. قررت السلطات العمومية إعادة هيكلة حافظات البنوك العمومية .وعليه، فقد قامت الخزينة العمومية بإعادة تطهير الحقوق البنكية غير المدرة و بذلك فقد قامت بما يأتي:

- ✓ تحويل ما يقارب 275 مليار دينار، من طرف الخزينة العمومية، للحقوق البنكية غير المدرة لعائد إلى سندات طويلة الأجل؛
- ✓ دفع مبلغ يقدر ب 168 مليار دينار لصالح البنوك و ذلك من طرف الخزينة العمومية، و هذا تعويضا لخسائر الصرف الناتجة عن تسديدات القروض الخارجية الممنوحة من طرف البنوك من أجل دعم ميزان المدفوعات؛
- ✓ التحويل إلى سندات الخزينة، لمبلغ يقدر ب 187 مليار دينار لحقوق بنكية غير مدرة لعائد للشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية، سونلغاز، و دواوين استيراد المواد الاستهلاكية و الأدوية.

وكجزء من الإستراتيجية الجديدة في سياق التحول إلى اقتصاد السوق، تم إنشاء آلية البنوك/ المؤسسات في عام 1996 و التي هدفت إلى مواجهة عمليات السحب على الكشوف المتراكمة بأسعار فائدة مرتفعة من جانب المؤسسات العمومية، و ذلك من أجل استعادة صحتها المالية بشكل تدريجي.[1]

[1] محرزي جلال، نحو تطوير و عصرنة القطاع المصرفي في الجزائر، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، تخصص تسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2002–2006، ص ص78،77.

**ثانيا: تطوير البنوك و توسيع المؤسسات المصرفية**

تم إعداد عدة برامج على أساس التقارير التقييمية المختلفة للمراجعين ومكاتب الخبرات، وكذلك تقارير بنك الجزائر .تتعلق هذه البرامج بتطوير و عصرنة الوظائف الحيوية للبنوك، و المتمثلة في الوظيفة التجارية، الوظيفة المحاسبة، نظام المعلومات و تسييره، تسيير الخزينة، وظيفة الموارد البشرية و الرقابة الداخلية.

قام بنك الجزائر باتخاذ عدة تدابير تهدف إلى الحداثة و عصرنة البنوك و العمليات المصرفية، فقد قام بوضع خلية تفكير تبحث في السبل الكفيلة في جعل البنوك تلعب دورها في تمويل الاقتصاد و بالتوازي مع هذا تم تكوين شركة أتمتة المعاملات النقدية ما بين البنوك (SATIM ) التي أوكلت إليها مهمة البحث في وضع معايير تطوير و تنويع وسائل الدفع[1]. وبعد انفتاح القطاع المصرفي تجاه القطاع الخاص الوطني والأجنبي خصوصا بعد عام 1998 فتحت العديد من المؤسسات البنكية و المالية والتي تتمثل في:

- **البنوك الجزائرية الخاصة:**

– بنك الخليفة وتم اعتماده من قبل مجلس النقد والقرض بتاريخ 1998/07/27؛
– البنك التجاري والصناعي الجزائري ( BCIA) بتاريخ 1998/09/24؛
– المجمع الجزائري البنكي( CAB) بتاريخ 28/10/1999؛
– البنك العام للبحر الأبيض المتوسط( BGM) تم اعتماده في 2000/04/30.

- **البنوك الأجنبية الخاصة:** اعتمد مجلس النقد والقرض 7بنوك خاصة أجنبية وبنك مختلط وهي كما يلي:

– سيتي بنك CITE BANK تم اعتماده في 18/05/1998؛
– البنك العربي التعاونيABC تم اعتماده في 24/09/1998؛
– تاكسيس أمانة بنك NATEXIS AMANA BANQUE في 1999/10/27؛
– الشركة العامة SOCIETE GENERALE في 1999/11/04؛
– بنك الريان الجزائري AL RAYAN ALGERIAN BANK في 2000/10/08؛
– البنك العربي ARAB BANK في 2001/10/15؛
– البنك الوطني لباريسBNP PARIABAS في 2002/01/31؛
– بنك البركة المختلط حيث أن رأسماله مشترك بين بنوك جزائرية عمومية بنسبة 51"% وبنوك سعودية خاصة بنسبة 49% تم اعتماده في 1990/12/06.

- **المؤسسات المالية:**

– البنك الاتحادي تم اعتماده في 1997/05/07؛

[1] نفس المرجع السابق، ص 79.

- السلام تم اعتماده في 1997/06/02؛
- فينا لاب تم اعتماده في 1998/04/06؛
- مونا بنك في 1998/08/08؛
- البنك الدولي الجزائري 2000/02/21؛
- سوفي نانس بنك في 2001/01/09؛
- القرض الإيجاري العربي للتعاون في 2002/02/20.[1]

**الفرع الثالث: أهم التعديلات التي طرأت على قانون النقد و القرض**

**1. الأمر 01–01 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض 90–10:**

يعتبر الأمر 01/01 الصادر في تاريخ 27 فيفري 2001 كأول تعديل عرفه قانون النقد والقرض 90/10 حيث شمل هذا التعديل الجانب الإداري في تسيير بنك الجزائر فقط دون المساس بمضمون القانون وهدف إلى:

- ✓ تحقيق الانسجام بين السلطة التنفيذية ( الحكومة) وبنك الجزائر؛
- ✓ الفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر والسلطة النقدية ( مجلس النقد والقرض )، وبموجب هذا التعديل أصبح تسيير بنك الجزائر وإدارته ومراقبته يتولاه على التوالي:

محافظ يساعده ثلاثة نواب للمحافظ، ومجلس الإدارة ومراقبان، ولا تخضع وظائف المحافظ و نوابه إلى قواعد الوظيف العمومي، وتتنافى مع كل نيابة تشريعية، أو وظيفة عمومية كما لا يمكن للمحافظ أو نوابه ممارسة أي نشاط أو وظيفة أو مهنة، مهما تكن أثناء ممارسة وظائفهم، ماعدا تمثيل الدولة لدى مؤسسات عمومية دولية ذات طابع مالي أو نقدي أو اقتصادي.

كما أدخل الأمر 01/01 تعديل في مكونات مجلس النقد و القرض وذلك بفصله إلى هيئتين:

- **الهيئة الأولى:** هي مجلس إدارة بنك الجزائر الذي أصبح يتكون من: المحافظ رئيسا، نواب المحافظ كأعضاء، ثلاثة موظفين سامين يعينهم رئيس الجمهورية.
- **الهيئة الثانية:** هي مجلس النقد والقرض الذي يتكون من: أعضاء مجلس إدارة بنك الجزائر، ثلاثة أعضاء مستقل ين يختارون بحكم كفاءتهم في المسائل النقدية والمالية، ويعينون بمرسوم من

[1] ناقة رانيا، مرجع سابق، ص ص22–24.

رئيس الجمهورية، وبهذا أصبح عدد أعضاء مجلس النقد والقرض عشرة أعضاء بعدما كانوا سبعة في ظل قانون النقد والقرض.

وحسب الأمر 01/01 فإن الفصل بين مجلس النقد والقرض كسلطة نقدية، ومجلس إدارة بنك الجزائر، الغاية منها تدعيم استقلالية السلطة النقدية، بإعفاء مجلس إدارة بنك الجزائر من ممارسة الصلاحيات في مجال النقد والقرض.[1]

### 2. الأمر 11/03 المعدل و المتمم لقانون النقد و القرض

بعد أزمة البنوك الخاصة (إفلاس بنكي الخليفة والبنك الصناعي والتجاري) جاءت الضرورة الملحة لإدخال تعديلات على قانون النقد والقرض وتم ذلك من خلال إصدار الأمر 11/03 بتاريخ، 2003/08/26 بحيث هدف إلى مراجعة التشريعات والقوانين التي تنظم العمل المصرفي وإخضاعه إلى القواعد والمعايير المصرفية العالمية والاستمرار في تعميق مسار الإصلاحات، حيث مست هذه التعديلات جملة من المواد لتحقيق ثلاثة أهداف رئيسية وهي:

- ✓ السماح لبنك الجزائر بممارسة صلاحياته بشكل أفضل وذلك من خلال الفصل بين صلاحيات مجلس النقد والقرض وصلاحيات مجلس إدارة بنك الجزائر بحيث ذكر في المادة 58 من الأمر 11/03 أنه تم توسيع صلاحيات مجلس النقد والقرض؛
- ✓ تقوية الاتصال والتشاور بين بنك الجزائر والحكومة عن طريق إنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية لتسيير الموجودات الخارجية والدين الخارجي، التداول الجيد للمعلومات الخاصة بالنشاط المصرفي والمالي والعمل على توفير الأمن المالي للبلاد، وذكر في المادة 36 من الأمر 03/11 أنه":تستشير الحكومة بنك الجزائر في كل مشروع قانون ونص تنظيمي يتعلقان بالمسائل المالية والنقدية"؛
- ✓ توفير أحسن حماية للبنوك وللادخار الجمهور عن طريق تدعيم الشروط والمعايير المتعلقة بتراخيص اعتماد البنوك ومسيريها وإقرار العقوبات الجزائية على المخالفين لشروط وقواعد العمل المصرفي، إنشاء صندوق التأمين على الودائع، توضيح وتدعيم شروط عمل مركزية المخاطر.

من أهم التعديلات التي ذكرت في هذا الأمر في ما يخص مجلس النقد والقرض فقد نصت المادة 58 من هذا الأمر على":يتكون مجلس النقد والقرض الذي يدعى في صلب النص المجلس من:أعضاء مجلس إدارة بنك الجزائر وشخصيتين تختاران بحكم كفاءتهما في المسائل الاقتصادية والنقدية. وفي المادة 35 ذكر

[1] ناقة رانيا، مرجع سابق، ص ص 17، 18.

أن مهمة بنك الجزائر في ميادين النقد والقرض والصرف هي توفير أفضل الشروط والحفاظ عليه لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد. وبالنسبة للجنة المصرفية فقد نص الأمر في المادة 103على أن للجنة إمكانية فحص الشروط المتعلقة باستغلال البنوك والمؤسسات المالية وبالتالي فهي أصبحت تتدخل في تسييرها وتقييمها وفي المادة 106 أصبحت تتكون من 5أعضاء:محافظ وقاضيين و3أعضاء يختارون بحكم كفاءتهم في المجال المصرفي والمالي والمحاسبي وتتخذ قرارات اللجنة بالأغلبية.[1]

### 3. الأمر 04/10 المعدل و المتمم للأمر 11/03

أصدر الأمر 04/10 بتاريخ 26 أوت 2010 المعدل والمتمم للأمر 11/03المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض، نص هذا الأمر في المادة 02 على أن بنك الجزائر معفى من كل الضرائب أو الحقوق والرسوم أو الأعباء الجبائية مهما كانت طبيعتها، وتم تحديد مهام بنك الجزائر وتوسيعها بحيث أصبح من مهامه السهر على استقرار الأسعار باعتبارها من أهداف السياسة النقدية وتوفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض والصرف والحفاظ عليها لتحقيق نمو سريع للاقتصاد ولهذا الغرض يكلف بتنظيم الحركة النقدية ويوجه ويراقب بكل الوسائل الملائمة توزيع القرض وتنظيم السيولة، ويسهر على حسن تسيير التعهدات المالية تجاه الخارج وضبط سوق الصرف والتأكد من سلامة النظام المصرفي وصلابته، وفي المادة أعطي لبنك الجزائر حق إعداد ميزان المدفوعات وعرض الوضعية المالية الخارجية للجزائر وفي هذا الصدد له الحق أن يطلب من البنوك والمؤسسات المالية وكذلك الإدارات المالية وكل شخص معني أن تزيده بالإحصائيات والمعلومات التي يراها مفيدة.

### 4. القانون رقم 10/17

أصدر قانون رقم 10/17 بتاريخ 11 أكتوبر2017 المعدل والمتمم للأمر، 03/11 نص هذا التعديل في المادة الأولى على أنه بغض النظر عن كل الأحكام المخالفة، يقوم بنك الجزائر بالشروع في هذا الحكم حيز التنفيذ بشكل استثنائي ولمدة خمس سنوات، بشراء مباشرة عن الخزينة، السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة من أجل المساهمة على وجه الخصوص في:

- تغطية احتياجات تمويل الخزينة؛
- تمويل الدين العمومي الداخلي؛
- تمويل الصندوق الوطني للاستثمار.

[1] قلمين فايزة، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثاره على تعبئة المدخرات، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، الجزائر، 2015/2014 ، ص ص 93،94.

تنفذ هذه الآلية لمرافقة تنفيذ برامج الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والميزانية والتي ينبغي في نهاية الفترة المذكورة أعلاه كأقصى تقدير إلى: توازنات خزينة الدولة و توازن ميزان المدفوعات، تحدد آلية متابعة تنفيذ هذا الحكم من طرف الخزينة وبنك الجزائر عن طريق التنظيم.[1]

### 5. تعديلات قانون النقد و القرض لسنة 2023

حمل مشروع القانون النقدي و المصرفي الجديد الذي يلغي الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد و القرض تعديلات هامة التي تتمثل في:

- إعادة اعتماد نظام العهدة( 4 سنوات) لممارسة وظيفة محافظ بنك الجزائر و نواب المحافظ، قابلة للتجديد مرة واحدة، ما من شانه إرساء مصداقية أفضل و تحقيق الاستقرار في تسيير و استقلالية اكبر لبنك الجزائر في أداء مهامه ( المادة 13)؛
- إدخال آليات جديدة للسياسة النقدية مع إمكانية تكييفها مع خصوصيات العمليات البنكية لاسيما الصيرفة الإسلامية و التمويل الأخضر، و هي أحكام من شانها ضمان نجاعة أكثر للسياسة النقدية و تعزيز انتقالها(المادتان 42، 43)؛
- إعادة تنظيم تركيبة كل من مجلس إدارة بنك الجزائر و مجلس النقد و القرض، من خلال توسيع تركيبته و توسيع صلاحيات مجلس النقد و القرض مما يمكنه من مرافقة التحولات التي تشهدها البيئة المصرفية، حيث توسع صلاحياته لاعتماد البنوك الاستثمارية، البنوك الرقمية، و مقدمي خدمات الدفع و الوسطاء المستقلين، و يرخص بفتح مكاتب الصرف (المادة 63، 89)؛
- إنشاء إطار قانوني لممارسة النشاط المتعلق بالصيرفة الإسلامية و الذي يكرس على وجه الخصوص إمكانية اعتماد بنوك و مؤسسات مالية تمارس عمليات متعلقة بالصيرفة الإسلامية حصرا( المواد 70، 71، 72)؛
- يجعل هذا القانون من اللجنة المصرفية السلطة الإشرافية الوحيدة المخولة للبث في مخالفات أحكام هذا القانون و لوائحه، فيما يخص التعرض للمخاطر لاسيما خطر القرض، و كذا أعمال التسيير المترتبة عنها (المادتان 115، 119)؛
- تقوية آليات المتابعة و المراقبة، لاسيما من خلال إنشاء لجان جديدة كلجنة الاستقرار المالي (المادة 156)،

و يأخذ المشروع الجديد انعكاسات التطور التكنولوجي على القطاع المصرفي من خلال:

[1] ناقة رانيا، مرجع سابق، ص ص 20،21.

- إدخال العملة الرقمية للبنك المركزي( المادة 02)، التي يطورها بنك الجزائر و يصدرها و يسيرها و يراقبها و تسمى " الدينار الرقمي الجزائري" الذي سيشكل في نهاية المطاف دعما للشكل المادي للعملة النقدية؛
- إرساء و تأطير الطابع اللامادي في التبادلات مع البنوك و المؤسسات المالية و مقدمي خدمات الدفع( المادة 37)؛
- توسيع مهمة بنك الجزائر في مجال الأمن و مراقبة أنظمة الدفع لتشمل نظم المقاصة و التسوية و تسليم الأدوات المالية (المادة 57)؛
- إنشاء بنوك رقمية و هيئات تسمى " مقدمو خدمات الدفع –PSP-" و التي يمكن تأسيسها على شكل شركة أسهم أو شركة أسهم مبسطة أو شركة ذات مسؤولية محدودة (المادة 90)؛
- توسيع إمكانية الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالقرض من خلال انخراط هيئات القروض الأخرى، غير الخاضعة لإشراف بنك الجزائر، في مركزية المخاطر (المادة 109).[1]

## المطلب الثالث: هيكل الجهاز المصرفي الجزائري

بعد أن كان عدد البنوك العمومية الجزائري 6 و الخاصة 12 سنة 2001، وصل عدد المصارف والمؤسسات المالية في الجزائر، نهاية ديسمبر 2021 إلى 27 مصرفا ومؤسسة مالية، مقرهم الاجتماعي بالجزائر العاصمة. تتوزع المصارف والمؤسسات المالية حسب طبيعة نشاطها على النحو التالي:

- **بنك الجزائر:** بنك الجزائر هو المؤسسة المسؤولة عن الوظيفة السيادية لإصدار الأموال. إنه بنك مركزي بمعناه الأوسع، يحكمه الأمر رقم 03–11 المؤرخ 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض، والذي يعرفه بأنه مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية القانونية والاستقلال المالي، وتعتبر تجارية مع أطراف ثالثة[2].
- **البنوك الوطنية العمومية:** حيث تسيطر البنوك العمومية على الحصة الأكبر من النشاط المصرفي الجزائري إذ تستحوذ على نحو 80 %من موجودات القطاع المصرفي، و 85 % من القروض، و 90% من الودائع.
- **البنوك الأجنبية و المختلطة و الخاصة:** تنقسم إلى بنوك تقليدية وإسلامية، فتستحوذ الجزائر على 3 بنوك إسلامية من بينها بنك واحد مختلط، برأس مال جزائري وأجنبي، وهو بنك البركة، وبنكان إسلاميان أجنبيان وهم السلام والمؤسسة العربية المصرفية، و10 بنوك تقليدية أجنبية وخاصة.

[1] أبرز تعديلات مشروع قانون النقد والقرض 2023، جريدة الشعب اونلاين الالكترونية، تاريخ النشر 2023/02/02، تاريخ الاطلاع 2023/05/06، https://www.echaab.dz.

[2] Bank of algeria، عن بنك الجزائر، تاريخ الاطلاع 2023/05/13، https://www.bank-of-algeria.dz/.

- **المؤسسات المالية و مكاتب التمثيل:** يتكون الجهاز المصرفي من 8مكاتب تمثيل و8 مؤسسات مالية، تنقسم إلى مؤسستان خاصة و 6 مؤسسات مالية عمومية.

**الجدول رقم (03–01): المصارف و المؤسسات المالية الناشطة من2017– 2022.**

| | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 |
|---|---|---|---|---|---|
| المصارف | **20** | **20** | **20** | **20** | **19** |
| **البنوك العمومية** | **6** | **6** | **6** | **6** | **6** |
| **البنوك الخاصة** | **14** | **14** | **14** | **14** | **14** |
| المؤسسات المالية | **9** | **8** | **8** | **8** | **8** |
| **المؤسسات المالية العمومية** | **6** | **6** | **6** | **6** | **6** |
| **المؤسسات المالية الخاصة** | **3** | **2** | **2** | **2** | **2** |
| المجموع | **29** | **28** | **28** | **28** | **27** |

**المصدر: تقرير بنك الجزائر السنوي 2022.**

– يمكن إدراج كل الجهاز المصرفي الحالي في الشكل الموالي:

**الشكل رقم(03–01): هيكل الجهاز المصرفي الجزائري لسنة 2022.**

**المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على: تقرير بنك الجزائر السنوي 2022.**

## المبحث الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تسعى الجزائر كغيرها من الدول إلى استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر و ذلك من خلال القيام بتهيئة أرضيتها القانونية و إعطاء الحوافز و الضمانات بهدف تحسين مناخها الاستثماري.

### المطلب الأول: الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لقد عالجت الجزائر مسألة الاستثمارات من الاستقلال عن طريق مجموعة من القوانين المتعاقبة حيث صدرت عدة تشريعات تمنحه العديد من الحوافز والمزايا للمستثمر ومن بين هذه القوانين:

#### أولا: القانون 90–10 المؤرخ في 1990/04/14

هو قانون خاص بالنقد والقرض واعتبر كخطوة هامة في تطور سياسة التوجه نحو الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا يلاحظ من المواد 181 إلى 192 والتي تمثل الإجراءات الجديدة لترويج جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولقد عملت تلك المواد بالقانون 90–30 الذي يحدد شروط انتقال رؤوس الأموال في الجزائر من أجل تمويل النشاطات للاقتصاديين وتغطيتها وهذا حسب قرار مجلس النقد والقرض والذي يتمثل في "غير المقيمين مسموح لهم بنقل رؤوس الأموال إلى الجزائر من أجل تمويل نشاط اقتصادي غير مخصص للدولة وأقسامها، أو لكل شخصية معنوية محددة من طرف نص من القانون".

كما ألغى بمجموع الأحكام السابقة والمتعلقة بنسبة الشراكة المحلية الأجنبية 51% و49 % وذلك بفتح المجال لكل مساهمات رأس المال الأجنبي في تنمية الاقتصاد الجزائري. [1]

#### ثانيا: قانون 12–93 المؤرخ في 1993/10/05 المتعلق بتشجيع وترقية الاستثمار في الجزائر

جاء هذا القانون في سياق التوجه نحو اقتصاد السوق والاستعداد للاندماج في الاقتصاد العالمي، إذ لم يعد وفق هذا القانون أي تمييز بين الاستثمار الخاص والعام ولا بين المستثمر المقيم والغير مقيم، كما أعطيت حرية انجاز هذه الاستثمارات إلى المستثمر الذي يتولى التصريح بها.و كذلك ضمن حرية تحويل رؤوس الأموال القابلة للاستثمار و العوائد الناجمة عنها.[2]

[1] شهرزاد زغيب، الاستثمار الأجنبي في الجزائر–واقع و أفاق–، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 08، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2005، ص ص 14،15.

[2] المرسوم التشريعي 93–12المتعلق بترقية الاستثمار ، العدد64، الجريدة الرسمية، صادرة بتاريخ 1993/10/10.

**ثالثا: قانون تطوير الاستثمار 01-03 سنة 2001**

لقد جاء هذا القانون من أجل إضفاء صيغة أخرى للاستثمار الأجنبي المباشر وكذا الاستثمارات الوطنية وإعطاء نفس جديد لها وأهم ما جاء به هذا القانون ما يلي:

- إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار؛
- إلغاء التمييز بين الاستثمار العمومي والخاص؛
- إنشاء الهيئة الوطنية للاستثمار؛
- عدم حصر الاستثمارات في بعض القطاعات وإهمال الباقي؛
- توسيع مفهوم الاستثمار يشمل العمليات المتعلقة بالخصخصة.

**رابعا: الأمر 03-11 المؤرخ في 2003/08/26**

أهم ما جاء به هذا القانون ما يلي:

- السماح لغير المقيمين بإنشاء بنوك ومؤسسات مالية لوحدها فيما يسمح للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية أن تفتح فروع لها في الجزائر؛
- السماح بتحويل المداخيل والفوائد وإعادة تحويل رؤوس الأموال، وهذا ما نصت عليه المادة 26 بأن رؤوس الأموال وكل النتائج و المداخيل والفوائد والإجراءات وسواها من الأموال المتصلة بالتمويل يسمح بإعادة تحويلها وتتمتع بالضمانات المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية.

**خامسا: الأمر 06-08 المؤرخ في 2006/07/15**

جاء هذا القانون ليعدل ويتمم الأمر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار و يتضمن مجموعة من التعديلات هي:

- تنجز الاستثمارات في حرية تامة مع مراعاة التشريع، وتخضع الاستثمارات التي تستفيد من مزايا هذا الأمر قبل انجازها إلى التصريح بالاستثمار لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار؛
- تستفيد الاستثمارات ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني من مزايا تعد عن طريق التفاوض بين المستثمر والوكالة التي تتصرف باسم الدولة؛
- ينشا لدى الوزير المكلف بترقية الاستثمارات مجلس وطني للاستثمار، ويوضع تحت سلطة ورئاسة الحكومة، ويكلف هذا المجلس بمسائل متصلة بإستراتجية الاستثمارات وبسياسة دعم الاستثمارات؛

- تنجز المتابعة التي تمارسها الوكالة من خلال موافقة ومساعدة المستثمرين وكذا جمع المعلومات الإحصائية المختلفة.[1]

**سادسا: الأمر 16–09 المؤرخ في 2016/08/03** جاء الأمر 16–09 لترقية الاستثمار ليعدل و يلغي بعض أحكام الأمر 01–03، و يعتبر من القوانين التي ساهمت بشكل كبير ف جذب الاستثمارات الأجنبية، حيث تناول ما يلي:

- تحديد النظام المطبق على الاستثمارات الوطنية و الأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية لإنتاج السلع و الخدمات و ذلك حسب المادة الأولى؛[2]
- استبدال المشرع إجراء التصريح بإجراء التسجيل بواسطة وثيقة واحدة في الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار و ذلك بموجب المادة 04، و ذلك قصد التعبير عن إرادة الدولة في إزالة العراقيل و تبسيط الإجراءات الإدارية؛[3]
- تكريس مبدأ الاستقرار التشريعي، حيث انه في حالة تعديل أو إلغاء قانون الاستثمار فان مقتضيات الجديدة لن تطبق عليه إلا إذا أراد ذلك؛
- تكريس مبدأ المعاملة العادلة و المنصفة بين المستثمر الوطني و الأجنبي و ذلك طبقا للمادة 21؛
- تطبيق مبدأ تحويل رؤوس الأموال، أي أن للمستثمر الأجنبي الحق بإخراج رأس ماله، الذي أدخله إلى الجزائر للاستثمار فيها، زيادة عن حقه في تحويل ما يعود له من أرباح إلى الخارج؛
- زيادة الحوافز الضريبية و الجبائية والجمركية سعيا لتحفيز المستثمرين.[4]

**سابعا: الأمر 22–18 المؤرخ في 2022/07/24** يتضمن هذا القانون مجموعة تعديلات تتمثل في:

- استبدل المشرع الجزائري تطبيقا لأحكام المادة 18 من قانون الاستثمار رقم 22–18، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بالوكالة الجزائرية لتطوير الاستثمار؛
- وضع شبابيك وحيدة محلية لامركزية و شباك وطني خاص بالمشاريع الكبرى والاستثمارات الأجنبية؛
- إنشاء منصة رقمية للمستثمر؛

[1] ماليك حموتان، الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر– دراسة مقارنة بين القانون الجزائري و الفرنسي–، مجلة أبحاث قانونية و سياسية، العدد01، المجلد07، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر، 2022، ص ص 1228،1229.

[2] المادة 01 من الأمر رقم 16–09 المؤرخ في 2016/08/03، المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 46، صادر في 2016/08/03.

[3] المادة 04 من الأمر 16–09 المؤرخ في 2016/08/03، مرجع سابق.

[4] ماليك حموتان، مرجع سابق، ص 1230.

- ضمن حرية الاستثمار الأجنبي دون الحاجة إلى شريك جزائري ضمن قاعدة 49/51. حيث يمكن أن تستغل الشركات و العلامات التجارية الأجنبية إمكانية بيع حق الانتفاع للدخول للسوق الجزائري الذي حرمت منه قبل هذا القانون[1].

## المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تتعدد العوامل الرئيسة التي تساهم في استقطاب الاستثمارات الأجنبية للدولة المضيفة، و تعد الجزائر من الدول التي تتمتع بالمؤهلات التي تجعلها محط أنظار المستثمرين الأجانب و تتمثل في:

### أولا: الاستقرار السياسي

يعتبر الاستقرار السياسي أهم عوامل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلا أن الجزائر عرفت نوعية سياسية وأمنية سيئة في فترة التسعينات، و التي جعلت الوضع الأمني يتدهور، هذا ما جعلها من الدول ذات الخطر السياسي الذي قلص جاذبيتها للاستثمار الأجنبي المباشر، ولكن بعد الاستقلال و الاعتماد على النظام الجمهوري تم تقليص درجة المخاطر، خصوصا بعد إصدار مختلف القوانين و المراسيم المساعدة على استقرار الأوضاع، حيث أن النظام السياسي في الجزائر هو نظام ديمقراطي و هو من أكثر الأنظمة المناسبة لتوفير الاستقرار و الأمن و بالتالي هو أحسن الأنظمة جلبا للاستثمار الأجنبي و المستثمرين مقارنة بالنظام الملكي.

### ثانيا: المؤشرات الاقتصادية

يمكن إدراج أهم تطورات المؤشرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2016 إلى 2021 في الجدول التالي:

**الجدول رقم (03–02): أهم مؤشرات الاقتصاد الجزائري خلال فترة 2016–2021.**

| المعلومات | الوحدة | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الناتج المحلي الإجمالي | مليار دولار | 160.03 | 170.10 | 174.31 | 171.77 | 145,01 | 163,04 |
| معدل النمو الحقيقي للناتج | % | 3.2 | 1.3 | 1.1 | 1.0 | -5.1 | 3.4 |

[1] لعشاش محمد، الأجهزة القانونية للاستثمار في ظل القانون الجديد رقم 22–18، مجلة العلوم القانونية و الاجتماعية، العدد01، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، 2023، ص 305–308.

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الإجمالي | | | | | | | |
| الناتج الإجمالي المحلي للفرد | دولار | 3967.20 | 4134.90 | 4171.80 | 4022.20 | 3337.30 | 3690.60 |
| معدل التضخم | % | 6.4 | 5.6 | 4.3 | 2.0 | 2.4 | 7.2 |
| ميزان الحساب الجاري | مليار دولار | −26.55 | −22.33 | −16.91 | −16.95 | −18.10 | −4.61 |
| إجمالي الصادرات | مليار دولار | 33.40 | 38.50 | 45.23 | 39.01 | 25.11 | 43.34 |
| إجمالي الواردات | مليار دولار | 56.10 | 55.60 | 56.33 | 49.97 | 40.60 | 43.02 |
| إجمالي الاحتياطات | مليار دولار | 120.79 | 104.85 | 87.38 | 71.80 | 59.43 | 56.21 |
| معدل البطالة | % | 10.2 | 10.3 | 10.4 | 10.5 | 12.2 | 11.7 |
| الدين الخارجي | مليون دولار | 3817.71 | 3954.15 | 3992.80 | 3829.87 | 3449.38 | 3070.40 |

**المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على: البنك الدولي، https://data.albankaldawli.org/ و بنك الجزائر https://www.bank-of-algeria.dz/.**

نلاحظ من خلال الجدول أن:

حقق النمو الحقيقي للناتج الإجمالي نسبة 3.2% سنة 2016 لينخفض بشكل تدريجي في السنوات الموالية بنسبة 1.3%، 1.2%، 1.00%، للسنوات 2017، 2018، 2019 على التوالي، أما سنة 2020 شهد انخفاض كبير حيث حقق نموا سالبا نسبته 5.10−% وذلك بسبب الكساد الاقتصادي الذي حدث نتيجة جائحة كورونا، وفي سنة2021 ارتفع إلى نسبة 10.5% نظرا لتحسن الوضعية الوبائية.

حقق الناتج الإجمالي المحلي للفرد سنة 2016 قيمة 3967.20 دولار ليرتفع في السنتين المواليتين 2017 و 2018 إلى ما قيمته 4134.90 ثم 4171.80 دولار نتيجة تحسن النمو الاقتصادي، ليشهد انخفاض في سنتي 2019 و 2020 بقيمة 4022.20 و 3337.30 دولار بسبب كوفيد 19، ثم حقق ارتفاع سنة 2021 بقيمة 3690.60 دولار.

حقق معدل التضخم سنة 2016 نسبة 6.4% ليشاهد انخفاض ملحوظ في السنوات المقبلة 2017، 2018، 2019، 2020 بالنسب التالية: 5.6%، 4.3%، 2.0%، 2.4%، أما سنة 2021 حقق ارتفاع كبير بنسبة 7.2%.

عرف ميزان الحساب الجاري عجزا منذ سنة 2016 إلى 2021، حيث سجل أعلى عجز سنة 2016 بقيمة 26.55– مليار دولار و ذلك راجع لارتفاع قيمة الواردات و تفوقها على الصادرات و التي تأثرت بصفة كبيرة بانخفاض أسعار النفط.

حقق إجمالي الاحتياطات سنة 2016 قيمة 120.79 مليار دولار وبعدها شهدت انخفاضا مستمرا في السنوات 2017، 2018، 2019، 2020، 2021 بالقيم التالية: 104.85، 87.38، 71.80، 59.43، 56.21 مليار دولار على التوالي

بالنسبة لمعدل البطالة حقق نسبة 10.2% سنة 2016، شهدت ثبات نوعي في السنوات 2017، 2018، 2019 بنسب 10.3%، 10.4%، 10.5 % ثم ارتفع بشكل كبير سنة 2020 بنسبة 12.2% وانخفض سنة 2021 بنسبة 11.7%.

عرف الدين الخارجي ارتفاعا و انخفاضا في هذه الفترة حيث انه ارتفع من 2016 إلى 2018 نتيجة تدهور أسعار النفط و النمو الاقتصادي، ثم انخفض تدريجيا حتى سنة 2021 و هذا راجع للتحسن في الوضعية الاقتصادية.

نستنتج أن الوضعية الاقتصادية للجزائر عرفت تدهورا بعد أزمة النفط ثم تفاقم الأمر بعدها بسبب جائحة كورونا.

**ثالثا: الموارد الطبيعية والبنية التحتية**

إن غنى الأرض الجزائرية وتوفرها على موارد طبيعية هائلة تمثل عاملا مهما وورقة رابحة بالنسبة للاقتصاد الوطني، حيث تعتبر الثروات المتمثلة من البترول والغاز مميزة جدا، فقطاع الطاقة يشكل عنصر استقطاب مهم للمستثمرين الأجانب، وأن القدرة الطاقوية تم تقييمها بشكل جيد من طرف السلطات الجزائرية كونها عاملا من أهم العوامل المستقطبة للمستثمر الأجنبي، وفضلا عن البترول والغاز فالجزائر غنية بطاقات أخرى كالطاقات المنجمية والشمسية.

والجزائر ذات رقعة جغرافية شاسعة تبلغ مساحتها 2.381.741 كلم²، تربطها شبكة كبيرة من الطرقات والسكك الحديدية والموانئ والمطارات. ورغم المجهودات التي بذلت إلى أنها غير كافية مقارنة بشساعة البلد، فالمطارات والموانئ تسييرها يحتاج إلى إعادة النظر للتماشي مع المتطلبات الحقيقية، كما أن السكك الحديدية تحتاج إلى دعم وتوسيع، أما فيما يخص الاتصالات فالوضعية متحسنة نسبيا نظرا لوجود الانترنت والتطور

التكنولوجي، أما بالنسبة للكهرباء فهي تغطي كافة المناطق الصناعية والسكانية، ضيف على ذلك احتواء الجزائر على أرمدة مهمة من السدود.[1]

**رابعا: الضمانات والحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر**

تقدم الجزائر مجموعة من الضمانات والحوافز للمستثمرين الأجانب من اجل التشجيع على الاستثمار فيها:

**1. الضمانات الممنوحة للمستثمرين الأجانب:** إن عزم الجزائر على جذب المستثمرين الأجانب للمساعدة في تنمية الاقتصاد الوطني، جاء من خلال النصوص القانونية التي ذكرت في كل من قانون النقد والقرض 90 – 10 والمرسوم التشريعي رقم 93 – 12المتعلق بترقية الاستثمار والذي ينص على:
– الحرية الكاملة للمستثمر والاستثمار مع مراعاة التشريع المعمول به لإقامة الاستثمارات بشتى النشاطات الاقتصادية المختلفة ما عدا المخصصة للدولة.

- مبدأ إلغاء التمييزات المتعلقة بالمستثمرين والاستثمار حيث يحظى الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الأجانب بنفس المعاملة التي يحظى بها الأشخاص الجزائريين من الحقوق والالتزامات.
- ثبات القانون المطبق على الاستثمار جاء في المادة 39 من المرسوم 93–12 أنه لا تطبق المراجعات أو الإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات الموجزة.
- ضمان حرية التمويل حيث أن للمستثمر الأجنبي الحق الكامل في تحويل رؤوس الأموال والنتائج و المداخيل والفوائد وغيرها من الأموال المتصلة للتحويل سواء كان التحويل في شكل نقدي او عيني.
- إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والمجلس الوطني للاستثمار من أجل تقديم مساعدة للمستثمرين وتسهيل الإجراءات أمامهم.

**2. الحوافز الممنوحة لاستثمار**

على ضوء الأمر رقم 01 – 03 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار واستنادا إلى المادتين 09 و 10 من الأمر 01–03 منح المشرع الجزائري صنفين من المزايا، أدرجهما م ضمن النظامين العام والنظام الاستثنائي ( الخاص )، وفيما يلي إيجاز لأهم الحوافز الضريبية وشبه الضريبية والجمركية الممنوحة للمستثمرين:

[1] بوهنتالة نصر الدين، مرجع سابق، ص ص 85–87.

- **النظام العام للحوافز:** يقوم هذا النظام على منح الامتيازات على أساس السيادة الوطنية للاستثمار وتهيئة الإقليم، وتقتصر المزايا الممنوحة للمستثمرين في هذا النظام على المراحل الأولى لإنجاز المشروع وبداية تشغيله، وتستفيد الاستثمارات من:

– تطبيق نسبة منخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في انجاز المشروع؛

– الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار؛

– الإعفاء من رسم نقل الملكية فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.

- **نظام الاستثناءات:** يتم منح الامتيازات في نظام الاستثناءات على مرحلتين هما:

– **انجاز الاستثمار:** تمتاز هذه المرحلة بالإعفاء من دفع حقوق الملكية للمقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار، كذلك الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع و الخدمات التي تدخل في انجاز الاستثمار.

– **امتيازات بعد معاينة انطلاق الاستغلال:** تتميز هذه المرحلة بالإعفاء لمدة 10 سنوات من النشاط الفعلي و من الضريبة على أرباح الشركات و من الضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة و من الدفع الجزافي و من الرسم العقاري على الملكيات العقارية، و كذلك بعض المزايا الأخرى مثل تأجيل العجز و أجال الاستهلاك.

- **الضمانات الخاصة بحماية الاستثمار:** تتمثل هذه الضمانات فيما يلي:

– ضمان المساواة بين المستثمرين؛

– ضمانات الاستقرار التشريعي؛

– ضمان ضد نزع الملكية، يعتبر هذا الضمان حماية للمستثمر من التصرفات غير التجارية التي قد تقوم بها الدولة بحرمانه من ملكيته أو الاستيلاء عليها بكل شكل من الأشكال و التي هي حق جوهري في الاستثمار، و الذي يلعب دور بالغ الأهمية في إزالة مخاوف المستثمر الأجنبي؛

– ضمان تحويل رؤوس الأموال و العائدات؛

– ضمان اللجوء إلى القضاء الوطني؛

- ضمان إمكانية اللجوء إلى التحكيم.[1]

## المطلب الثالث: تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و التوزيع القطاعي و الجغرافي له

من خلال هذا المطلب سنحاول تتبع تطور حركة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة من2015–2021، و كذلك من خلال التوزيع الجغرافي سنتعرف على أهم الدول المستثمرة في الجزائر و التعرف على القطاعات التي تستثمر فيها.

### أولا: تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر

يوضح لنا الجدول الموالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في الفترة الممتدة من( 2015–2021).

**الجدول رقم (03–03): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر من (2015–2021)**

| السنوات | التدفق الوارد (مليون دولار) |
|---|---|
| 2015 | -587 |
| 2016 | 1636 |
| 2017 | 1203 |
| 2018 | 1506 |
| 2019 | 1382 |
| 2020 | 1146 |
| 2021 | 870 |

**المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقارير مناخ الاستثمار للسنوات 2016، 2017، 2018، 2019، 2020، 2022.** https://www.dhaman.net/.

- يمكننا ترجمة الجدول الى الرسم البياني التالي:

**الشكل رقم(03–02): تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد لفترة( 2015–2021).**

[1] رقاب عبد القادر، زروق يوسف، ضمانات و حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وفق قانون 16–09، مجلة العلوم القانونية و الاجتماعية، العدد 08، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، 2017، ص ص 102–107.

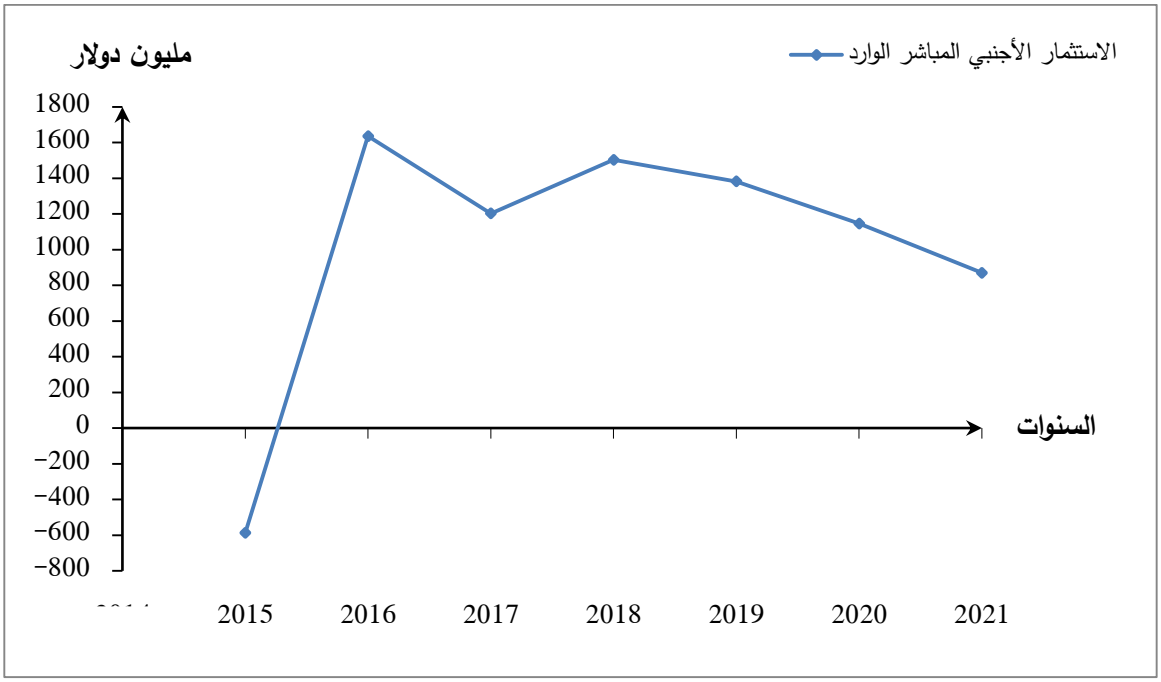


**المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول.**

من خلال الرسم البياني نلاحظ أن تدفق الاستثمار الأجنبي الوارد للجزائر من سنة 2015 إلى 2016 عرف قفزة عالية، حيث انه سنة 2015 بلغ الاستثمار الأجنبي أدنى قيمة له بقيمة سالبة تقدر ب587- م دولار و ذلك راجع للأزمة البترولية التي بدأت في 2014و كذلك بسبب قانون الاستثمار الذي يعتمد على قاعدة 51/49 الذي نص على عدم إمكانية انجاز الاستثمارات الأجنبية في الجزائر إلا في إطار الشراكة، لكن سنة 2016 سجل ارتفاعا عاليا بقيمة 1.636 مليون دولار بفضل قانون الاستثمار الذي وفر تحفيزات جبائية و جمركية و تسهيلات إدارية و غيرها من الحوافز كما ذكر في المطلب الأول، ثم رجع للتناقص في سنة 2017 مسجلا قيمة 1,203 مليون دولار.

عرف الاستثمار الأجنبي من 2017 إلى 2018 تحسنا حيث ارتفعت قيمة الاستثمار الأجنبي الوارد إلى 1,506م دولار و ذلك راجع للاستثمار في قطاع النفط و الغاز و تحسن الوضعية الاقتصادية.

عرفت الفترة من 2019 إلى 2021 تضررا كبيرا في التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي بسبب أزمة كوفيد19، حيث سجلت الجزائر انخفاضا تدريجيا في قيمها منذ 2018 على التوالي بقيم 1.382 م دولار و 1.146 م دولار و0,870 م دولار حتى سنة 2021.

نستنتج أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر قد تأثر من خلال قوانين الاستثمار و كذلك من خلال الحوافز و لضمانات التي قدمت، لكن ما زال دون المستوى المطلوب لتحقيق التنمية الاقتصادية للجزائر حتى بعد القيام بتهيئة أرضيتها القانونية و تقديمها لهذه الحوافز و ذلك بسبب الفساد الاداري و ثقل و تماطل في

تنفيذ الإجراءات الإدارية المؤكد من طرف تقارير منظمة الشفافية الدولية، و كذلك بسبب التأثير الكبير لأسعار النفط و كذلك للمؤشرات الاقتصادية الكلية.

**ثانيا: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي في الجزائر**

لقد تعددت الدول المستثمرة في الجزائر، والجدول الموالي يوضح أهم الدول المستثمرة في الجزائر في الفترة ما بين (2013–2017):

**الجدول رقم(03–04): توزيع المشاريع الاستثمارية الأجنبية حسب منطقة الأصل للفترة (2013–2017).**

| الدولة | التكلفة (مليون دولار) | عدد المشاريع | عدد الشركات |
|---|---|---|---|
| الصين | 3.539 | 10 | 5 |
| سنغافورة | 3.151 | 3 | 1 |
| اسبانيا | 2.565 | 10 | 6 |
| تركيا | 2.313 | 4 | 4 |
| ألمانيا | 380 | 7 | 7 |
| جنوب إفريقيا | 350 | 1 | 1 |
| فرنسا | 330 | 12 | 10 |
| سويسرا | 330 | 4 | 4 |
| ايطاليا | 232 | 1 | 1 |
| المملكة المتحدة | 212 | 2 | 2 |
| أخرى | 892 | 28 | 28 |
| الإجمالي | 14.293 | 82 | 69 |

**المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، التقرير السنوي لسنة 2018، https://www.dhaman.net/.**

يتبين لنا من خلال الجدول أن الصين تتصدر الدول المستثمرة في الجزائر ب 10 مشاريع من خلال 5 شركات و ذلك بقيمة 3.539 مليون دولار في قطاع المحروقات و البناء و الأشغال العمومية، تليها سنغافورة باستثمارات قيمتها 3.151 مليون دولار، ثم اسبانيا و تركيا بقيمة 2.565 و 2.313 مليون دولار على التوالي يتركز استثمارهما في قطاع الصناعة خاصة، ثم تليها بعض الدول الأوروبية ألمانيا و فرنسا

سويسرا و ايطاليا بقيم متقاربة 380، 330، 330، 232 مليون دولار، كذلك جنوب إفريقيا بقيمة 350 مليون دولار و المملكة المتحدة ب 212 م دولار، ثم بعض الدول الأخرى كالدول العربية و الآسيوية.

نستنتج أنه في هذه الفترة الممتدة من 2013 إلى 2017 أنه و على غير العادة تصدرت الدول الآسيوية قائمة الدول المستثمرة في الجزائر بعدما كانت الدول الأوروبية هي من تتصدر القوائم.

**ثالثا: التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية الواردة للجزائر (2002-2017)**

يبين الجدول الموالي أهم القطاعات التي ينشط فيها الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من 2002-2017.

**الجدول(03-05): التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر(2002-2017).**

| قطاع النشاط | عدد المشاريع | النسبة% | القيمة(مليون دج) | النسبة% |
|---|---|---|---|---|
| الزراعة | 13 | 1.44 | 5768 | 0.23 |
| البناء | 142 | 16.09 | 82593 | 3.28 |
| الصناعة | 558 | 61.93 | 2050277 | 81.37 |
| الصحة | 06 | 0.67 | 13572 | 0.54 |
| النقل | 26 | 02.89 | 18966 | 0.75 |
| السياحة | 19 | 02.11 | 128234 | 5.09 |
| الخدمات | 136 | 15.76 | 130980 | 5.20 |
| الاتصالات | 01 | 0.11 | 89441 | 3.55 |
| المجموع | 901 | 100 | 2519831 | 100 |

**المصدر: عقون شراف، غضبان مليكة، واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة تحليلية و قياسية 1999-2019، مجلة اقتصاد المال و الأعمال، المجلد05، العدد03، 2021، ص 203.**

من خلال معطيات الجدول نلاحظ أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر تتوزع على عدد من قطاعات الاقتصاد الوطني، حيث يحتل قطاع الصناعة الصدارة من حيث عدد المشاريع المسجلة المقدر نسبتها ب 61.93% بعدد يقدر ب558 مشروع، ثم يليه قطاع البناء والخدمات حيث يقدر نسبة المشاريع بها ب 16.09% و 15.76% على التوالي بعدد مشاريع تقدر ب 142 و 136 مشروعا، أما باقي القطاعات فلم تستقطب عدد كبير من المشاريع حيث قدرت ب 65 مشروع ككل بنسبة 07.22% .

أما من حيث قيمة المشاريع احتل قطاع الصناعة الصدارة بقيمة 2050277 مليون دج بنسبة 81.37 % يليها قطاع الخدمات والسياحة بقيمة 130980 و 128234 مليون دج على التوالي بنسبة 5.20% و 5.09%، فيما بقية القطاعات فلا تتجاوز قيمتها 4%.

إن بيانات الجدول تشير إلى انخفاض حجم الاستثمارات الأجنبية المخصصة في كل من قطاع الزراعة و الصحة و النقل و السياحة و الاتصالات، بالنسبة لقطاع الاتصالات انخفاضه يرجع إلى تشبعه وقلة الفرص المتاحة فيه، إلى أن عزوف المستثمرين عن القطاعات الأخرى سببه عدم وضوح التشريعات القانونية المنظمة لعملية الاستثمار فيها واستمرار سيطرة الدولة عليها، وهذا ما يضيع فرص تطوير هذه القطاعات وزيادة كفاءتها.

## المبحث الثالث: فعالية النظام المصرفي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

من خلال هذا المبحث سنحاول توضيح فعالية النظام المصرفي في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و ذلك عن طريق البنك المركزي الذي يتحكم المؤشرات الاقتصادية الكلية والتي تلعب دور كبير على قرارات الاستثمار في حالة الدول النامية، حيث أنه كلما كانت تتميز بالمرونة والاستقرار كلما كانت جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر، و من هذه المؤشرات نعرض معدل التضخم، سعر الصرف، سعر الفائدة.

### المطلب الأول: تأثير مؤشر معدل التضخم على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

يساهم التضخم بدور فعال في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية من قبل المستثمرين لما له من تأثير مباشر على سياسات التسعير وحجم الأرباح وتكاليف العملة الإنتاجية، بالتالي يرفع من الأسعار النهائية التي تكون أعلى من تكاليف الإنتاج فيصبح البلد أقل منافسة في الأسواق الدولية، بالإضافة أن ارتفاعه يؤدي إلى التقلب في أسعار العملة الوطنية، كل هذا يعبر على عدم استقرار الاقتصاد الكلي وعجز الحكومة عن التحكم في السياسة الاقتصادية الكلية مما يساهم بفساد المناخ الاستثماري.[1]

يبين الجدول التالي تطور معدلات التضخم في الجزائر في الفترة الممتدة من 2015–2021:

**الجدول رقم(03–06): تطور معدلات التضخم في الجزائر ي الفترة الممتدة من(2015–2021).**

| السنوات | معدل التضخم (%) | تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر(مليون دولار) |
|---|---|---|
| 2015 | 4.8 | -587 |
| 2016 | 6.4 | 1636 |
| 2017 | 5.6 | 1203 |
| 2018 | 4.3 | 1506 |
| 2019 | 2 | 1382 |
| 2021 | 2.4 | 1146 |
| 2022 | 7.2 | 870 |

**المصدر: البنك الدولي، www.bankworld.com.**

[1] خالص الهام، مرجع سابق، ص 66.

يمكننا ترجمة معطيات الجدول إلى رسم بياني يوضح تطورات معدل التضخم بالنسبة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة الممتدة من (2015–2021):

**الشكل رقم (03–03): تغيرات معدل التضخم وتدفق الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (2015–2021).**

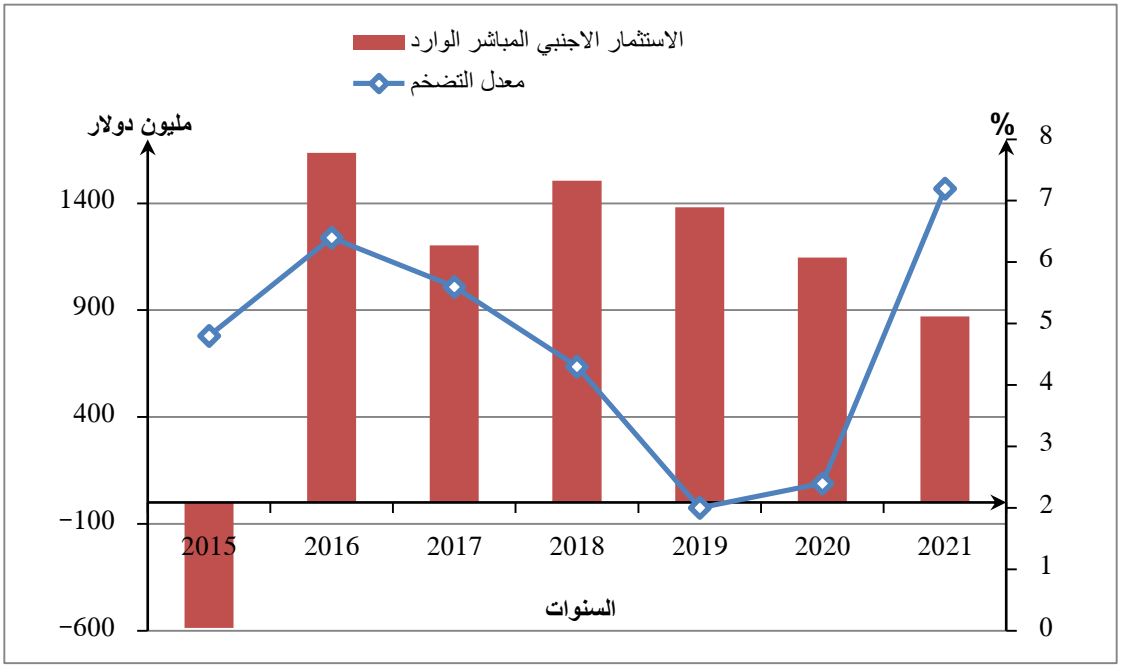


**المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول و جدول تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.**

نلاحظ من خلال الرسم البياني أن معدل التضخم سنة 2015 بلغ نسبة 4.8% و تعتبر هذه النسبة مرتفعة في حين أن التدفق الأجنبي المباشر الوارد كان قد بلغ أدنى قيمة له محققا قيمة سالبة ب 587– مليون دولار و ذلك بسبب أزمة النفط العالمية و أيضا بسبب الوضعية الاقتصادية ويمكن أن يكون التضخم أحد هذه الأسباب.

مواصلة معدل التضخم في الارتفاع سنة 2016 ليصل لنسبة 6.4% و مع ذلك فان تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر قد ارتفع بشكل سريع و ملحوظ ليصل إلى 1636 مليون دولار و ربما هذا راجع لقانون الاستثمار 16–09 الذي ساهم في ارتفاعه لما قدمه من حوافز جبائية و جمركية و تسهيلات إدارية، بدأ معدل التضخم في الانخفاض بشكل تدريجي محققا تحسنا ملحوظا من 2017 حتى سنة 2019 بنسبة 5.6%، 4.3 %، وصولا إلى قيمة جيدة نسبيا ب 2%، في المقابل سجل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر تذبذبا في قيمه حتى سنة 2019 بقيمة 1506 مليون دولار .

مع بداية جائحة كورونا في أواخر 2019 و حتى 2020 ارتفع التضخم بشكل طفيف بنسبة 2.4% أما تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر فقد بدأ بالتناقص تدريجيا وصولا إلى 1146 مليون دولار نظرا لما خلفته هذه الجائحة من دمار للاقتصاديات الوطنية في العالم.

سنة 2021 ارتفع معدل التضخم بشكل جد سريع و ملحوظ محققا نسبة عالية جدا ب 7.2% ذلك راجع للقيود المفروضة على الاستيراد أما الاستثمار الأجنبي المباشر فاستمر بالانخفاض وصولا إلى 870 مليون دولار نتيجة تأثره بالوضعية الوبائية التي مازالت تؤثر على الاقتصاد الوطني و انخفاض في أسعار النفط.

نستنتج أن معدلات التضخم لا تؤثر بالضرورة على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أنه هناك أسباب قوية أخرى كأسعار النفط و الغاز في الجزائر.

## المطلب الثاني: تأثير مؤشر سعر الصرف على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

يتأثر الاستثمار الأجنبي بأسعار الصرف باعتبار أن تقلبها يؤثر على عمليات اتخاذ القرارات الاستثمارية فهي تؤدي إلى حدوث تغيرات في الربحية النسبية للعوائد الاستثمارية في الدول المضيفة مقارنة بتحويلها إلى الخارج أو إعادة توزيعها،[1]

يعتبر سعر الصرف من المحددات الهامة للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أوضحت احد الدراسات التطبيقية أن الشركات الأجنبية تتعامل بردود فعل عكسية مع تقلبات أسعار الصرف، يؤثر سعر الصرف على الاستثمار الأجنبي المباشر من ناحيتين هما:

**الأولى:** عند انخفاض قيمة العملة المحلية بالنسبة للعملات الأجنبية في الدول المضيفة، مما يترتب عليه انخفاض القيمة الحقيقة لتكاليف المشروع و هذا يحفز المستثمر الأجنبي على زيادة الاستثمار المباشر في الدولة المضيفة.

**الثانية:** مدى استقرار سعر الصرف في الدولة المضيفة يؤدي إلى استقرار حصيلة أرباح المشروعات عند تحويلها للخارج ويحفز ذلك تدفق الاستثمارات الأجنبية، و التغيرات المفاجئة أو الغير متوقعة في أسعار الصرف بالزيادة أو النقصان تؤثر على المستثمرين أنفسهم حيث يؤثر في قدرتهم على تقدير حجم ثرواتهم و يؤثر على القرار الاستثماري .[2]

[1] سحنون فاروق، قياس بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر – دراسة حالة الجزائر –، مذكرة نيل شهادة ماجيستير في علوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2009، ص ص 123، 124.

[2] مدادي عبد القادر، مرجع سابق، ص 245.

من ناحية أخرى أثبتت دراسة أخرى أن احتمال انخفاض قيمة العملة التي سبق تقويم الاستثمار بها يؤدي إلى عائدات اقل عند قياسها بالعملة الأساسية للمستثمر و بالتالي يخشى المستثمر الأجنبي من توجيه استثماراته إلى تلك الأسواق التي تعرضه لمخاطر عدم استقرار سعر الصرف، أي انخفاض قيمة العملة الوطنية تؤثر على أسعار السلع و الخدمات المصدرة و المستوردة في تؤدي لارتفاع أسعار السلع المستوردة نتيجة ارتفاع سعر الصرف في مواجهة العملات الأخرى و من ثم زيادة ما يدفع من العملة الوطنية في مقابل أسعار تلك السلع، مما يؤثر على قدرة المستثمر الأجنبي على الاستيراد و من جهة أخرى تؤدي إلى انخفاض أسعار السلع المصدرة من الدولة في السوق الدولي و هذا الأمر يحمل المستثمر نفقات إضافية و خاصة إذا كان المشروع طول الأجل.

**الجدول(03–07): أسعار الصرف و تدفق الاستثمار الأجنبي الوارد في الجزائر في الفترة الممتدة من (2015–2021).**

| السنوات | سعر الصرف الدينار مقابل الدولار | تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد |
|---|---|---|
| 2015 | 107,1317 | -587 |
| 2016 | 110,5274 | 1636 |
| 2017 | 114,9327 | 1203 |
| 2018 | 118,2906 | 1506 |
| 2019 | 119,1596 | 1382 |
| 2020 | 126,7800 | 1146 |
| 2021 | 135,0600 | 870 |

**المصدر: بنك الجزائر، https://www.bank-of-algeria.dz/، تاريخ الاطلاع 2023/05/20.**

نلاحظ من خلال الجدول أن سعر الصرف في سنة 2015 كان متدهورا حيث يقدر ب 107.1317 دينار مقابل الدولار، و كذلك كان الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد متدهورا حيث قدر ب 587– مليون دولار، و ذلك بسبب أزمة النفط العالمية.

ومن ثم استمرت أسعار الصرف بالارتفاع حتى سنة 2021 وذلك بسبب التبعية المفرطة لعائدات المحروقات التي تمثل 93% من مداخيل البلاد من النقد الأجنبي و تأثره بالوضعية الوبائية للبلاد بداية من أواخر سنة 2019 إلى سنة 2021، أما الاستثمار الأجنبي عرف تذبذبا في قيمه من سنة 2016 إلى سنة 2019 ثم استمر في الانخفاض حتى سنة 2021 لتأثره كذلك بالجائحة و تدهور المؤشرات الاقتصادية للبلاد.

بافتراض أن ارتفاع سعر الصرف يؤثر إيجابا على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال تحليل الجدول نستنتج أن سعر الصرف المتزايد من سنة 2015 إلى 2016 قابله ارتفاع أيضا في الاستثمار الأجنبي المباشر هذا ما يوضح إمكانية تأثيره.

بافتراض أن أسعار الصرف المنخفضة تؤثر إيجابا على الاستثمار الأجنبي المباشر، فنستنتج عدم تأثيره لان أسعار الصرف كانت مرتفعة.

## المطلب الثالث: تأثير مؤشر سعر الفائدة على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

نظرا لأن أسعار الفائدة هي الأداة الرئيسية للبنك المركزي للسيطرة على الاقتصاد الوطني، إذن هي تعتبر من المؤشرات التي يضعها المستثمر الأجنبي بعين الاعتبار و تؤثر على قراراته و هذا ما سيؤثر على حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، عندما يتوجه المستثمر إلى تمويل الاستثمار يتم عن طريق التمويل الذاتي و في هذه الحالة فان تكلفة التمويل تكون هي تكلفة الفرصة البديلة، و أما إذا تم تمويل الاستثمار عن طريق الاقتراض من البنوك في هذه الحالة فان تكلفة هذا الاقتراض تكون هي سعر الفائدة،[1] لذا في هذه الحالة فان أسعار الفائدة المرتفعة ستؤثر سلبا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إذا تعتبر كتكلفة بالنسبة للمستثمر الأجنبي.

سنستعمل في دراستنا سعر فائدة الإقراض باعتبار أن المستثمر الأجنبي سيمول مشروعه بالاعتماد على الاقتراض من البنوك في الدولة المضيفة، و كذلك على سعر الفائدة الحقيقي الذي يعتبر سعر فائدة القرض الذي يتم تعديله بسبب التضخم.

**الجدول(03–08): تطور نسبة سعر فائدة الإقراض و سعر الفائدة الحقيقي في الجزائر في الفترة الممتدة من (2015–2021).**

| السنوات | سعر فائدة الإقراض (%) | سعر الفائدة الحقيقي(%) |
|---|---|---|
| 2015 | 8 | 15.5 |
| 2016 | 8 | 6.4 |
| 2017 | 8 | 1.5 |
| 2018 | 8 | 1.2 |
| 2019 | 8 | 8.5 |

[1] خالص الهام، مرجع سابق، ص72.

| | | |
|---|---|---|
| 2020 | 8 | 14.3 |
| 2021 | 8 | -6.7 |

**المصدر: البنك الدولي، https://data.albankaldawli.org/.**

يمكننا ترجمة معطيات هذا الجدول إلى رسم بياني يوضح تطور نسبة أسعار الفائدة الحقيقية و سعر فائدة الإقراض في الجزائر:

**الشكل (03-04): تطور نسبة سعر فائدة الإقراض و سعر الفائدة الحقيقي في الجزائر في الفترة الممتدة من (2015-2021).**

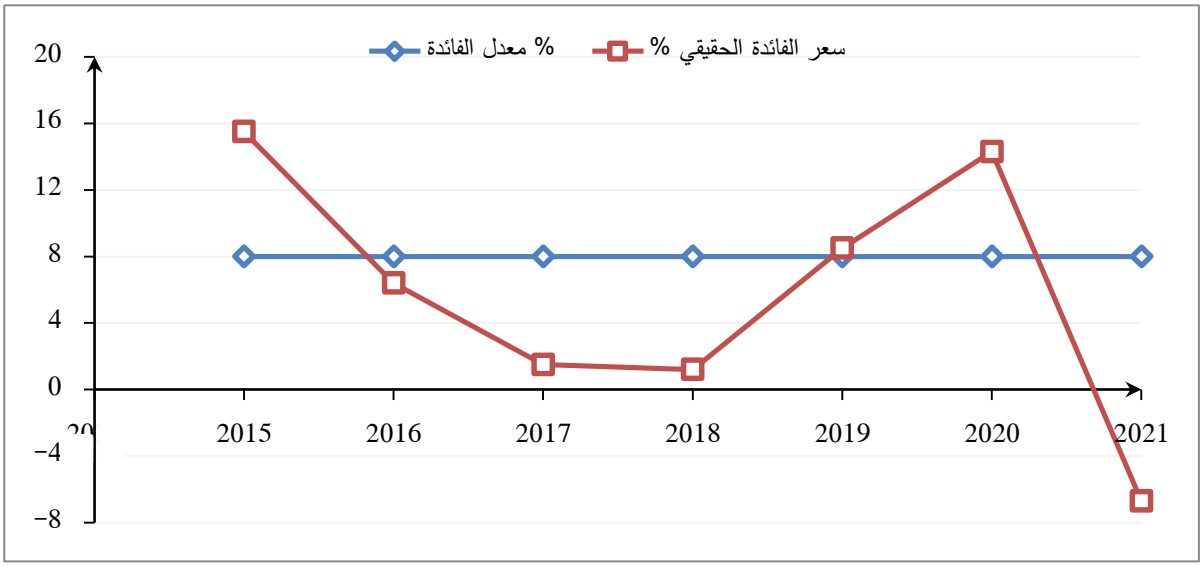


**المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول.**

نلاحظ من خلال المنحنى أن نسبة سعر فائدة الإقراض في الجزائر عرف استقرارا من سنة 2015 إلى 2021 بنسبة 8%.

أما سعر الفائدة الحقيقي فنلاحظ انخفاضه من سنة 2015 إلى 2018 من نسبة 15.5% إلى 1.2% و ذلك بسبب ارتفاع معدلات التضخم الناتج عن تخفيض العملة و إتباع التمويل الغير تقليدي، ثم بدأ في الارتفاع في سنة 2019و 2020 بنسبة 8.5% و 14.3% نظرا لانخفاض التضخم في الفترة التي صاحبت جائحة كورونا، بعدها سجل انخفاضا كبيرا و سالبا بنسبة 6.7-% نتيجة الارتفاع الكبير الذي قدر ب 7.2% في معدلات التضخم سنة 2021.

بالمقارنة مع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للجزائر فان أسعار فائدة الإقراض كانت مستقرة أما الاستثمار الأجنبي المباشر فقد عرف تذبذبا في قيمه، و كذلك بالنسبة لسعر الفائدة الحقيقي فقد شهد

انخفاضا ثم ارتفاعا ثم انخفاضا، فقد سجل سعر الفائدة الحقيقي انخفاضا من سنة 2015 إلى 2016 بنسبة 15.5% إلى 6.4%، أما الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر عرف ارتفاعا كبيرا في تدفقاته من سنة 2015 إلى 2016 من 587- مليون دولار إلى 1636 مليون دولار هذا ما يوضح تأثير سعر الفائدة عليه، بعدها عرفت أسعار الفائدة انخفاضا تدريجيا حتى سنة 2021 لتسجل أدنى قيمة لها، أما الاستثمار الأجنبي المباشر فقد عرف تذبذبا في قيمه و من ثم انخفاضا تدريجيا، و انخفاضهما راجع لتؤثرهما بالوضعية الوبائية.

نستنتج أن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و سعر الفائدة هي علاقة عكسية، و أن سعر الفائدة يؤثر على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، و أن تأثير سعر الفائدة على الاستثمار الأجنبي المباشر يختلف حسب مرحلة الاستثمار و حسب الخطة التي رسمها المستثمر الأجنبي لمختلف مراحل الاستثمار و كذلك حسب الطريقة التي يمول بها استثماره.

## خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل تسليط الضوء على واقع النظام المصرفي الجزائري و أهم محطات الإصلاح التي مر بها و كذلك هيكله، ثم تطرقنا إلى واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و ذلك بإبراز أهم قوانين الاستثمار و أبرزها قانون الاستثمار 16–09 الذي ساهم بشكل ملحوظ بجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر، و قمنا بدراسة محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من حيث المحددات السياسية والمؤشرات الاقتصادية و الموارد الطبيعية و البنية التحتية، بالإضافة إلى الحوافز و الضمانات المقدمة من أجل التشجيع على الاستثمار الأجنبي، ثم عرجنا إلى دراسة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد و الصادر للجزائر و توزيعها الجغرافي و القطاعي، و في الأخير حاولنا دراسة مدى فعالية النظام المصرفي في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للجزائر من خلال المؤشرات الاقتصادية الكلية التي يتحكم فيها البنك المركزي المتمثلة في معدل التضخم، سعر الصرف، سعر الفائدة، فاستنتجنا أن:

- الإصلاحات المصرفية التي اعتمدتها الجزائر في هذه السنوات كانت وسيلة و أداة لتفعيل حركة رؤوس الأموال الأجنبية، و كان لقانون النقد و القرض دور بارز في ذلك فقد ثبتت صحتها من خلال حجم البنوك الأجنبية الخاصة في تلك الفترة.
- الدور الذي لعبته قوانين الاستثمار و خاصة قانون 16–09 الذي ساهم في حجم التدفقات في رؤوس الأموال بإعطائه العدد من الحوافز و الضمانات و التسهيلات الإدارية.
- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر عرفت تذبذبا في السنوات المدروسة حيث أنها تعرضت للعديد من التأثيرات و أبرزها الزيادة الواضحة في حجمها من سنة 2015 إلى 2016 بسبب قانون الاستثمار و كذلك انخفاضه في السنوات التي صاحبت جائحة كوفيد19 و انهيار أسعار النفط.
- استنتجنا فعالية النظام المصرفي في التأثير على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال المؤشرات الكلية ما يلي:

← أن معدلات التضخم في الجزائر لم يكن لها تأثير واضح على حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

← تأثير سعر الصرف على الجزائر في الفترة المدروسة باحتمال أن سعر الصرف المرتفع اثر ف حجم الاستثمار الأجنبي المباشر.

← سعر الفائدة له تأثير ايجابي على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في السنوات التي تمت دراستها.

# الخاتمة العامة

## الخاتمة العامة:

حاولنا من خلال دراستنا معالجة فعالية النظام المصرفي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر و خصوصا في الجزائر، و قصد الوصول للأهداف المنشودة ارتأينا في هذه الدراسة إلى إعطاء توضيحات و التعرف أكثر على جميع المتغيرات المحيطة بالموضوع سواء النظام المصرفي أو الاستثمار الأجنبي المباشر و ذلك من خلال الاعتماد على ثلاثة فصول بغرض الإجابة على الإشكالية المطروحة " **ما دور النظام المصرفي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟** ".

و لقد تبين لنا من خلال هذه الدراسة أن الجزائر حاولت جذب رؤوس الأموال الأجنبية عن طريق قيامها بإصلاح نظامها المصرفي و تهيئة أرضيتها القانونية و التشريعية، كما أقرت أن عدم اندماجها في الاقتصاد العالمي سيبقيها مهمشة مما سيحرمها من المزايا و الخدمات التي يقدمها لها العالم الخارجي.

لذا أبدت الجزائر عزمها على ضرورة ترقية نظامها المصرفي الذي يؤثر بشكل مباشر في الاقتصاد باستعماله أدوات السياسة النقدية كأسعار الصرف و معدلات الفائدة و كذا الفحص و التحكم في معدلات التضخم التي تساهم بجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من حيث تأثيرها على قرارات المستثمر الأجنبي.

### اختبار الفرضيات:

بعد الدراسة و التوسع في هذا البحث يمكن اختبار الفرضيات التي تمت صياغتها سابقا كالآتي:

- الفرضية الأولى: إن النظام المصرفي أثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي من خلال قيامه بعمل إصلاحات شاملة و سن قوانين و تشريعات التي كانت أداة ناجعة لتفعيل حركة رؤوس الأموال الأجنبية، و هذا ما ظهر فعلا من خلال القوانين الصادرة و التي أهمها قانون النقد و القرض الذي كان له دور بارز في ذلك، بالإضافة إلى تقديم الحوافز و الضمانات تساهم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- الفرضية الثانية: أثبتت الدراسة التحليلية لمعدلات التضخم و تأثيرها على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر أن معدلات التضخم لا تؤثر على حجم الاستثمار بالضرورة، فهناك أسباب أكثر تأثيرا على قرارات المستثمر كالانخفاض في أسعار المحروقات و كذلك بعض المؤشرات الاقتصادية الأخرى، و هذا ما ينفي صحة الفرضية .
- الفرضية الثالثة: من خلال دراستنا لأثر سعر الصرف على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر تبين أن سعر الصرف من المتغيرات التي من الصعب التنبؤ بأثرها فهذا يتوقف على نظرة المستثمر الأجنبي لارتفاع أو انخفاض سعر الصرف، و لكن في حالة ارتفاعه هناك احتمال لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و هذا ما سيثبت صحة الفرضية.

- الفرضية الرابعة: من خلال دراستنا لأسعار الفائدة في الجزائر، تبين أن سعر الفائدة المنخفض يؤثر إيجابا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر كون المستثمر الأجنبي سيعتمد على الاقتراض من البنوك لذا فسعر الفائدة المرتفع سيؤثر سلبا على قرار المستثمر لأنها ستعتبر تكلفة بالنسبة له و هذا ما يؤكد صحة الفرضية.

## نتائج الدراسة:

بعد استعراضنا لمختلف جوانب الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

- للنظام المصرفي دور مهم في تنمية اقتصاد أي دولة، فهو يعمل على الحفاظ على استقراره و ذلك من خلال الحفاظ على استقرار العملة و كذلك تشجيع الاستثمار...
- الاستثمار الأجنبي المباشر أفضل وسائل التمويل الخارجي التي يمكن أن تساهم في تنمية اقتصاد البلدان خصوصا النامية لما تقدمه من مزايا على غرار نقل التكنولوجيا المتطورة و نقل الخبرات التقنية و البشرية؛
- إن مجمل الإصلاحات المصرفية التي قامت بها الجزائر لا تزال تحتاج إلى المزيد من العمل الجاد لمواكبة التطورات العالمية من جهة، و من جهة أخرى جعل النظام المصرفي أكثر نشاط و فعالية لتحقيق الأهداف المرجوة منه لتحسن الأداء الاقتصادي و جلب المزيد من تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية؛
- رغم أن بعض قوانين الاستثمار كان لها دور في تفعيل حركة رؤوس الأموال الأجنبية في بعض المراحل إلا أنها غير كافية، و هذا ما تبين من خلال رؤية حجم التدفقات الذي لم يرقى للمستوى المطلوب نظرا لعدم استقرار الإطار القانوني؛
- توجه الاستثمارات الأجنبية في الجزائر بشكل كبير إلى قطاع المحروقات و هذا ما يجعل أسعار النفط هي من أكثر الأسباب تأثيرا على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر؛
- لم يكن للمؤشرات الاقتصادية دور فعال في زيادة حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر، و هذا ما يعني أن النظام المصرفي لم يكن ذو فعالية في جذب رؤوس الأموال الأجنبية.

## التوصيات:

على ضوء نتائج الدراسة المتوصل إليها يمكن اقتراح جملة من التوصيات :

- ضمان الاستقرار في التشريعات القانونية المتعلقة بالاستثمار مع وضع معايير قياس اقتصادية و موضوعية بحث تكون الإعفاءات و المزايا متدرجة و متناسبة حسب نوعية المشاريع الاستثمارية؛

- ضرورة عصرنة المنظومة المصرفية و تحديث الخدمات البنكية بتعميم إدخال وسائل الدفع الالكترونية مع ضرورة وضع القوانين الخاصة بضبط هذه الوسائل مما يساعد على تسهيل عمليات الإقراض و تحويل رؤوس الأموال مما يعمل على تهيئة الظروف المواتية لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛
- العمل على فتح مجال اكبر للخواص في الجانب المصرفي مع ضرورة الرقابة على أعمالها؛
- تفعيل الشراكة الأجنبية و تقديم التسهيلات الضرورية لإنشاء المؤسسات المالية و المصرفية الأجنبية التي تتميز بالتكنولوجيا و المهارة البنكية العالية؛
- التوجه نحو مرونة أكثر لقنوات السياسة النقدية و التحكم في استقرار المؤشرات الاقتصادية لجعل البيئة الاستثمارية أكثر ملائمة؛
- ضرورة تحديد العوامل الاقتصادية التي تؤثر على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر و دراستها من أجل جذب رؤوس الأموال الأجنبية و زيادة القوة التنافسية للاقتصاد الوطني.

## آفاق البحث:

من خلال دراستنا لهذا الموضوع بنتائجه وتوصياته، تبين لنا أن هناك عدة مواضيع ذات صلة بموضوع بحثنا بحاجة إلى المزيد من البحث، وتعتبر بمثابة فجوة بحث علمية لم نستطيع تغطيتها في دراستنا نظرا لشساعة الموضوع، لذا نقترح جملة من المواضيع على الباحثين كمشاريع بحثية مستقبلية على النحو التالي:

- انعكاسات الاستثمار الأجنبي المباشر على النظام المصرفي؛
- عوامل الجذب و الطرد للاستثمار الأجنبي المباشر؛
- واقع و آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المصرفي؛
- معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

# قائمة المراجع

# قائمة المراجع

**أولا الكتب:**


- أسعد حميد العلي، إدارة المصارف التجارية، دار الناشرة للنشر و التوزيع، ط1، الأردن، 2013.
- أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود و المصارف، دار وائل للنشر،ط2، الأردن، 2008.
- جبر هشام، المؤسسات المالية، منشورات جامعة القدس المفتوحة، ط2، عمان، الأردن، 2004.
- جميل السعودي، إدارة المؤسسات المالية المتخصصة، دار زهران للنشر و التوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2010.
- جميل السعودي، إدارة المؤسسات المالية المتخصصة، ط1، دار زهران للنشر و التوزيع، الأردن، 2013.
- خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية، دار وائل للنشر والتوزيع، ط6، الأردن، عمان، 2009.
- رضا صاحب أبو حمد آل علي، إدارة المصارف(مدخل تحليلي كمي معاصر)، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، ط1، عمان، 2002 .
- رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا مع التطبيق على مصر، المكتبة العصرية للنشر و التوزيع، مصر، 2010.
- رمزي ياسين يسع ارسلان، هيل عجمي جميل الجنابي، النقود و المصارف و النظرية النقدية، دار وائل للنشر و التوزيع، ط1، الأردن، 2009.
- سعيد سامي الحلاق، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
- السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود و البنوك، دار الفكر للنشر و التوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2009.
- ضياء مجيد الموسوي، اقتصاديات النقود و البنوك، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، مصر، 2005.
- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 2003.
- عبد الرحمن يسري...و آخرون، اقتصاديات النقود و المصارف، الدار الجامعية ، الإسكندرية، 1999.
- عبد المطلب عبد المجيد، النظرية الاقتصادية و تحليل جزئي و كلي للمبادئ، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، الإسكندرية، 2003.

- عمر صقر، العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية،ط1، الإسكندرية، 2001.
- فادي محمد الرفاعي، المصارف الإسلامية، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، لبنان،2004.
- فائق شقير... و آخرون ، محاسبة البنوك، دار المسير للنشر و التوزيع و الطباعة، ط2، عمان، 2000.
- فريد احمد قبلان، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية الواقع و التحديات، دار النهضة العربية، ط1، القاهرة، 2008.
- فريدة بخزاز يعدل، تقنيات و سياسة التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
- فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمن الدوري، إدارة البنوك مدخل كمي و استراتيجي معاصر، دار وائل للنشر و التوزيع، ط2، 2003.
- فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للطباعة و النشر، عمان، الأردن، 2004.
- قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمار بين النظرية و التطبيق، دار الثقافة للنشر و التوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2009.
- لقمان محمد مرزوق، البنوك الإسلامية ودورها في تنمية اقتصاديات المغرب العربي، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب، ط2، المغرب، 2001.
- ماجد احمد عطا الله، إدارة الاستثمار، دار أسامة للنشر و التوزيع، ط1، الأردن، 2011.
- مجدي محمود شهاب، اقتصاديات النقود و المال، دار الجامعة الجديدة للنشر و التوزيع، الاسكندرية، مصر،2000.
- محمد احمد الرزاز، اقتصاديات النقود و البنوك، دار النهضة العربية، الإمارات، 2000.
- محمد الفاتح محمود بشير المغربي، نقود و بنوك، دار الحنان للنشر و التوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2016.
- محمد عبد الخالق، الإدارة المالية و المصرفية، دار أسامة للنشر و التوزيع، ط1، عمان، 2010.
- محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، منشاة المعارف الإسكندرية، مصر،1997.
- محمود سحنون،الاقتصاد النقدي و المصرفي، بهاء الدين للنشر و التوزيع، الجزائر،2003.
- مصطفى رشدي شيحة، النقود و المصارف و الائتمان، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999.
- نزيه عبد المقصود محمد مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، ط1، الإسكندرية، 2006.
- هشام جبر، إدارة المصارف، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات، مصر، 2008.

## ثانيا: الأطروحات و الرسائل الجامعية


- بطاهر علي، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري و أثاره على تعبئة المدخرات و تمويل التنمية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2005-2006.
- بولغيتي عبد الرحمن، عيساوي مسعودة، الجهاز المصرفي و تحدياته في تمويل التنمية المحلية حالة BADR وكالة ادرار، مذكرة نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، اقتصاد نقدي و بنكي، جامعة احمد دراية، ادرار، 2017-2018.
- بوهنتالة نصر الدين، دور الإصلاحات المصرفية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر (2000-2010)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص نقود و مالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015.
- حفاف وليد، تحليل علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالتجارة الدولية في الدول النامية (دراسة حول دول شمال إفريقيا)، أطروحة نيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2019/2018.
- خالص الهام، أثر المتغيرات الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي المباشر-إعداد نموذج قياسي للجزائر(1990-2013)، مذكرة نيل شهادة ماجستير في الاقتصاد القياسي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2015/2014.
- سحنون فاروق، قياس بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر – دراسة حالة الجزائر –، مذكرة نيل شهادة ماجيستير في علوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2009.
- سلام عبد الرزاق، القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة، تقييم الأداء و متطلبات الإصلاح، شهادة نيل دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2011-2012.
- سليم عمر حداد، دور الجهاز المصرفي في نشر الوعي المصرفي لدى العملاء دراسة حول وجهة نظر عملاء المصارف التجارية قطاع غزة، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2013.
- محرزي جلال، نحو تطوير و عصرنة القطاع المصرفي في الجزائر، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، تخصص تسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2002-2006.
- محمد كمال كامل عفانة، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المصرفي على الأداء التشغيلي و المالي للبنوك التجارية، شهادة نيل دكتوراه في فلسفة التمويل، كلية الأعمال، جامعة عمان العربية، عمان، 2012/2011.

- ناقة رانيا، تأهيل النظام المصرفي الجزائري للاندماج في العولمة المصرفية حالة الجزائر، مذكرة لنيل ماستر أكاديمي، علوم اقتصادية، اقتصاد نقدي و بنكي، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2020-2021.
- نوري نور الدين، دور الجهاز المصرفي الجزائري ي تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مذكرة نيل شهادة الماجستير، علوم التسيير، النقود و المالية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009.
- يوسفي سارة، رقابة البنك المركزي الجزائري على البنوك التجارية، مذكرة نيل شهادة الماستر، القانون الخاص، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر،2019.


**ثالثا: المراسيم/ القوانين/ المواد/ التقارير:**


- القانون 85-85، المؤرخ في 1985/04/30 المتضمن إنشاء بنك التنمية المحلية و تحديد قانونه الأساسي، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد رقم79، بتاريخ 1985/05/01.
- المادة 01 من الأمر رقم 16-09 المؤرخ في 2016/08/03، المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 46، صادر في 2016/08/03.
- المادة 02 من القانون رقم 88-06 المؤرخ في 1988/01/12، المعدل و المتمم للقانون رقم 86-12، المتعلق بنظام البنوك و القرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 02، بتاريخ 1988/01/13.
- المادة 04 من الأمر 16-09 المؤرخ في 2016/08/03، المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 46، صادر في 2016/08/03.
- المادة 07 من الأمر رقم 70-93 المؤرخ في 1970/12/31، المتضمن قانون المالية لسنة 1971، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 109، ص 1691.
- المرسوم 82-106 المؤرخ في 1982/03/13، المتضمن إنشاء بنك الفلاحة و التنمية الريفية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 11.
- المرسوم التشريعي 93-12 المتعلق بترقية الاستثمار، العدد 64، الجريدة الرسمية، صادرة بتاريخ 1993/10/10.


**رابعا: تقارير و النشرات:**


- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 8، الجزائر، سبتمبر 2009.
- تقرير بنك الجزائر السنوي 2022.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقارير مناخ الاستثمار للسنوات 2016، 2017، 2018، 2019، 2020، 2022. https://www.dhaman.net .

**خامسا: مجلات**


- احمد التجاني هيشر، ايمان مرير، بوخاتم طلحة، اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية المستدامة على المدى البعيد في الجزائر و دول المغرب العربي، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 12، العدد03، 2021.
- أمنة سلطاني، عمار زعبي، دور البنك المركزي في تنفيذ السياسة النقدية في التشريع الجزائري، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية و السياسية، المجلد4، العدد2، 2020.
- بربار نور الدين، بوغاري فاطمة، لرادي سفيان، اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر، مجلة المنتدى للدراسات و الابحاث الاقتصادية، العدد 02، 2017.
- بكطاش فتيحة ،مقلاتي سفيان، المقاربة النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة الاقتصاد و الإحصاء التطبيقي، العدد21، 2014.
- بلال لوعيل، تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 69 و70، بيروت، لبنان، 2015، ص126.
- بن مسعود عطا الله، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر(دراسة قياسية باستخدام التكامل المتزامن)، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية–دراسات اقتصادية–، العدد 24، المجلد 1، الجلفة.
- حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر، تعاريف و قضايا، مجلة جسر التنمية، العدد 32، 2004.
- شهرزاد زغيب، الاستثمار الأجنبي في الجزائر–واقع و أفاق–، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 08، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2005.
- عقون شراف، غضبان مليكة، واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة تحليلية و قياسية 1999–2019، مجلة اقتصاد المال و الأعمال، المجلد05، العدد03، 2021.
- عواطف مطرف، هدى زمولي، مكانة البنوك و تغير دورها في ظل تطول الأنظمة المالية و المصرفية، مجلة دراسات في الاقتصاد و إدارة الأعمال، المجلد4، العدد 2، عنابة، 2021.
- فضيلة بوطورة، نوفل سمايلي، بنك الجزائر و إرساء قواعد الحكومة المصرفية(2003–2015)، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد2، العدد15، تبسة، الجزائر،2016.
- ماليك حموتان، الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر– دراسة مقارنة ببن القانون الجزائري و الفرنسي–، مجلة أبحاث قانونية و سياسية، العدد01، المجلد07، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر، 2022.
- مدادي عبد القادر، دراسة تحليلية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع إشارة خاصة للبلدان العربية، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد07، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2012.

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، معوقات الاستثمار في الدول العربية، العدد7، سلسلة دراسات اقتصادية و استثمارية، الكويت.
- موفق احمد، حلا سامي خيضر، الاستثمار الأجنبي و أثره على البيئة الاستثمارية –نظرة تقويمية لقانون الاستثمار العراقي، مجلة الإدارة و الاقتصاد، العدد 80، العراق، 2010.


**سادسا: محاضرات**


- بلحنيش عبد الرحمن، محاضرات مقياس النظام المصرفي الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، العلوم الاقتصادية، اقتصاد نقدي و بنكي، جامعة اكلي محند اوالحاج، البويرة، 2020–2021.


**سابعا: المواقع الالكترونية:**


- أبرز تعديلات مشروع قانون النقد والقرض 2023، جريدة الشعب اونلاين الالكترونية، تاريخ النشر 2023/02/02، تاريخ الاطلاع 2023/05/06، https://www.echaab.dz.
- البنك الدولي، https://data.albankaldawli.org/.
- بنك الجزائر https://www.bank-of-algeria.dz /.
- بنك الجزائر، https://www.bank-of-algeria.dz/، تاريخ الاطلاع 2023/04/14.
- عن بنك الجزائر، Bank of algeria، تاريخ الاطلاع 2023/05/13، https://www.bank-of-algeria.dz/.
- فادي الجوبيرة، مفهوم و دورة حياة المنتج، موقع إدارة و ريادة الأعمال، 2021/04/18، تاريخ الاطلاع 2023/04/08، https://www.fadi-ja.com.
- محمد سعد طالب الجبوري، البنوك الالكترونية، مقال متاح على business.uobabgion.com، تاريخ الاطلاع 03/14/ 2023 على 13:55.


**ثامنا: مراجع أجنبية:**


- Michael Benninger , Jenn Underwood, what is private banking and how does it work ?, Forbes Advisor, updated 06/09/2022, view date 06/03/2023.
- OCDE, Définition de références détailles des investissements internationaux, Paris, 1983.